جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسـات العليا

دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق
الأهداف الاقتصادية في فلسطين

إعداد
مؤيد ساطي جودت حمدا

إشراف الدكتور
محمد شراقة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير فـي المنازعـات الـضريبية بكليـة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2005م



دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين

إعداد

مؤيد ساطي جودت حمدالله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 31 / 12 / 2005م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. محمد شراقه (رئيس اللجنة)	....
د. سليمان العبادي (ممتحنا خارجيا)	....
أ.د. طارق الحاج (عضوا)	....

الإهداء

إلى بلدتي الحبيبة رمز الصمود والكفاح......طوباس

إلى من أرتبط رضاهما من رضا الله.... أمي وأبي

إلى روح الشهيد القائد /ياسر عرفات وجميع الشهداء.......

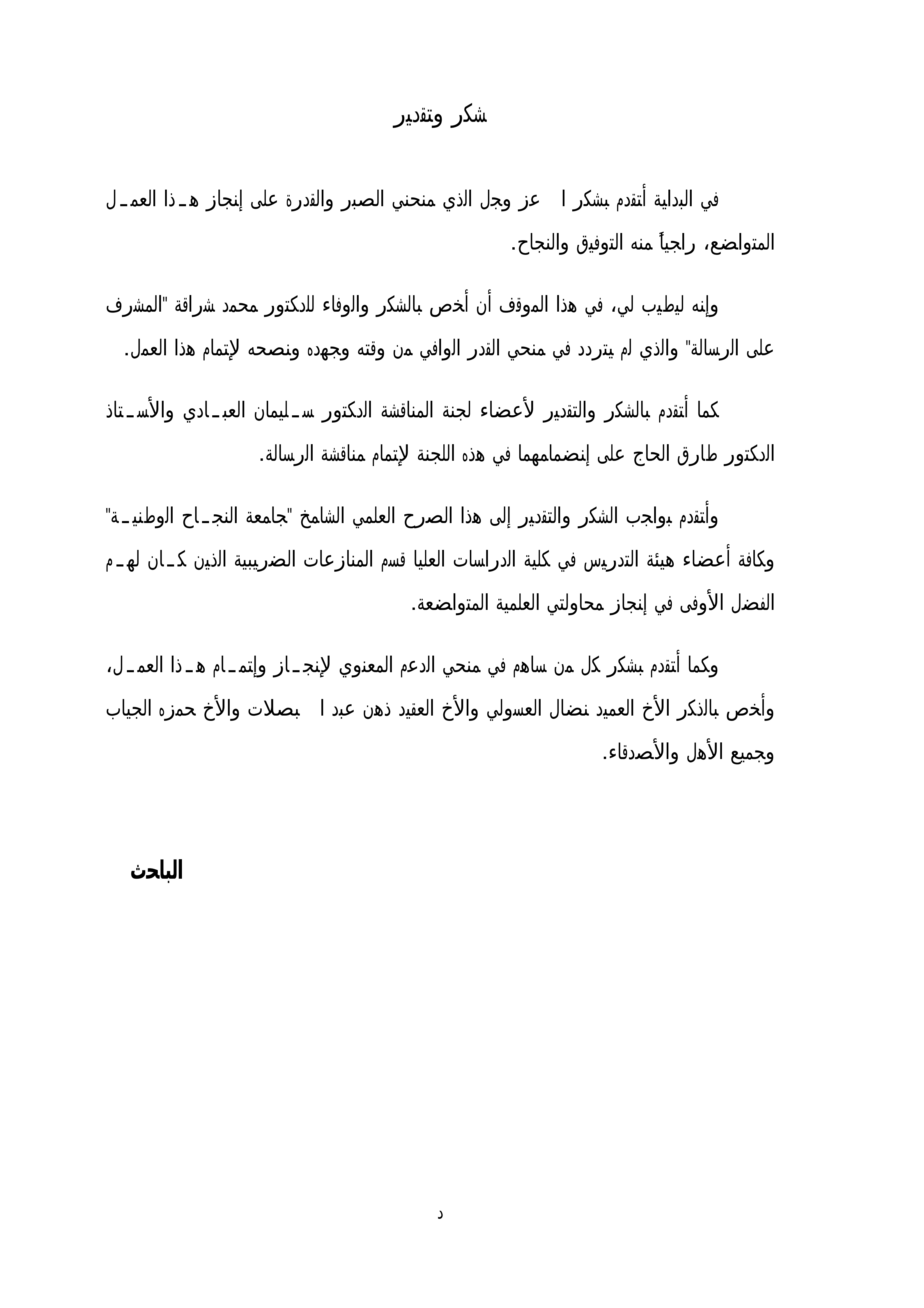
إلى جامعتنا الحبيبة قلعة الصمود........جامعة النجاح الوطنية

إلى جميع الأصدقاء والأحباب.......

إلى كل من يحمل راية الإسلام.......

إلى كل من يتسلح بالعلم.......

أهدي إليهم هذا العمل المتواضع.........



شكر وتقدير

في البداية أتقدم بشكر ا عز وجل الذي منحني الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل المتواضع، راجياً منه التوفيق والنجاح.

وإنه ليطيب لي، في هذا الموقف أن أخص بالشكر والوفاء للدكتور محمد شراقة "المشرف على الرسالة" والذي لم يتردد في منحي القدر الوافي من وقته وجهده ونصحه لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور سليمان العبادي والأستاذ الدكتور طارق الحاج على إنضمامهما في هذه اللجنة لإتمام مناقشة الرسالة.

وأتقدم بواجب الشكر والتقدير إلى هذا الصرح العلمي الشامخ "جامعة النجاح الوطنية" وكافة أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العليا قسم المنازعات الضريبية الذين كان لهم الفضل الأوفى في إنجاز محاولتي العلمية المتواضعة.

وكما أتقدم بشكر كل من ساهم في منحي الدعم المعنوي لإنجاز وإتمام هذا العمل، وأخص بالذكر الأخ العميد نضال العسولي والأخ العقيد ذهن عبد ا بصلات والأخ حمزه الجياب وجميع الأهل والأصدقاء.

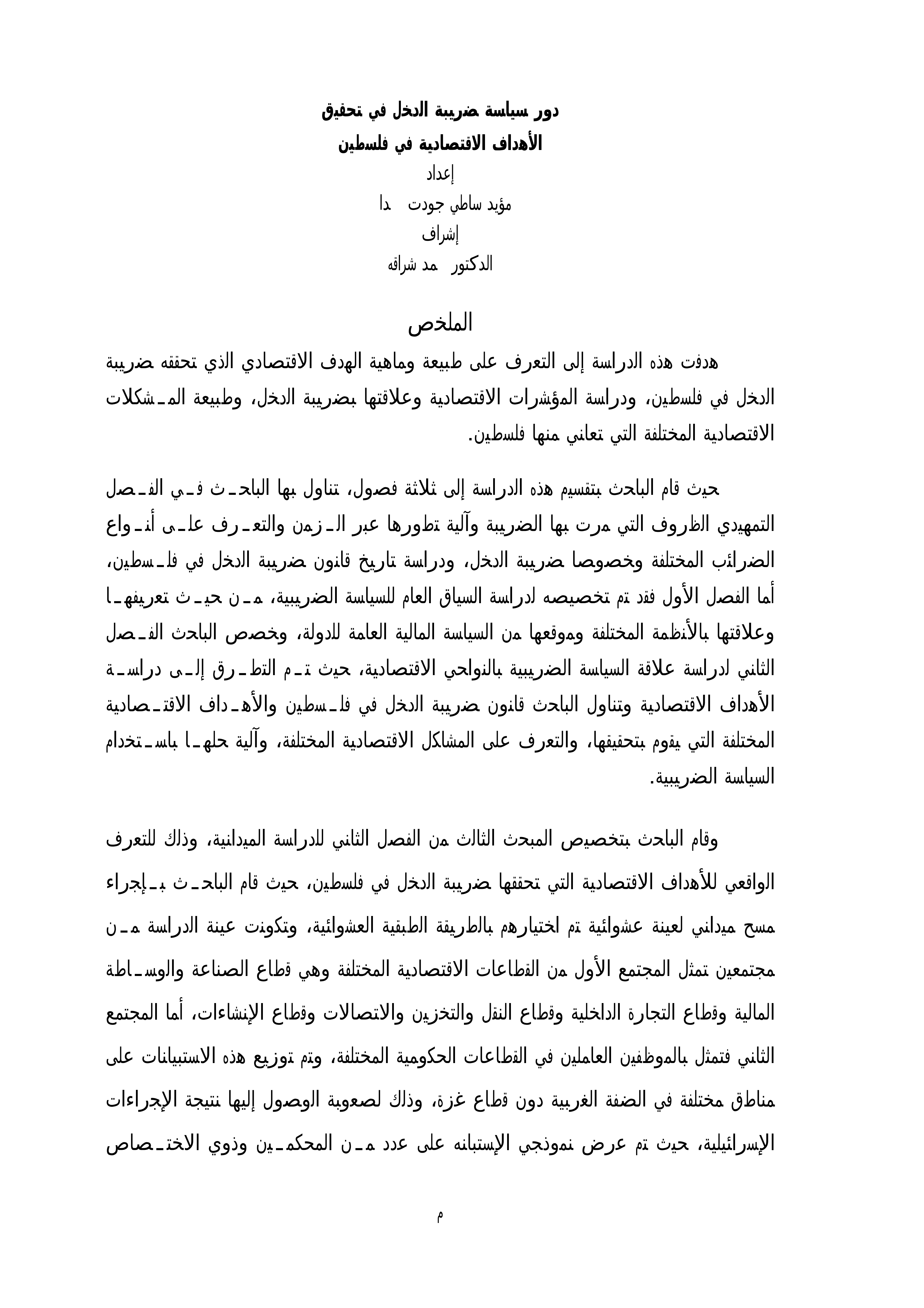
الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق



دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق

الأهداف الاقتصادية في فلسطين

إعداد

مؤيد ساطي جودت دا

إشراف

الدكتور مد شراقه

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وماهية الهدف الاقتصادي الذي تحققه ضريبة الدخل في فلسطين، ودراسة المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بضريبة الدخل، وطبيعة المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تعاني منها فلسطين.

حيث قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول بها الباحث في الفصل التمهيدي الظروف التي مرت بها الضريبة وآلية تطورها عبر الزمن والتعرف على أنواع الضرائب المختلفة وخصوصا ضريبة الدخل، ودراسة تاريخ قانون ضريبة الدخل في فلسطين، أما الفصل الأول فقد تم تخصيصه لدراسة السياق العام للسياسة الضريبية، من حيث تعريفها وعلاقتها بالأنظمة المختلفة وموقعها من السياسة المالية العامة للدولة، وخصص الباحث الفصل الثاني لدراسة علاقة السياسة الضريبية بالنواحي الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى دراسة الأهداف الاقتصادية وتناول الباحث قانون ضريبة الدخل في فلسطين والأهداف الاقتصادية المختلفة التي يقوم بتحقيقها، والتعرف على المشاكل الاقتصادية المختلفة، وآلية حلها باستخدام السياسة الضريبية.

وقام الباحث بتخصيص المبحث الثالث من الفصل الثاني للدراسة الميدانية، وذلك للتعرف الواقعي للأهداف الاقتصادية التي تحققها ضريبة الدخل في فلسطين، حيث قام الباحث بإجراء مسح ميداني لعينة عشوائية تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وتكونت عينة الدراسة من مجتمعين تمثل المجتمع الأول من القطاعات الاقتصادية المختلفة وهي قطاع الصناعة والوساطة المالية وقطاع التجارة الداخلية وقطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الإنشاءات، أما المجتمع الثاني فتمثل بالموظفين العاملين في القطاعات الحكومية المختلفة، وتم توزيع هذه الاستبيانات على مناطق مختلفة في الضفة الغربية دون قطاع غزة، وذلك لصعوبة الوصول إليها نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، حيث تم عرض نموذجي الإستبانه على عدد من المحكمين وذوي الاختصاص

والخبرة لضمان صدق الأداة وتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم الأخذ بتعـديلاتهم وملاحظـاتهم، حيث تم استرجاع (1253) إستبانة للمجتمع الأول (القطاعـات الاقتـصادية) و(2895) إسـتبانة للمجتمع الثاني (موظفي الوزارات الحكومية) وتم تجميعها وترميزها وإدخالهـا إلـى الحاسـوب ومعالجتها إحصائيا بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

حيث تم إستخدام اختبار (T) لمجموعتين مستقلتين (Independent T-test) واختبـار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) واختبار كاي تربيع ومعادلة كرونباخ الفا.

ومن خلال الدراسة النظرية والعملية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المختلفة، أهمهـا إعتبار أن سياسة ضريبة الدخل ذات تأثير مهم على القطاعات الاقتـصادية المختلفـة أهمهـا قطاع الصناعة وإنخفاض هذا التأثير على موظفي القطاعات الحكومية والقطاعـات الخاصـة (الأفراد) نتيجة إنخفاض قيمة الضريبة المفروضة عليهم، وإعتبار أن قانون ضريبة الدخل في فلسطين قانون بطيء لا يواكب التغيرات الاقتصادية في العالم.

ومن خلال هذه النتائج قام الباحث بوضع مجموعة من التوصيات تمثلت بما يلي:

أولاً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة بتحديد معدلات ضريبة الدخل:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية يجب تحديد معدلات الضريبة بـشكل يتناسـب مـع الوضـع الاقتصادي الفلسطيني والموازنة العامة، كما يجب السعي من قبل السلطة الضريبية إلى مـنح معدلات تميزيه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. بالنسبة لموظفي الوزارات الحكومية المختلفة وموظفي القطاع الخاص يجب إعادة النظر فيما يتعلق بالشرائح الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل، بحيث يجب تخفيض حجـم كـل شريحة من أجل تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على أفراد المجتمع.

ثانياً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة ببند الإعفاءات الضريبية:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية هناك ضرورة أن تسعى الجهات القانونية إلى تسهيل الحـصول على الإجازات الضريبية وذلك لما لها من تأثير هام على القطاع الاقتصادي، والعمل علـى

إعادة النظر لقانون تشجيع الاستثمار بحيث يتم منح إعفاءات من ضريبة الـدخل للقطاعـات الاقتصادية التي يكون حجم رأسمالها أقل مما هو مذكور في القانون، مما يؤدي ذلـك إلـى تحقيق البناء الاقتصادي في المجتمع.

2. بالنسبة للأفراد يجب على السلطات المختصة إعادة النظر فيما يتعلق بمنح إعفاء الراتب الذي يحصل عليه المكلف وذلك كما كان مقرر في القانون السابق، والعمل على زيادة الإعفـاءات العائلية وذلك لما لها من آثار اقتصادية حتى لو كانت طبيعة هذا الأثر متوسط إلى قليل.

ثالثاً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة ببند التنزيلات:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية يجب العمل على توضيح قيمة أو نسبة التنـزيلات المرتبطـة بنظام يصدره الوزير كما هو وارد في القانون فيمـا يتعلـق باسـتهلاك أو انـدثار الآلات والمعدات والأثاث.

2. بالنسبة للأفراد يجب إعتماد نظام وقوانين فعالة في تقييم الوضع الاقتصادي للمكلـف وتبنـي تنزيلات تتناسب مع الوضع الخاص لكل مكلف.

المقدمة:

اختلف مفهوم الضريبة على مر العصور، وذلك تبعاً للتغير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي تعتبر الرابط الذي يربط الدولة بأفراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين، ولا تقتصر على ذلك فحسب بل إنها تعتبر من الإيرادات المهمة للدول وخصوصاً الدول النامية ومنها فلسطين والتي تعتمد على إيراداتها الضريبية لمقابلة النفقات العامة، كما تعتبر الضريبة من الموضوعات الهامة والخطيرة التي تشغل بال الحكومات على مر العصور لما لها من أثار إيجابية أو سلبية على الأفراد والشركات[1].

إذ إنه في وقتنا الحاضر لم تعد عملية فرض الضريبة وتحصيلها فقط من أجل تمويل الموازنة العامة، وإنما تجاوز ذلك باعتبارها أداة مهمة بيد الدولة، ويتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية التي تعتبر جزء مهماً من السياسة الاقتصادية، فالسياسة الضريبية هي"مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار معينة وتجنب أثار أخرى تتوائم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية" [2].

حيث تسعى الدول من خلال رسم سياساتها المختلفة إلى تحقيق أهداف مهمة كالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن الأدوات التي تستخدمها الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف الضرائب، التي تعتبر جزء مهم من السياسة المالية العامة التي تضعها الدولة.

هناك العديد من أنواع الضرائب التي يتم فرضها في فلسطين كالضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الجمارك والمكوس، إلا أن هذه الدراسة ركزت على قانون ضريبة الدخل والسياسات الضريبية الخاصة بها في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

---

(1) الحاج موسى، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل في الأردن وطرق الطعن فيه إداريا و(قضائيا)،** نقابة المحاميين، 1998، ص2.

(2) الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** الدار الجامعية، 1998، ص7 وما بعدها.

حيث اهتم الباحث بدراسة الأهداف الاقتصادية التي تسعى السياسة الضريبية في سبيل تحقيقها بالمجتمع، وذلك بالاعتماد على قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد رقم (17) لسنة 2004 ومقارنته بقانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964، حيث هناك العديد من الآثار الاقتصادية المهمة التي تحققها السياسة الضريبية باستخدام قانون ضريبة الدخل كالتشجيع على الاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ودفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

مشكلة الدراسة:

- ندرة الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.
- تتحدد مشكلة الدراسة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي ومنها فلسطين من حيث ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.
- تكمن مشكلة الدراسة بآلية عمل سياسة ضريبة الدخل وموقعها في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين ومعالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة مهمة وذلك بسبب:

1. أهمية الموضوع للمشرع الضريبي ودائرة ضريبة الدخل في فلسطين لمعرفة الدور الذي تحتله السياسة الضريبية في الحياة الاقتصادية.
2. أهمية الموضوع بالنسبة للقطاع المحلي والأجنبي الاستثماري لفهم الأثار الاقتصادية التي تحققها الضرائب على أعمالهم، ومدى أهميتها في تشجيعهم على الاستثمار.
3. التعرف على المشاكل الاقتصادية المختلفة وآلية معالجتها باستخدام السياسة الضريبية الممنهجة من قبل الدولة.

أهداف الدراسة:

1. بيان دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

2. بيان مفهوم السياسة الضريبية للدولة والأدوات التي تستخدمها في سبيل تحقيق أهدافها وعلاقتها بالنظم ذات الصلة.

3. بيان مدى تأثير قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004 على تحقيق الأهداف الاقتصادية.

4. بيان الجدوى الاقتصادية التي يحققها قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

أولاً: الفرضيات المتعلقة بإستبانة إدارة القطاع الاقتصادي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير موقع العمل.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير حجم رأس مال القطاع الاقتصادي.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الأقتصادي.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثـر الاقتـصادي للأعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار تعزى إلى متغير نـوع القطاع الاقتصادي.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثـر الاقتـصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي.

7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن معدلات ضـريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي.

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن خضوع القطـاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن معاملـة قـانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي.

ثانياً: الفرضيات المتعلقة استبانة موظفي الحكومات:

10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير الشريحة الضريبية.

12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير معدل الضريبة.

13. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مسـتوى معنوية 0.05، مـن حيـث دور سياسـة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسـطين تعزى إلى متغير عدد الأفـراد المعالين.

14. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مـن حيـث دور سياسـة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مـن حيـث دور سياسـة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير السلم الوظيفي.

16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنويـة 0.05، مـن حيـث ان معـدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديد حجم الدخل

17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك.

18. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيـث أن زيـادة قيمـة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الأستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية.

منهجية الدراسة:

1. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم مراجعة الأدبيات أو النظريات المتعلقة بالموضوع المعني وذلك بالاعتماد على عدة مصادر مختلفة للحصول علـى المعلومـات الثانوية.

2. استخدم الباحث المنهج الوصفي الميداني، حيث تم تنفيذ مسح ميداني لعينة عشوائية مكونة من الشركات والمؤسسات الاستثمارية وموظفي القطـاع العـام فـي الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية لتحقيق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة الميدانية على خمسة مناطق في الضفة الغربية وهـي (رام ا ، نـابلس، جنين، طولكرم، طوباس) دون المناطق الأخرى ودون قطاع غزة، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية.

الفصل التمهيدي

خلفيــة الدراســة

أولاً: تطور مفهوم الضريبة.

ثانياً: القواعد الأساسية في فرض الضريبة.

ثالثاً: أنواع الضرائب.

أولاً: تطور مفهوم الضريبة:

مر مفهوم الضريبة بعدة مراحل مختلفة، وكان مفهوم متغير وذلك تبعـاً للتغيـر فـي الظـروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن مفهومها اختلف أيضا وفقاً لدور الدولة في المجتمع، وتعتبر الضريبة الصلة والرابط الـذي يربط الدولة بأفراد المجتمع، كما تعتبر الضريبة الموضوع الذي باتت تهتم به الحكومات في العصر الحديث وذلك فيما يتعلق بطريقـة فرضـها واحتسابها وجبايتها، حيث لم تقتصر على هذا الدور بل إنها أصبحت أداة مهمة بيد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وبالتالي أصبحت تحتل موقع مهم من أدوات السياسة المالية العامة للدولة [1].

ومن هنا يجب أن نبين دور الدولة في المجتمع والمراحل المختلفة التـي مـرت بهـا وذلـك لمعرفة المراحل التي مرت بها الضريبة عبر العصور وتطورها.

دور الدولة في المجتمع:

كان الأفراد يعيشون في العصور القديمة بشكل فردي، يعتمدون على أنفسهم فـي تلبيـة حاجاتهـم من ماء وغذاء وذلك في سبيل العيش، فلم يكن هناك جهـة معينـة توجـب فـرض الضريبـة عليهم لعدم وجود خدمات عامة مقدمة لهم، ولكن عندما اجتمع الأفـراد باعتبـار أن الإنسان لا يمكن لـه العيش بشكل منفرد، وانطلاقاً من تلبية حاجاته وأن الفرد لا يمكن ان يلبـي كامل حاجاته بشكـل فردي مما دفع الأفراد إلى التجمع وتكوين المجتمـع، وأن هـذا المجتمـع بحاجة إلى تقديم خدمـات عامة لهم كالخدمات الصحية والتعليمية، ويتم ذلك من خلال الوالي أو الحاكم الذي يتولى أمور المجتمع أو الدولة، إلا إنها تحتـاج إلى إيـرادات مختلفـة لمواجهــة النفقات العامة مما دفعهم إلى فرض الضريبـة على أفراد المجتمـع، وكانـت تفرض لأهـداف مختلفة كالإنفاق على حاجات الحاكـم أو الإنفاق على الحروب كمـا كــان فــي العـصور القديمة[2].

---

[1] أديب، عبد السلام: **السياسة الضريبية وأستراتيجية التنمية،** أفريقيا الشرق، طبعة1، 1998، ص11.

[2] الخطيب، خالد:**الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)،** دار زهران للنشر والتوزيع، ص3.

إن دور الدولة في المجتمع مر بعدة مراحل امتدت من العصور القديمة حتى فترة العصر الحديث وهذا الدور يمكن تلخيصه بالمراحل التالية:

1. مرحلة الدولة الحارسة:

"ففي ظل الدولة الحارسة كان يقتضي دورها على حماية السلطة الحاكمة وفـي مقـدمتها رجـال الدين المسيحي ومرافق الأمن والقضاء والدفاع"[1].

ومن خلال هذا المفهوم يظهر أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية، وإنما يكـون دورها فقط الحماية وتوفير الأمن، وبالتالي كان الهدف من فرض الضريبة ليس لتحقيق أهـداف معينـة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وإنما كان الهدف من فرض الضريبة هدف مالي أي الحصول على الأموال للإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع، وامتدت هـذه المرحلـة حتـى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان يرى علماء الاقتصاد أنه يجـب علـى الدولـة أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وإنما يكون دورها فقط الحماية والأمن والدفاع باعتبار إن السـوق يتـوازن بشكل تلقائي دون أي تدخل حيث أن العرض يخلق الطلب عليه.

2. مرحلة الدولة المتدخلة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حيث كانت الدولة لا تتدخل في الـشؤون الاقتـصادية بالمجتمع حتى ظهور فترة الكساد العالمي وذلك في عام 1929م، فجاء الاقتصادي كينز والـذي اهتم بدور الدولة في الحياة الاقتصادية ووضع نظريتـه التي نادت "بضرورة تدخل الدولـة فـي النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها"[2].

وبالتالي حسب نظرية كينز يجب على الدولة أن تتدخـل في الحياة الاقتصادية وتفعيـل دور السياسة المالية في المجتمع ومنها السياسة الضريبية، حيث أن الأفـراد لا يمكـن لـهم تمويـل المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى رأس مال كبير، ومن هنا أصبحت عملية فـرض

---

[1] الحاج موسى، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل في الأردن وطرق الطعن فيه إداريا و(قضائيا)**، المرجع الـسابق، ص3.

[2] الخطيب، خالد: **الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن) ،** المرجع السابق، ص7.

الضريبة على الأفراد ليس لهدف مالي بحت، وإنما هدف لتحقيـق أهـداف معينـة كالأهـداف الاقتصادية.

3. مرحلة الدولة التضامنية:

وظهرت هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، حيث كان من مهام الدولة توفير العيش الكريم لكل مواطنيها، أصبحت الضريبة في ظل هـذا المفهـوم "مبلـغ مـن المال يدفعه المكلفون لخزانة الدولة باعتبارهم أعضاء في منظمة سياسيـة تستهـدف الخـدمات العامة"[1].

وبالتالي أصبح مفهوم الضريبة لا يقتصر على الهدف المالي أو الهدف الاقتصادي فقـط، وإنمـا أصبح يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية ويتم ذلك من خلال السياسة الضريبية التي تعتبر جـزء من السياسة الاقتصادية للدولة.

ومن خلال هذه المراحل التي مرت بها الدولة ومدى معرفة دورها في المجتمع يمكن لنا معرفة مفهوم الضريبة، حيث وجدت عدة تعاريف للضريبة، فقد عرفها الفقيه جيز "بأنها عبـارة عـن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكـل جبـري ونهائـي، وذلـك لتخصيصه لتغطية الأعباء العامة"[2].

إلا أن هذا التعريف الذي جاء به الفقيه جيـز لا يفـي بـالغرض نتيجـة التطـورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبار أن مفهوم الضريبة مفهوم متطـور يواكـب هـذه التطـورات والتغيرات في المجتمع، فجاء الأستاذ ميل وعرف الضريبة بأنها "استقطـاع نقـدي تفرضـه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقـة نهائيـة وبلا مقابل لتغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة"[3].

---

(1) الدقر، رشيد: **علم المالية العامة**، ج2، مطبعة الجامعة السورية، 1963، ص40.

(2) أديب، عبد السلام: **السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية**، المرجع السابق، ص11.

(3) الخطيب، خالد: **الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)**، المرجع السابق، ص3.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن تعريف الضريبة للأستاذ ميل أشمل من تعريف الفقيـه جيـز، حيث تفرض الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وهذا لم يكن واضـحا فـي تعريـف جيز، كما إنها تفرض وفقاً للمقدرة المالية للمكلفين بدفع الضريبة وأيضاً تحقيق تـدخل الدولة في المجتمع من خلال السياسة الضريبية، لتحقيـق الأهـداف الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية.

ومن منطلقات هذا التعريف يتبين أن للضريبة عدة خصائص وهي[1]:

1. الضريبة التزام نقدي:

أي أن الضريبة يتم دفعها بصورة نقدية وليست بشكل عيني كما كان سائدا في العـصور القديمة حيث لم يكن هناك نقد يتعامل به الأفراد، والخاصية النقدية لدفع الضريبة تـؤدي إلــى سهولـة دفعها ونقلها من قبل المكلفين.

2. الضريبة فريضة إجبارية:

وهذا يعني أن الضريبة تفرض جبراً من قبل السلطة العامة، حيث يتم تحديـد قيمتهـا وموعـد دفعها وطريقة جبايتها من المكلفين ويتم تحديد ذلك من قبل الإدارة الضريبية التي تعتبر جـزء من السلطة العامة، فهي فريضة قانونية فرضت بقوة الدستور.

3. الضريبة فريضة بدون مقابل:

حيث يقوم الأفراد المكلفين بدفع الضريبة دون أن يكون هناك مقابل لهذا المبلغ كتقديـم خدمـة معينة شخصية للمكلف بدفع الضريبة، وأنه على الفرد أن يـدفع الـضريبة باعتبـاره جـزء مـن المجتمع الذي يعيش فيه، وأن الدولة تقوم مقابل دفع الضريبة بتقديم خدمات عامـة للمجتمع ككل مثل خدمات البنية التحتية وبناء المدارس والمستشفيات ......الخ.

---

[1] شـامية، أحمد زهير والخطيب، خـالد: **الماليـة العامـة،** دار زهـران للنـشـر والتوزيـع، 1997، ص132 ومـا بعدهـا.

4. الضريبة أداة لتغطية الأعباء العامة:

من المعروف أن الضريبة في العصور الحديثة تعتبر من أهم إيرادات الدولة، وبالتالي تعتبر مهمة لتغطية النفقات العامة وتشكل جزء مهم من موازنة الدولة.

ثانياً: القواعد الأساسية في فرض الضريبة:

يجب على الدولة عندما تقوم بفرض الضريبة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين في المجتمع، أن تتبنى قواعد أساسية وذلك للتوفيق ما بين مصلحة الدولة والمكلفين بدفع الضريبة.

وتتلخص القواعد الأساسية في فرض الضريبة بالآتي:

1. قاعدة العدالة:

وتتلخص هذه القاعدة بأنه على الدولة عندما تقوم بفرض الضريبة من خلال القانون الضريبي أن تراعي العدالة بتوزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع، وخير مثال على تحقيق قاعدة العدالة الإعفاءات الضريبية والتنزيلات المسموح بها وأيضاً الشرائح الضريبية، وبالتالي ليس من المعقول أن يدفع المكلف الفقير نفس مبلغ الضريبة الذي يدفعه المكلف الغني[1].

إلا أنه اختلف علماء الاقتصاد في آلية فرض الضريبة لتحقيق العدالة بين المكلفين، فذهب آدم سميث بأن المقصود بقاعدة العدالة "أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية "[2].

وبالتالي نلاحظ أن آدم سميث رأى ان تحقيق العدالة الضريبية يتم من خلال فرض الضريبة النسبية، وبالتالي يتناسب مبلغ الضريبة مع الدخل الذي يحصل عليه المكلف بدفع الضريبة، إلا أنه ظهر بعض كتاب المالية العامة ومنهم "جان ساي" والذي رأى ان الضريبة

---

[1] عبد المولى، سيد: **المالية العامة**، دار الفكر العربي، (بدون سنة نشر)، ص226.

[2] عبد المولى، سيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص227.

النسبية لا تحقق العدالة و إنما يتم تحقيقها باستخدام الضريبة التصاعدية باعتبارها تسمح بأن يسهم كل مواطن في الأعباء العامة وفقاً لمقدرتهم المالية.

2. قاعدة اليقين:

وتعني هذه القاعدة أن يكون مبلغ الضريبة وآلية سدادها وموعد سدادها وأحكامها وإجراءاتها واضحة ومحددة بدون غموض وبشكل مسبق، ويكون ذلك من مهمة الإدارة الضريبية[1].

3. قاعدة الملائمة في الدفع:

وهو أن تكون آلية توريد مبلغ الضريبة إلى خزانة الدولة من قبل الشخص المكلف تبعاً لمقدرته المالية، ويقتضي ذلك أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً للمكلف وفقاً لمقدرته المالية، بحيث يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل الذي يعتبر وعاء الضريبة[2].

4. قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

إن قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية يقصد بها أن تقوم الدولة الممثلة بالإدارة الضريبية بجباية الضريبة بأقل التكاليف، وتشمل تكاليف الجباية الرواتب التي تدفعها الدولة إلى الأشخاص الذين يقومون بربط الضريبة وتحصيلها، والهدف من ذلك هو تحقيق الغزارة في الحصيلة الضريبية.[3]

5. قاعدة السنوية:

حيث تفرض الضريبة ويتم تحصيلها بصورة سنوية، وذلك لتجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات، وأيضاً من الأهمية فرض الضريبة بشكل سنوي وذلك لارتباطها بالفترة المالية للشركات الاستثمارية، حيث تكون الفترة المالية عادة في الشركات لمدة سنة لاحتساب الأرباح

---

[1] الحاج، طارق: **المالية العامة،** عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص52.

[2]. شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص (144-145).

[3] القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،**مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص129.

وإعـداد دفاتر الحسابات والميزانية العمومية ويعتبر من المناسب للـدوائر الـضريبية فـرض الضريبة على الشركات بعد انتهاء السنة المالية، وكذلك الحال بالنسبة لموازنة الدولة التـي يـتم إعدادها بشكـل سنوي باعتبار أن حصيلة الضريبة تعتبر مهمة في بند الإيرادات العامة لموازنة الدولـة ممـا يوجب فرض الضريبة بشكل سنوي[1].

ثالثاً: أنواع الضرائب:

اختلفت أنواع الضرائب من فترة إلى أخرى وذلك تبعـاً للتغيـــر فـــي الظـــروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يمكن تصنيفها حسب كتّاب المالية العامة على ما يلـي:

أ. الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة:

المقصود بالضرائب الواحدة هو أن يتم فرض ضريبة واحدة فقط على الأفراد مـن قبـل الدولـة، "وقد طبق ذلك الفرنسيين في نهاية القرن الثامـن عشـر عندمـا نـادى أصحـــاب المدرسـة الفيزيوقراطية بضرورة فرض الضريبة على الأراضي الزراعية باعتبار الأرض هي الأسـاس في الاقتصاد وهي المصدر الرئيسي للإنتاج والثروة"[2].

أما بالنسبة لنوع الضرائب المتعددة، يتضمن إخضاع الأفراد لأنواع متعددة من الضرائب وذلك تبعاً للنشاطات التي يقوم بها الأفراد.

ب. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

عرفت الضرائب على الأشخاص منذ القدم والعصور الوسطى، حيث كانت تفرض علـى كل فرد ويمتاز هذا النوع من الضرائب بسهولة فرضها وتحـصيلها واحتـسابها، أمـا بالنـسبة للضرائب على الأموال فهي تفرض على كل أموال الـشخص حيـث تمتـاز بعـدالتها ووفـرة حصيلتهـا إلا أنـه لا يمكن حصر جميع ممتلكات الفرد مما يكون لديهم فرصة للتهرب من دفع الضريبة[3].

---

[1] شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص145.
[2] الحاج، طارق: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص53.
[3] الحاج، طارق:**المالية العامة**، المرجع السابق، ص54.

ج. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

يعتبر هذا التصنيف من الضرائب هو الشائع في عصرنا الحالي، إلا أنه يصعب التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث تم وضع عدة معايير لمحاولة التمييز بينهما وهي[1]:

1. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة: المقصود بالمادة الخاضعة للضريبة، أي المادة أو الواقعة التي تفرض عليها الضريبة، فإذا كانت تمتاز بالثبات والاستمرار تعتبر من الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل، وإذا كانت تمتاز بعدم الثبات والانتظام تعتبر من الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك.

2. معيار التحصيل: وهذا يستند على الجهة الإدارية التي تقوم بتحصيل الضريبة أو الطريقة التي يتم بها تحصيل الضريبة، وهذا يختلف من بلد إلى آخر، ففي فرنسا تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت تحصل بمقتضى جداول اسمية يدون فيها اسم الممول ومقدار المادة الخاضعة للضريبة ومبلغ الضريبة الواجب دفعه، وتعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت تحصل بغير هذه الطريقة.

3. معيار نقل العبء الضريبي: حيث يمكن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال الشخص الذي يتحمل الضريبة، فتعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائيا كالضريبة على الدخل، وتعد غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف إلى آخر كالضريبة على الإنتاج.

"حيث هناك تفاوت بين الدول للاعتماد على الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ويعود ذلك إلى الوضع الاقتصادي للدولة، فالدول المتقدمة اقتصادياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الضرائب المباشرة وأهمها الضريبة على الدخل، أما الدول المتخلفة (النامية) ومنها الدول العربية تعتمد على الضرائب غير المباشرة وأهمها ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية" [2].

---

[1] عبد المولى، السيد: **المالية العامة،** ص 244 وما بعدها.

[2] Cprest, AR & others, **Public Finance,** Faken ham, Nor folk, Six edition, P109.

ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط الضريبة بالنظام الاقتصادي الخاص بالدولـة، فالـدول المتقدمة اقتصاديا يتمتع أفرادها بمستويات عالية من الدخول الفردية على عكس الدول ذات البناء الاقتصادي الضعيف.

حيث يبين الجدول أدناه أهم أنواع الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة المختلفـة فـي فلسطيـن حسب المستوى والأساس.

جدول رقم (1) ملخص لأهم أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة في فلسطين**.**

المستوى	الأساس	الضريبة
الحكومة المركزية	الدخل	1. الشخصية 2. الأرباح التجارية (عادية) 3. أرباح الشركات المساهمة
	الاستهلاك	4. ضريبة القيمة المضافة على كافة مراحل الإنتاج والتسويق والبيع
	المعاملات	5. رسوم البيع والتبادل
	العقارات	6. رسوم بيع وانتقال ملكية
	الإنتاج	7. رسوم منتجات مختارة 8. رسوم دخان ومشروبات 9. رسوم إنتاج أخرى
	الاستيراد	10. جمارك على السلع المستوردة 11. ضريبة مشتريات 12. قيمة مضافة
المحلية (البلدية)	ملكية العقارات	13. ضريبة التعليم 14. ضريبة العقارات
	منشأة الأعمال	15. ضريبة المهن 16. ضريبة حرف
	أخرى	17. رسوم محروقات
المحلية (القروية)	الشخصية	18. ضريبة الرأس 19. العقارات

المصدر: صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل،** القدس، منشورات جامعة القدس المفتوحـة، 1998**،** ص41 ومـا بعدها.

حيث سيتم دراسة الضرائب على الدخل والتي تعتبر نوعاً مهماً من أنـواع الـضرائـب المباشرة وذلك لتوضيح دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية ومعالجـة المشاكل الاقتصادية المختلفة.

الضريبة على الدخل:

تعتبر الضريبة على الدخل نوع من أنواع الضرائب المباشرة التي تفرضها الدولـة على أفـراد المجتمع، وتعتبر من أهم أنواع الضرائب في الدول الرأسـمالية كالولايـات المتحـدة الأمريكيـة نظراً لكثرة المؤسسات الاستثمارية وقوة اقتصادها[1].

أولاً: مفهوم الضريبة على الدخل:

يعتبر مفهوم الضريبة على الدخل من المفاهيم التي اختلف فيها كتاب وفقهاء المالية العامة وذلك لتحديد المقصود بمفهوم الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، وذلك يتم من خلال مفهومين:

1. المفهوم التقليدي للدخل (نظرية المصدر):[2]

يعرف الدخل بموجب هذا المفهوم على أنه كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحـصل عليـه الفرد بصفة دورية ومنظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار.

ومن منطلقات هذا التعريف يتبين إن المفهوم التقليدي للدخل له ثلاثة صفات وهـي:

أ. الصفة النقدية: ويعني ذلك أن يكون الدخل الذي يحصل عليه الفرد نقدي أو قابل للتقـدير بالنقد مثل المحصول الزراعي الذي يحصل عليه المزارع في نهاية الموسم.

ب. الصفة الدورية: ويقصد بذلك أن يكون الدخل الذي يحصل عليه الفرد منظـم وبـشكل دوري مثل الرواتب التي يحصل عليها موظفي القطاع العام وأرباح الأسهم التـي يتـم توزيعهـا علـى المساهمين خلال فترة معينة.

---

[1] الحجازي، السيد مرسي: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** المرجع السابق، ص11.

[2] القيسي،أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص131.

ج. ثبات المصدر وإستمراره: ويعني ذلك ثبات المصدر الذي ينتج الدخل، والثبـات هنــا ليـس المقصود به الثبات المطلق و إنما الثبات النسبي، أي أن الفرد يحصل على الدخل مـادام علـى رأس عمله.

2. المفهوم الواسع للدخل (نظرية الإثراء):[1]

وحسب هذه النظرية فإن الدخل لا يعني أن يتصف فقط بالاستمرارية والدورية والانتظام وإنما يجب أن يشمل أيضاً أي زيادة في قيمة رأس المال الذي يحصل عليه الفرد، وبالتالي حسب هذه النظرية فإن فرض الضريبة على الدخل لا يكون على الدخل بالمفهوم التقليدي فقـط وإنمـا أيضاً يشمل الزيادة التي تطرأ على رأس المال، ولا يشترط فيها الدورية أو الانتظام، كأن يـربح مثـلاً شخص جائزة مالية معينة كورقة يناصيب أو غيرها.

ثانياً: أنواع الضريبة على الدخل:

هناك اختلاف بأنواع الضريبة على الدخل وفقاً للطرق والأساليب المتبعـة فـي إختيـار المادة التي تفرض عليها الضريبة، وهناك نوعين من أنواع الضريبة على الدخل:

1. الضريبة العامة على الدخل:

يقتضي هذا المفهوم "خضوع مجموع دخول المكلف لضريبة واحدة مهمـا اختلفــت أو تعـددت مصادر الدخل" [2].

ولتوضيح هذا المفهوم نفترض أن شخصاً ما يعمل موظفاً في القطاع العام، ولديه محـل تجـاري فإن الضريبة على الدخل تفرض على مجموع الدخول التي يحصل عليها هذا المكلـف، وحسـب هذا المنطلق فإنه تفرض ضريبة واحدة على هذا الفرد سواء كان مصدر دخلـه مــن العمـل أو رأس المال أو العمل ورأس المال معاً.

---

[1] شامية، أحمد زهير، خطيب، خالد: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص157.

[2] القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص133.

2. الضرائب على فروع الدخل:

تسمى أيضاً الضرائب على الدخل بالضرائب النوعية، أي أن يتم فرض الضريبة حسب نوع الدخل الذي يحصل عليه الفرد، "ويعتمد هذا النظام على تقسيمات مصادر الدخل الرئيسية، فهناك مصدر دخل ناجم عن العمل خاضع لضريبة الرواتب والأجور ومصدر دخل ناجم عن إمتزاج العمل و رأس المال فيخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ومصدر دخل ناجم عن رأس المال فقط فيخضع للضريبة على ريع الأموال المنقولة"[1].

ومن خلال إطلاعنا لأنواع الضريبة على الدخل نلاحظ أن الضريبة على فروع الدخل تفرض حسب نوع ومصدر الدخل وبالتالي يكون لكل مصدر ضريبة خاصة به ومعاملة ضريبية مختلفة عن الفروع الأخرى من الدخل، وأن هناك صعوبة في فرض الضريبة العامة على الدخل وذلك لحاجتنا إلى جهاز إداري ضريبي ذو كفاءة عالية وأن يكون هناك وعي ضريبي للمكلف بدفع الضريبة وتعاونهم مع الإدارة الضريبية لمعرفة طبيعة الدخول التي يحصل عليها كل مكلف مما يؤدي ذلك إلى زيادة نفقات الجباية وبالتالي عدم مراعاة قاعدة الاقتصاد في النفقات عند فرض الضريبة وتحصيلها.

ثالثاً: أهمية الضريبة على الدخل:

إن فرض الضريبة على الدخل في أي مجتمع يعتبر ذا أهمية لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية على المجتمع، حيث من المعروف أن الضريبة على الدخل تفرض على الأشخاص المعنويين والطبيعيين وبالتالي فإن الزيادة أو النقصان في معدل هذه الضريبة سيكون له الأثر على المكلفين بدفعها، ويمكن تلخيص مدى أهمية الضريبة على الدخل بالنقاط التالية: [2]

أ. تؤثر الضريبة على الدخل بشكل مباشر على نمط استهلاك الأفراد في المجتمع، حيث أن قسماً من دخل الفرد مخصص للاستهلاك، وأن فرض الضريبة على الدخل سوف يؤثر على طريقة استهلاكه للسلع والخدمات ويتبع ذلك حسب حجم الدخل الذي يحصل عليه

---

[1] الخطيب، خالد: **الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)**، المرجع السابق، ص23.

[2] الهزايمة، رفاعي عوض محمد: **الإعفاءات من الضريبة على الدخل في الأردن ودورها في السياسة الضريبية للدولة**، (رسالة ماجستير غير منشوره)، الجامعة الأردنية، 1983، ص21 وما بعدها.

الفرد فلو كان دخلـه مرتفعاً فإن تغيير نمط استهلاكه لن يتأثر كما يتأثر أصحاب الدخول المتدنية.

ب. فرض الضريبة على الدخل يؤثر على الاستثمار، سواء كان بالتشجيع على الاسـتثمار أو عدم التشجيع، ويتم ذلك من خلال نظام الإعفاءات الضريبية والتخفـيض فـي معـدلات الضريبة علـى الدخل يؤدي ذلك إلى وجود مناخ استثماري يشجع على الاستثمار، ممـا يؤدي ذلك إلى دفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية فـي المجتمع.

ج. الضريبة على الدخل لها تأثير اجتماعي، حيث من المعروف أن الضريبة علـى الـدخل تصنف ضمن إيرادات الدولة التي تستخدمها في مواجهة نفقاتها ومن هــذه النفقــات تقديـم الخدمـات الاجتماعية كبنـاء المـدارس والمستـشفيات ودار العجـزة وتقـديم المساعدات الإنسانية.

رابعاً: قوانين ضريبة الدخل في فلسطين:

1. المراحل التاريخية للقانون:

أ. مرحلة الانتداب البريطاني:

خضعت الأراضي الفلسطينية لسلسلة من الإحتلال على مر عقود من السنين، حيث كانت تحـت سيطرة الدولة العثمانية قبل مرحلة الانتداب البريطاني، وبالتالي كـان نظـام الـضرائب المعمول به في فلسطين يستمد أصوله من العهد العثماني، وبعد انتهاء الحرب العالميـة الأولـى وقعت فلسطين تحت سيطرة الانتداب البريطاني وذلك في الفترة الواقعة ما بين عام 1918 وحتى عام 1948.

"فرضت الضرائب في فلسطين بصورة رسمية منذ الانتداب البريطانـي وصــدر أول قانـون لضريبة الدخل في فلسطين رقم (23) لسنة 1941"[(1)]. ثم عدل هذا القانون بقانون رقـم (13) لسنة 1947 وبقي هذا القانون ساري المفعول حتى إنتهاء فترة الانتداب البريطاني.

[(1)] **مجلة نقابة المحامين التي تصدرها نقابة المحامين الأردنيين**، عمان، الملحق الأول، 1995، ص6 وما بعدها.

حيث يبين الجدول رقم (2) الأنواع المختلفة من الضرائب التـي كانـت مفروضـة علـى الشعـب الفلسطيني أبان الحكم البريطاني، ويلاحظ من خلال النظر للجـدول أن هنـاك إعتماد كبير على الإيرادات من الضرائب على الجمارك والمكوس والتي تشكل نسبة 37% فـي تمويل الموازنة العامة في فلسطين، أما إيرادات الضريبة على الدخل فهي لا تتجاوز 8% كتمويل لموازنة فلسطين، وهذا إن يدل على وجود ضعف كبير في بناء القطاعات الاقتصادية المختلفة في هذه الفترة.

جدول رقـم (2) مساهمة الأنواع المختلفة للضرائب في تمويل الموازنة العامة لفلسطين ما بـين 1939 - 1944.

الضريبة	نسبة المساهمة
الجمارك والمكوس	%37
ضريبة العقارات	%12
ضريبة الدخل	%8
رسوم ورخص	%13
منح إيرادات أخرى	%30
مجموع الإيرادات العامة	162 مليون دولار
نسبة الضرائب للدخل القومي	%14

المصدر: صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل،** المرجع السابق، ص35[1].

ب. مرحلة فلسطين ما بعد الانتداب البريطاني:

بعد إنتهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وذلك في أواسط عام 1948، حيث سمي هذا العام بالنكبة حيث أصبحت الضفة الغربية تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة تحت إدارة جمهورية مصر العربية.

---

[1] أخذت هذه المعلومات من المصادر التالية:

1. S.B Himadeh, Economic **Organization of Palestine,** Beirut American University of Beirut, 1938,p.511.
2. D. Horowitz and R. Hinden, **Economic Survey of Palestine,** Economic Research Institute**,** 1938,p.159.
3. R. Nathan and others, **Palestine Problem and Promise,** American Council on Public Affairs, 1949, p .336.

أما بالنسبة للضفة الغربية، "بتاريخ 1951/4/1 صدر القانون المؤقت رقم (50) لسنة 1951، الذي وحد تشريعات ضريبة الدخل في الضفتين ثم ألغي هذا القانون واستبدل بالقانون رقم (12) لسنة 1954 الذي استثنى دخل المكلف من الخارج من الضريبة وخفض معدل الضريبة التصاعدية وشرائحها"[1].

حيث أضاف قانون ضريبة الدخل رقم (12) لسنة 1954 على القانون السابق بإنشاء دائرة لضريبة الدخل تابعة لوزارة المالية، كما فرضت الضريبة على قيمة الإيجار السنوي وعلى رواتب التقاعد.

وفي عام 1964 صدر قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 حيث تضمن هذا القانون تغيير جوهري لمفهوم الدخل الذي يخضع للضريبة، وذلك كما هو واضح من نص القانون، تم سرد بنود الدخل التي تخضع للضريبة دون اشتراط الدورية والإنتظام للحصول على هذا الدخل، مثل بدل الخلو و المفتاحية والدخل الناجم عن صفقة واحدة والعوض المقبوض لقاء بيع العلامة التجارية أو حقوق الطبع[2].

أما في قطاع غزة أبقت الإدارة المصرية القانون البريطاني رقم (13) لسنة 1947 مطبقاً لفرض الضريبة على الدخل.

حيث يبين الجدول رقم (3) توزيع الضرائب المحصلة في الضفة الغربية في الفترة ما بين عام 1959 حتى عام 1966م.

جدول رقم (3) توزيع الضرائب المحصلة في الضفة الغربية ما بين 1959- 1966.

السنة	ضريبة الدخل	ضرائب غير مباشرة	إيرادات أخرى
1959	%10	%45	%45
1965	%10	%50	%40
1966	%11	%43	%46
المتوسط	%10	%46	%44

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 1965 رقم 16 ص158-159.

[1] الحياري، عادل: **الضريبة على الدخل العام**، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1968، ص33 وما بعدها.

[2] انظر مادة (5) من قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964.

ج. مرحلة الاحتلال الإسرائيلي:

بعد عام 1967 وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث أبقى الحاكم العسكري قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 مطبقاً في الضفة الغربية، إلا أنه أدخل عليه تعديلات عديدة، وكانت هذه التعديلات لمصلحة طرف دون الآخر وهو السلطة الإسرائيلية وقد شملت التعديلات ما يلي[1]:

أ. تعديل سنوي في الشرائح الضريبية، بحيث تم تضيق كل فئة من الشرائح وذلك من أجل تحصيل أعلى حصيلة ممكنة من الشعب الفلسطيني.

ب. إلغاء الإعفاءات الاقتصادية المشجعة على الاستثمار والتعديل على الإعفاءات العائلية بحيث تم تقليصها، وتخفيض دخل الموظف المعفي من الضريبة إلى 15% بدلا من 25% وذلك كما جاء في الأمر العسكري رقم 543.

ج. التعديل في التنزيلات المسموح بها، بحيث تم تخفيضها والتشديد على التنزيلات المسموح بها.

د. التعديل في السلف حيث أصبحت السلف تجبى بـ 10% بدلا من 60%، وذلك كما هو واضح في الأمر العسكري رقم 612.

ومن منطلقات هذه التعديلات نلاحظ أن الاحتلال الإسرائيلي يحاول أن يدمر البنية الاقتصادية الفلسطينية وأن يحرمها من المشاريع الاستثمارية من خلال القضاء على سياسة الإعفاءات الاقتصادية مما يعرقل إحداث النمو والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

وقد أبقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قانون ضريبة الدخل رقم (13) لسنة 1947 مطبقاً في قطاع غزة مع إجراء التعديلات عليه لصالح السلطة الإسرائيلية.

---

[1] علاونة، عاطف: **شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، رام ا ، 1992، ص49 وما بعدها.

حيث كانت السياسة الضريبية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة وهي:[1]

1. تحطيم المنافسة العربية:

حيث كانت مستويات الأسعار في الأراضي المحتلة أدنى بكثير من مستويات الأسعار في إسرائيل وذلك حتى نهاية السبعينات، وبالتالي أصبحت المنتجات الفلسطينية منافـسة للمنتجـات الإسرائيلية مما دفع حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى فرض ضرائب مختلفة مباشرة وغير مباشرة واستخدام السياسة الضريبية الممكنة للقضاء على المنافسة العربية.

2. أهداف مالية:

حيث كانت السياسات الضريبية المنتهجة من قبل الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى تحقيـق أهداف مالية لدعم الميزانية الإسرائيلية وتخفيف عبء المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربيـة وقطاع غزة على ميزانيتهم من خلال فرض الضرائب عليهم.

3. تهجير المواطنين:

استخدمت الحكومة الإسرائيلية السياسة الضريبية على الفلسطينيين بطريقة مجحفة وذلـك من خلال فرض الضرائب المرتفعة وغير العادلة عليهم وكان الهدف من ذلك القضاء على البنية الاقتصادية الفلسطينية وتهجير المواطنين.

حيث يبين الجدول رقم (4) نسبة الضرائب المحصلة في الضفة الغربية في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] علاونة، عاطف: **الأمر العسكري 1342 بين تشجيع الاستثمارات والمتطلبات الأمنية**، مؤسسة الأفق للنـشر، نـابلس، 1992، ص3.

جدول رقم (4) نسب الضرائب المحصلة والإيرادات الأخرى في الضفة الغربية من 1968 حتى 1992.

السنة	الضريبة المباشرة	غير المباشرة	إيرادات أخرى	القيمة بالمليون دولار
1968	%12	%79	%9	8
1972	%8	%81	%11	21
1975	%34	%44	%22	36
1980	%38	%40	%22	59
1986	%28	%57	%15	107
1988	%26	%50	%24	170
1989	%28	%46	%31	151
1991	%22	%49	%39	156
1992	-	-	-	195
المتوسط	%22	%61	%17	

المصدر: Nidal Sabri: **Public Finance in West Bank and Gaza Strip**, UNCTAD, Geneva, 1994

د. مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد توقيع إتفاقية أوسلو في عام 1993 حيث انتقلت سيطرة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتوالي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث بقي قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964 مطبقاً في الضفة الغربية، إلا أنه أجريت عليه تعديلات فيما يتعلق بالشرائح الضريبية والتنزيلات المسموح بها والإعفاءات العائلية وذلك لصالح الشعب الفلسطيني والتنمية الاقتصادية بعد ظلم واحتلال مديد، وتم إنشاء دوائر لضريبة الدخل في كل محافظة من محافظات الوطن تكون تابعة لوزارة المالية الفلسطينية، أما في قطاع غزة فقد أبقت السلطة الفلسطينية قانون ضريبة الدخل رقم (13) لسنة 1947 مطبقاً فيها مع إجراء التعديلات عليه.

ولم تصدر السلطة الفلسطينية منذ ذلك الحين قانون لضريبة الدخل موحد للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كان هناك مشروع لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني وتم التعديل عليه بقراءة ثانية وثالثة، وذلك حتى تم إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 2004/11/24 قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، حيث نصت المادة (50) منه على بدء العمل بهذا

القانون بتاريخ 2005/1/1، وهو قانون موحد للضفة الغربية وقطاع غزة مما يوحد الأراضي الفلسطينية بحيث يكونوا خاضعين لقانون واحد.

2: خصائص قوانين ضريبة الدخل:

أ. خصائص قانون رقم (25) لسنة 1964م:

يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 قانون أردني تم فرضه على الضفة الغربية عندما كانت خاضعة لإدارة المملكة الأردنية وذلك بعد عام 1948 حيث أجرى الاحتلال الإسرائيلي عليه عدة تغييرات وذلك بعد عام 1967، حتى أصبحت الضفة الغربية تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية والتي أدخلت تعديلات على هذا القانون لصالح الشعب الفلسطيني مثل التعديلات التي أدخلت على الشرائح الضريبية.

فيما يتعلق بخصائص هذا القانون فهي كما يلي:[1]

1. ضريبة إقليمية:حيث نصت المادة 5-1 من القانون على فرض ضريبة على الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة أو يجنيها فيها، واعتبرت هذه الفقرة في القانون محل للنقاش فيما يتعلق بمدى إخضاع الأفراد الموجودين خارج حدود الدولة والمنتمين لها، إلا إنه أعتبر غير خاضعين للضريبة باعتبار أن ضريبة الدخل ضريبة إقليمية.

2. تعتبر ضريبة الدخل ضريبة شخصية وعينية: تعد ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد ضريبة شخصية حيث تفرض بصورة مباشرة وتعطي للأفراد إعفاءات شخصية وعائلية بما يتناسب مع ظروفهم الشخصية عند فرض الضريبة عليهم، وفي نفس الوقت تعتبر الضريبة على الدخل ضريبة عينية حيث تفرض على الأشخاص الاعتباريين دون النظر في ظروفها الشخصية.

3. ضريبة تصاعدية شخصية ونسبية ثابتة:حيث يستخدم القانون الضريبي نوعين من معدلات الضريبة، النوع الأول المفروض على الأفراد الطبيعيين باستخدام الشرائح

---

[1] صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل**، المرجع السابق، ص101 وما بعدها.

الضريبية بشكل متصاعد، كلما إزداد دخل الفرد زادت نسبة الضريبة المفروضة عليه، حيث أجريت العديد من التعديلات على الشرائح الضريبية الخاصة بهذا القانون، حيث سنعرض الشرائح الضريبية التي يخضع لها الأفراد كما هي في عام 1999.

جدول رقم (5) الشرائح الضريبية في ظل السلطة الفلسطينية كما هي في عام 1999.

تسلسل الشريحة	الشريحة/بالدينار الأردني	نسبة الضريبة
الشريحة الأولى	1 - 5000	%5
الشريحة الثانية	5001 - 12000	%10
الشريحة الثالثة	12001 - 20000	%15
ما زاد عن ذلك		%20

المصدر: دائرة ضريبة الدخل، الشريحة الضريبية لسنة 1999، وزارة المالية، السلطة الفلسطينية، 1999 .

أما النوع الثاني من المعدلات الضريبية يتم فرضها بشكل نسبي ثابت كما هو الحال عند فرض الضريبة على أرباح الشركات المساهمة العامة والخاصة دون وجود تصاعد بحيث تكون خاضعة لفئة واحدة.

4. ضريبة سنوية: حيث نصت المادة 5-1 من القانون على أن ضريبة الدخل تفرض على أساس الفئات الخاضعة للضريبة على أساس سنوي، وذلك يشمل كل الأفراد والشركات وتعتبر هذه الخاصية قاعدة مهمة من قواعد الضريبة.

5. ضريبة موحدة: حيث تفرض الضريبة على مجموع الدخول التي يحصل عليها المكاف، بحيث تعامل كوحدة واحدة وفي الحالات التي يتم فيها خصم الضريبة من المصدر كالرواتب تقدم شهادات من الجهة التي تولت خصم الضريبة لمأموري التقدير وذلك لاحتساب الضريبة النهائية على المكلفين.

6. تحقق الربح على أساس الاستحقاق أو الأساس النقدي: لم ينص القانون رقم (25) لسنة 1964 على الأساس المعتمد لتحقق الدخل، ولكن بصورة عامة غالباً ما يعتمد أساس الإستحقاق لفرض الضريبة على منشآت الأعمال، والأساس النقدي للمهن الحرة.

7. الدورية: لم يشترط هذا القانون الدورية للدخل المفروض عليه ضريبة، بل تم فرض الضريبة على الدخل مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة العمل المنتج لهذا الدخل.

8. تفرض على صافي وإجمالي الدخل: حيث نصت المادة 9-1 من هذا القانون على أنه للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص تنزل المصاريف والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً وحصراً في سبيل إنتاج الدخل، وهذا يعني أن الدخل المفروض عليه الضريبة هو صافي الدخل، إلا أنه توجد حالات تفرض فيها الضريبة على الدخل الإجمالي مثل الضريبة المفروضة على الرواتب.

ب. خصائص قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 المقر من المجلس التشريعي بتاريخ 2004/11/24:

1. ضريبة إقليمية: حيث تفرض الضريبة على الأفراد المقيمين وقد حدد معنى المقيم وشروطه في المادة الأولى (التعاريف) من القانون:

أ. الفلسطيني:

- الذي سكن مدة لا تقل عن (120) يوما خلال السنة التي تحقق فيها الدخل متصلة أو متقطعة وكان له مكان إقامة دائم في فلسطين وعمل عملا رئيسيا فيها.
- إذا كان خلال أي فترة من السنة موظفا أو مستخدما لدى السلطة الوطنية أو أي هيئة محلية.
- المعار إلى شخص معنوي خارج فلسطين.

ب. الشخص الطبيعي غير الفلسطيني:

- الذي سكن فلسطين خلال السنة التي تحقق فيها الدخل مدة لا تقل عن (183) يوماً متصلة أو متقطعة.

ج. الشخص المعنوي: المؤسس بموجب القوانين الفلسطينية ويكون مركز إدارته في فلسطين.

2. ضريبة شخصية وعينية: وهي كما هو الحال في قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964.

3. ضريبة تصاعدية شخصية وعينية:حيث تفرض على الأفراد الطبيعيين بالتصاعد باستخدام الشرائح الضريبية.

حيث تغيرت نسب الشرائح الضريبية وعددها كما كان وارد في قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964، حيث كانت أربعة شرائح ضريبية (5%-20%) أما في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني كما في الجدول التالي نلاحظ أنها مكونة من ثلاثة شرائح فأعلى، كما أن العملة المستخدمة في القانون الضريبي الدولار الأمريكي بعد ما كان يستخدم في القانون السابق عملة الدينار الأردني.

جدول رقم (6) الشرائح الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني.

تسلسل الشريحة	الشريحة/بالدولار الأمريكي	نسبة الضريبة
الشريحة الأولى	1 - 10000	8%
الشريحة الثانية	10001 - 16000	12%
ما زاد على ذلك		16%

المصدر: المادة (14) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المقر من المجلس التشريعي في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2004/11/24.

أما بالنسبة للأشخاص المعنوية تستوفى الضريبة منهم بنسبة ثابتة وهي حسب القانون المادة (14**)** 15% بالنسبة للشخص المعنوي المقيم، أما الشخص غير المقيم تستوفى منه حسب القانون 16% وتستوفى الضريبة من شركات التأمين نسبة 5%على الدخل المتحقق.

4. ضريبة سنوية: حسب المادة (3) من القانون "الدخل الخاضع للضريبة خلال سنة مالية بصورة دورية أو بصورة متقطعة أو لمرة واحدة."

5. الدورية: حيث نلاحظ من خلال المادة (3) عدم إشتراط الدورية في الدخل لفرض عليه ضريبة.

6. تفرض على أساس الدخل الصافي: حيث عرف القانون من خلال المادة الأولى منـه الـدخل الخاضع للضريبة على أنه "مجموع الدخول الصافية بعد حسم الإعفاءات بموجب أحكام هـذا القانون".

7. تحقق الربح على أساس الاستحقاق وعلى أساس القبض: حيث نصت المادة 1/4 من قـانون ضريبة الدخل الفلسطيني "تحتسب الضريبة بناء على الدخل المتحقق على أساس الاسـتحقاق"، كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على استثناء الفوائد والعمولات المترتبة على الـديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك والشركات والمؤسسات المالية، حيث تستوفى الضريبة في حال قبضها، وقد نصت الفقرة الثالثة منه على احتساب الضريبة على أصحاب المهن الحـرة على أساس القبض.

الفصل الأول

السياق العام للسياسة الضريبية

المبحث الأول: مفهوم وغاية السياسة الضريبية.

المبحث الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة ذات الصلة.

المبحث الثالث: موقع السياسة الضريبية من المالية العامة.

المبحث الأول

مفهوم وغاية السياسة الضريبية

الفرع الأول: تعريف السياسة الضريبية:

السياسة: عبارة عن كلمة تستخدمها الدولة بكافة مؤسساتها في سبيل تحقيق هدف معـين، وهي ارتبطت في هذا المفهوم بالضريبة، ومن هذا المنطلق فإن الدولة تنتهج أسلوباً معينـاً فـي النظام الضريبي وذلك لتحقيق أهداف مختلفة كالأهـداف الاقتـصادية والاجتماعيـة والـسياسية والتنموية [1].

فالضريبة لم تعد تهدف إلى الحصول على الأموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقـط وإنما أصبحت أداة مهمة بيد الدولة لتحقيق أهدافها، ويتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة من خلال وضع القانون الضريبي، فالمشرعين الضريبيين هم الذين يقومـون بوضع بنود القانون الضريبي حيث ينتهجون بالتعاون مع المستـشارين الاقتـصاديين والمـاليين والاجتماعيين سياسات مختلفة في طيات هذا القانون لتحقيق أهداف معينة من خلال تطبيق أحكام هذا القانون، وهذه السياسات هي ما تسمى بالسياسة الضريبية .

والسياسة الضريبية تحقق تدخل الدولة اللازم في الحياة الاقتصادية في المجتمـع وذلـك لتحقيق النمو والتوازن والاسـتقرار الاقتـصادي ومعالجـة المـشاكل الاقتـصادية المختلفـة. وتبعاً لذلك يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار معينة وتجنب أثار أخرى تتوائم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[2].

ومن منطلقات هذا التعريف يتبين أن السياسة الضريبية لها عدة صفات وهي:

1. تعتبر السياسة الضريبية مجموعة متكاملة من البرامج التي تقوم الحكومة بوضـعها فـي سبيل تحقيق أهداف معينة.

---

[1] سلام، أمين عبد الفتاح: **السياسة الضريبية للدول المتخلفة،** دار النهضة العربية، 1970، ص 48.
[2] الحجازي، مرسي السيد: **النظام الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** المرجع السابق، ص7 وما بعدها.

2. تعتمد السياسة الضريبية من أجل تحقيق أهدافها على أدوات ضريبية فعليـة ومحتملـة، بحيث يتم تنسيقها مع البرامج التي تضعها الحكومة، ومن هذه الأدوات مثلا الإعفـاءات الضريبية على بعض المشاريع الاقتصادية بهدف تشجيعها على الاستثمار.

3. تعتبر السياسة الضريبية جزءاً مهماً من السياسة المالية للدولة وهي تعتبـر جـزءاً مـن السياسة الاقتصادية والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها.

إذاً السياسة الضريبية تعتبر وسيلة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف معينة، حيـث تقوم الحكومة بوضع برامج معينة مثل البرامج التي تهدف إلى تشجيع الاسـتثمار، فمـن خـلال استخدام السياسة الضريبية عن طريق نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية تـؤثر علـى القـرار الاستثماري لأصحاب رؤوس الأموال.

تعتبر دراسة السياسة الضريبية لأي دولة من الدراسات المهمة لجهات عديدة لما لها مـن تأثير ومكانة واضحة في المجتمع وهذه الجهات هي:[1]

1. القطاع العائلي: حيث يهتم القطاع العائلي بالسياسة الضريبية المنتهجة وذلك لما لهـا مـن تأثير على مستوياتهم المعيشية وعلى مدخراتهم، كما يتأثرون أيضا بمدى رغبتهم بزيادة أو تخفيض ساعات العمل.

2. قطاع الأعمال المحلي والأجنبي:يتأثر قطاع الأعمال المحلـي والأجنبـي مـن الـسياسة الضريبية وذلك من خلال مدى تأثير الضريبة المفروضة على أرباحهم، حيث يسعى كـل مستثمر قبل إتخاذ قراره بالاستثمار إلى دراسة السياسات الضريبية المـستخدمة والحـوافز المشجعة على الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها.

3. القطاع الحكومي: يهتم القطاع الحكومي بدراسة السياسة الضريبية ومحاولة تطويرها وذلك لما لها من تأثيرات على معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالـة والتعـرف مـن خلالها على حجم الاستثمار الحالي والمتوقع، كما تعتبر السياسة الضريبية مهمة للحكومـة وذلك لما لها من تأثير على حجم الحصيلة الضريبية اللازمة لمقابلة النفقات العامة.

---

[1] الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** المرجع السابق، ص5 وما بعدها.

4. قطاع البحث العلمي:تعتبر دراسة السياسة الضريبية مهمة لقطاع البحث العلمي وذلك لمعرفة ودراسة أثر السياسة المالية في تحقيق أهداف مختلفة كالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى الدور الذي تلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني: الأهداف العامة للسياسة الضريبية:

تسعى كل دولة في العالم إلى تحقيق أهداف متعددة وذلك من خلال رسم خطة للسياسات المختلفة، ومن هذه السياسات السياسة الضريبية حيث تعتبر الضريبة أداة خطرة إذا لم يتم إستغلالها بطريق إيجابية، وذلك لما لها من أثار مهمة على المجتمع مما يوجب على الدولة أن تهتم بهذه الأداة حتى لا تتحقق أثار سلبية على المجتمع، ومن خلال السياسة الضريبية يمكن تحقيق أهداف مهمة وهي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

تعتبر السياسة الضريبية جزءاً مهماً من الخطة الاقتصادية التي تضعها الدولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة حيث أن السياسة الضريبية في المجتمع لا تعمل بشكل منفرد وليست هي الأداة الوحيدة التي تحقق هذه الأهداف، وإنما تتناسق وتتكامل مع الأدوات الأخرى التي تملكها الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف وهذه الأدوات كالسياسات النقدية وسياسة سعر الفائدة وسياسة الأسعار والأجور، فكلها تعتبر أدوات مهمة من السياسة الاقتصادية وللحكم على نجاح السياسة الضريبية يجب أن تعمل مع هذه الأدوات بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية.

حيث هناك أهداف اقتصادية عديدة تسعى إلى تحقيقها السياسة الضريبية في المجتمع وهي:

1. استخدام السياسة الضريبية لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية:

كل دولة في العالم تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة باستخدام الضرائب، وذلك حسب موقعها الجغرافي فهناك دول تختص بقطاع معين كالدول الصناعية والزراعية

والسياحية، حيث تقوم بإعفاء القطاع المتميز فيها من أي ضريبة إما بشكل دائم أو بشكل جزئـي وذلك كما هو الحال في سوريا باعتبارها دولة تتميز بالزراعة وفرنسا باعتبارها دولة صـناعية، حيث تكون هذه القطاعات غير مستخدمة فتعمل الدولة من خلال السياسة الضريبية إلى تـشجيع الاستثمار في هذه النشاطات الإنتاجية، وقد تسعى الدولة إلى جـذب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة للاستثمار وذلك من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تشجعهم على الاستثمار كمـا هـو الحال في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني(1).

2. استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي:

هناك مشاكل اقتصادية عديدة قد يتعرض لها المجتمع على مر السنين وهذه المشاكل لهـا تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، ففي مرحلة الركود الاقتصادي حيث يقل الشراء والاسـتهلاك وتبقى البضائع مكدسة وبالتالي يقل الإنتاج مما يزيد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، فتـسعى الدولة من خلال استخدام السياسة الضريبية لمعالجة هذه المشاكل وذلـك مـن خـلال تخفـيض معدلات الضريبة على الدخل مما يزيد دخل الفرد المتجه نحو الاسـتهلاك وزيـادة الإعفـاءات الضريبية والعائلية وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشـرة، وخير مثال على هـذه النقطـة أزمة الكساد العالمي في عام 1929م، حيث لم تكن الدولة قبل هذا العام تتـدخل فـي الـشؤون الاقتصادية وترك الحرية للأفراد للقيام بالنشـاطات الاقتصادية المختلفة وأن التوازن في الـسوق يتحقق بشكل تلقائي، حيث كان يرى علماء الاقتصاد ومنهم آدم سـميث أن التوازن يتحقق بشكل تلقائي بوجود أيدي خفية وذلك حسـب نظرية الطلب والعـرض للـسـلع والخـدمات وأن دور الدولة في تلك المرحلة توفير الحماية والنظام الداخلي والدفاع من أي عدوان خارجي وظلت هذه المرحلة حتى عام 1929م (أزمة الكسـاد العالمي) مما دفع العالم الاقتصادي كينز إلـى وضـع نظريته التي تتلخص بوجوب تدخل الدولة في الشـؤون الاقتصاديـة لإحداث الـتوازن، ومـن الأسـاليب التي تستخدمها الدولة بالتدخل في الشـؤون الاقتصادية فرض الضرائب واسـتخدام السـياسة الضريبية(1).

---

(1) شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص140.

(1) أنظر فيما سبق صفحة 8 وما بعدها.

3. استخدام السياسة الضريبية لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية:

تسعى معظم الشركات إلى الاندماج مع بعضها مما يجعلها قوية ومحتكرة في السوق مما يؤدي ذلك إلى التمركز، وتعتبر ظاهرة التمركز سمة من سمات العصر الحالي وذلك كما هو واضح من شركات متعددة الجنسيات وشركة مايكروسوفت التي يسعى القضاء لتقسيمها إلى شركتين، ويتم معالجة هذه الظاهرة باستخدام السياسة الضريبية عن طريق زيادة معدل الضريبة على مراحل إنتاج السلعة للشركة المتجهة نحو التمركز مما يزيد من نفقاتها وبالتالي عدم الاتجاه نحو التمركز[1].

4. استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار:

ويتم ذلك من خلال الإعفاءات الضريبية المشجعة على الاستثمار وعدم فرض الضريبة على سندات التنمية التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، والعمل على تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار مما يشجع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني [2].

5. استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الصناعة الوطنية:

تسعى الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية وذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج والتي تعتبر منافسة للسلع الوطنية والعمل أيضا على إعفاء الشركات الوطنية المنتجة من الضرائب إما بشكل جزئي أو دائم بهدف تشجيعهم على الإنتاج والبقاء في السوق في ظل وجود منافسة.

6. استخدام السياسة الضريبية في تمويل العمليات التنموية:[3]

تعتبر السياسة الضريبية أداة مهمة لخدمة الأغراض التنموية حيث تعتبر الضريبة بنداً مهماً من بنود الإيرادات العامة في موازنة الدولة والتي تخصص حصيلتها للإنفاق على الأغراض التنموية، حيث هناك العديد من الدول العربية لا تهتم بهذا البند كدول الخليج حيث

---

(1) شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص141.

(2) عبد المولى، السيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص315.

(3) اليحي، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة**، القدس، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996، ص99 وما بعدها.

تعتمد على الإيرادات النفطية دون الاهتمام بالإيرادات الضريبية، وبالتالي يمكن تلخيص السياسات الضريبية في الدول العربية فيما يتعلق بالتنمية بالنقاط التالية:

أ. هناك اختلاف واضح لأهمية الضرائب في الدول العربية، حيث تعتبر الإيرادات الضريبية مهمة للدول غير النفطية كمصدر مهم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وعدم أهمية السياسة الضريبية في الدول النفطية.

ب. يجب على الدول العربية النفطية أن تعتمد على تمويل وتوجيه خطة التنمية باستخدام الإيرادات المحلية ومنها الضرائب باعتبار أن الإيرادات النفطية غير دائمة ونهايتها الزوال وهذا واضح من انخفاض الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة.

ج. على مجموع الدول العربية أن تطور من التشريعات والأنظمة الضريبية والاهتمام بها كمورد مهم لتمويل خطة التنمية الاقتصادية ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية المختلفة.

د. يجب على الدول العربية أن تقوم بترشيد نفقاتها وذلك بهدف خدمة التنمية الاقتصادية.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية:

تسعى السياسة الضريبية في المجتمع إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية المختلفة، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد والقضاء على الطبقية وإستغلال الأغنياء للفقراء في المجتمع، "والدور الاجتماعي للضريبة نادى به كل من جان جاك روسو في كتابه (العقد الاجتماعي) وألح عليه حتى الأديب الفرنسي فولتير، والمفكر الاشتراكي كارل ماركس أشار إلى أهمية استعمال الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية" [1].

والأهداف الاجتماعية التي تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقها متعددة وكثيرة ومن أهمها: [2]

1. إعادة توزيع الدخل بين الأفراد:حيث تستخدم السياسة الضريبية الشرائح الضريبية في ضريبة الدخل لإعادة توزيع الدخل بين الأفراد وأيضاً فرض ضرائب عالية على السلع الكمالية والترفيهية وفرض الضرائب على الثروات كما هو مطبق في ألمانيا.

---

[1] شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص138 وما بعدها.

[2] الحاج، طارق:**المالية العامة،** المرجع السابق، ص48 وما بعدها.

2. توجيه سياسة النسل في الدول: فهناك دول عديدة تعاني من مشكلة عدد السكان، سواء كان بارتفاع عدد السكان أو انخفاضه، ويمكن للدولة من خلال استخدام السياسة الضريبية معالجة هذه المشكلة، فالدول التي تعاني من ارتفاع عدد سكانها تفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع أعداد الأسرة، حيث تفرض ضريبة على المولود الثاني أعلى من الضريبة المفروضة على المولود الأول ويتم ذلك بشكل متصاعد، والدول التي تعاني من نقص في عدد سكانها تخفض الضريبة المفروضة على الأفراد وتزيد من الإعفاءات الضريبية وتقديم الحوافز المختلفة التي تشجع الأفراد على الإنجاب.

3. معالجة مشكلة السكن: حيث تعاني معظم الدول من وجود أزمة السكن أي عدم توفر وحدات سكنية لازمة للأفراد، وتستخدم السياسة الضريبية في هذا المجال عن طريق الإعفاءات الضريبية على رأس مال المستثمر في قطاع الإسكان أو من خلال تخفيض الضرائب على الأراضي الموجود بها وحدات سكنية مما يشجع الأفراد على بناء وحدات سكنية للاستفادة من هذا الإعفاء، وأيضاً يمكن معالجة هذه الأزمة من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السكنات غير المستأجرة مما يدفع ملاكها من تأجيرها لتجنب دفع ضرائب عالية.

4. تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة: هناك الكثير من العادات والظواهر الاجتماعية السيئة التي تعاني منها المجتمعات منها التدخين وشرب الكحول والتي تضر بصحة الأفراد في المجتمع، ويمكن للدولة من خلال السياسة الضريبية أن تعمل على الحد من انتشارها عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على استيرادها.

حيث أن مفهوم العدالة التوزيعية المتعلق بتوزيع الدخول بين الأفراد غير واضح فقد يعني "المساواة المطلقة بين الأفراد في توزيع الدخول وقد تعني أيضا أن يأخذ كل فرد من أفراد المجتمع من الدخل القومي بقدر مساهمته في تحقيق هذا الدخل، أم أنه ينبغي أن يتوفر لكل فرد

حد أدنى من الدخل أولاً ثم يزداد نصيب كل فرد من الدخل وفقاً لمدى إنتاجيته ومساهمته في الناتج القومي"[1].

إلا أن أغلب الفلسفات الاجتماعية ترى أن التوزيع العادل للدخل لا يعني المساواة المطلقة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

ثالثا: الأهداف السياسية:

يمكن توظيف السياسة الضريبية في المجتمع لتحقيق أهداف سياسية مختلفة وهي كالتالي:

1. استخدام السياسة الضريبية كوسيلة لمحاربة المحتل، حيث يتجه أفراد المجتمع المحتل إلى عدم دفع الضرائب التي تذهب إلى ميزانية المحتل، وذلك كما هو واضح في الشعب الفلسطيني الذي إمتنع عن دفع الضرائب بكافة أشكالها وأنواعها إلى الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الانتفاضة الأولى في عام[2].

2. استخدام السياسة الضريبية كوسيلة ضغط على الحكومة، حيث يتجه أفراد المجتمع إلى عدم دفع الضرائب للحكومة لمحاولة الضغط عليها لتطبيق أو إلغاء قرار معين أو محاولة لتغيير نظام الحكم فيها[3].

3. تستخدم الدولة السياسة الضريبية في سبيل تحقيق هدف سياسي معين مع دولة أخرى كفرض ضرائب جمركية مرتفعة على منتجات هذه الدولة أو الامتناع من استيراد منتجاتها.

رابعاً: الأهداف المالية:

تعتبر الضريبة بند مهم من بنود إيرادات الدولة في الموازنة العامة وذلك لمواجهة النفقات التقليدية، حيث تساهم الإيرادات الضريبية في موازنة الدولة مساهمة لا يمكن الإقلال من شأنها، مما يجب على الدول أن تهتم بهذه الإيرادات الضريبية ومحاولة توظيفها التوظيف الأمثل لخدمة

---

[1] الحجازي، مرسي السيد: **النظام الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** المرجع السابق، ص58.

[2] علاونة، عاطف: **شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة،** المرجع السابق، ص174.

[3] الحجازي، مرسي السيد: **النظام الضريبية (بين النظرية والتطبيق)،** المرجع السابق، ص16.

السياسة الاقتصادية في المجتمع وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية مورد مالي لا غنى عنه وذلك لمواجهة مختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي ممكن أن تتعرض لها الدولة، حيث تعتبر الإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدول بكافة مؤسساتها على ممارسة أعمالها المختلفة والمقدمة للأفراد في المجتمع[1].

حيث يبين الجدول أدناه نسب مساهمة ضريبة الدخل وضريبة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في فلسطين وذلك ما بين عام 1995 حتى عام 1997.

حيث يبين الجدول رقم (7) مدى مساهمة أنواع الضريبة في موازنة السلطة الفلسطينية، وهذا يوضح أن هناك اعتماد كبير للموازنة على الضرائب غير المباشرة وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الجمارك والمكوس وانخفاض مساهمة ضريبة الدخل إلى نسبة 10%.

جدول رقم (7) مساهمة أنواع الضرائب الرئيسية في موازنة السلطة الفلسطينية ما بين 1995 و1997.

نوع الضريبة	النسبة
ضريبة الدخل	%10
جمارك ومكوس	%37
ضريبة قيمة مضافة	%50

المصدر: صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل،** المرجع السابق، ص49.

الفرع الثالث: القانون الضريبي والسياسة الضريبية:

أولاً: نشأة القانون الضريبي:

من المعروف أنه في العصور القديمة أيام الفراعنة واليونان والرومان كان هناك ضرائب، حيث بدأت مع ظهور الحضارات، وكانت عملية فرض الضرائب تتم دون وجود قانون محدد يشرعها، وكانت تفرض لأهداف مختلفة كهدف تمويل الجيش أثناء الحروب والغزوات[2].

---

[1] شامية، أحمد زهير: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص138.

[2] الحاج، طارق: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص13 وما بعدها.

كانت الضرائب تحصل بصورة عينية يحددها الملك أو الوالي مما قد يجعلها مجحفة بحق الأفراد مما دعا إلى أهمية أن يكون هناك قانون خاص بها، يحدد فيه قيمة الضريبة المفروضة والأوعية الضريبية المختلفة وموعد سدادها، حيث يتم فرض القانون وإقراره من خلال السلطة التشريعية التي تمثل الأفراد وتنتخب من قبل الشعب، "إذاً أن مولد القانون الضريبي الحديث مرتبط بظهور النظام البرلماني الذي نشأ في إنجلترا وانتقل منها إلى دول العالم حتى اليوم"[1].

وبالتالي فإن السلطة التشريعية التي تمثل الأفراد هي السلطة المخولة بإصدار القوانين، ولا قانون يصدر إلا باعتمادها مما يعزز ذلك من مبدأ السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تقوم بإصدار القوانين وإنما يكون وظيفتها تنفيذ القوانين وتنفيذ سياسات مختلفة خصوصاً بعد التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هذه السياسات السياسة الضريبية[2].

ثانياً: أنواع الضرائب في فلسطين:

بعد انتقال المناطق الفلسطينية إلى السلطة الوطنية، أصبحت أنواع الضرائب المختلفة التي تفرض في المناطق الفلسطينية تقع ضمن صلاحياتها، حيث يوجد أنواع رئيسية للضرائب وهي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وضريبة الجمارك والمكوس، إذ إنها تشكل نسبة مهمة من إيرادات الدولة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (7) أن ضريبة القيمة المضافة تأخذ موقعاً أكثر أهمية بالنسبة للإيرادات الضريبية في الموازنة العامة، حيث تشكل حوالي 50% من إيرادات الدولة، أما ضريبة الدخل فلا تتجاوز نسبة 10% من مجموع الإيرادات العامة، وتشكل ضريبة الجمارك والمكوس نسبة 37%، وهذا الحال موجود في معظم الدول العربية حيث تعتبر الضرائب غير المباشرة هي المورد الأكثر أهمية للإيرادات الضريبية في موازناتها العامة، أما في الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر ضريبة الدخل هي الأهم في موازناتها

---

[1] الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**، المرجع السابق، ص67.

[2] الحجازي،مرسي السيد: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**، المرجع السابق، ص67.

وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (8) لمقارنة نسبة ضريبة الدخل والضرائب الـسلعية فـي بعض الدول المتقدمة والدول المتخلفة من الناحية الاقتصادية كما هي في عام 1992.

جدول رقم (8) نسب ضرائب الدخل والضرائب السلعية في الموازنة العامة فـي بعـض الـدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا كما هي في عام 1992.

الدولة	نسبة ضريبة الدخل	نسبة الضرائب السلعية
الولايات المتحدة	%85	%5.4
ألمانيا	%66	%27.5
فرنسا	%58.3	%26.8
البرتغال	%51	%37.6
هولندا	%66.7	%21.3
اليابان	%69.2	%18.2
الهند	%17	%60
باكستان	%15	%62.4
غانا	%20.5	%65
المغرب	%27.6	%55.4
شيلي	%25.2	%54.9
تونس	%25	%52.2

المصدر: الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**، المرجع السابق، ص11.

إذاً يظهر أن هناك اعتماد على ضريبة الدخل في المجتمعات الرأسمالية، "حيـث تعتبـر الضريبة على الدخل من المصادر والإيرادات المهمة في الموازنات العامة للـدول المتقدمـة"[1]، فمثلاً ألمانيا تشكل ضريبة الدخل نسبة 66% من إيراداتها في الموازنـة العامـة بينمـا تـشكل الضرائب السلعية نسبة 27.5% وهذا على عكس الدول المتخلفة والنامية مثل باكستان التي تشكل ضريبة الدخل فيها نسبة 15% بينما تشكل الضرائب السـلعية فيها نسـبة 62.4%من إيراداتهـا وهذا إن يدل على الضعف الاقتصادي لعدم وجود مشـاريع اسـتثمارية ضخمة وعـدم متانـة اقتصادها.

---

[1] D. myles, Gareth, **Public Economics**, CAMBRIDGE (University press), P.131.

ثالثاً: أهمية السياسة الضريبية في القانون الضريبي:

تعتبر السياسة الضريبية مهمة للقانون الضريبي، باعتبارها هي التي تقوم باستخدام القانون الضريبي كأداة لتحقيق الأهداف المرغوبة في المجتمع، حيث هناك العديد من الأدوات التي تستخدمها السياسة الضريبية وهي:

1. المعدل الضريبي:

يمكن تعريف معدل الضريبة بأنه "نسبة مئوية أو ألفية من مطرح الضريبة، ويمكن أن تكون نسبة الضريبة، مبلغاً مقطوعاً تحدده الدوائر المالية وفقاً لمجموعة من المعايير بحسب مطرح الضريبة"[1].

ومن منطلقات هذا التعريف نلاحظ أن معدل الضريبة يتم تحديده حسب نوع الضريبة ومطرح الضريبة (الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة)، ويعتبر المعدل الضريبي أداة مهمة من أدوات السياسة الضريبية، ويتم ذلك من خلال استخدام المعدلات التميزية، والمقصود بها "تصميم جدول المعدلات(الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات **(Tax Rates)** يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع"[2].

يتبين من التعريف السابق أن معدلات الضريبة التميزية تتم بوضع عدد من المعدلات المختلفة التي قد تكون بشكل تصاعدي أو تنازلي بما قد يتناسب مثلًا مع حجم المشروع أو عدد العمال في المشروع أو حجم رأس المال، وبالتالي تستخدم كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني والتشجيع على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

كما يمكن من خلال المعدلات التميزية تشجيع استيراد سلع مهمة وأساسية كالمعدات الطبية وذلك بفرض معدلات ضريبية جمركية منخفضة عليها، وفرض معدلات ضريبية مرتفعة على السلع المضرة كالدخان لتحقيق أهداف اجتماعية مختلفة.

---

[1] شامية، أحمد زهير و الخطيب، خالد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص169.

[2] دراز، حامد عبد المجيد: **السياسات المالية**، الدار الجامعية، (بدون سنة نشر)، ص242.

2. الإعفاءات الضريبية:

نعني بالإعفاء الضريبي "عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم"[1].

حيث يوجد هناك العديد من أنواع الإعفاءات الضريبية، كالإعفاءات الكليـة بحيـث يـتم إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة بشكل كلي مثل الإعفاءات الممنوحة للـسلطات المحليـة، وهناك إعفاءات عائلية وشخصية يستفيد منها الشخص الطبيعي في المجتمع كالإعفاءات الممنوحة للزوجة وتعتبر هذه الإعفاءات جزئية، وهناك الإعفاءات الاقتصادية التي قد تكون جزئية أو كلية، حيث تستخدم الإعفاءات الضريبية في القانون الضريبي كأداة مـن أدوات الـسياسة الـضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية كالتشجيع على الاستثمار وتحقيق أهداف اجتماعية كالإعفاءات العائليـة، ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية باستخدام ما يسمى بالإجـازة الـضريبية ويقـصد بهـا "مـنح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبياً لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية"[2].

إذاً عن طريق استخدام الإجازة الضريبية تؤدي إلى التشجيع على الاستثمار بسبب تقليلها للمخاطرة المصاحبة للاستثمار وزيادة العائد المحقق، مما يؤدي بالتالي إلى دفع العجلة الاقتصادية وخدمة الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية.

3. العقوبات الضريبية:

نصت العديد من القوانين الضريبية وخصوصاً ضريبـة الدخل على العقوبات الضريبية وذلك عند مخالفة القوانين، ويمكن اسـتخدام السـياسـة الضريبية لهـذه العقوبـات كوسـيلة للتوجيه والإصلاح "حيث إن قانون الضريبة ينشـئ التزاماً على عـاتق الممـول بـدفع مبلـغ الضريبة"[3].

---

[1] الحاج، طارق: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص88.

[2] عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)،** الدار الجامعية، 2000، ص96.

[3] سرور، أحمد فتحي:**قانون العقوبات الخاص في الجرائم الضريبية والنقدية،** ط1، مكتبـة النهـضة المـصرية، 1960، ص13.

كما لا تعتبر الجزاءات المالية الواردة في القانون الضريبي جزاءات تعويضية، وإنما هي جزاءات ضريبية فرضتها ذاتية القانون الضريبي من أجل حماية حقوق الدولة بمد خزانتها بالأموال ومواجهة نفقاتها المختلفة [1].

حيث تعتبر العقوبات الضريبية كجزء مهم من العقوبات الاقتصادية، حيث تستخدمها الضريبة في سبيل تحقيق هدف اقتصادي معين كتشجيع الصناعة الوطنية من خلال التساهل في العقوبات الضريبية عليها بما يهدف الصالح الاقتصادي، حيث إن فرض العقوبات أو الغرامات الضريبة لا يعتبر هدف بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لضمان تطبيق القانون الضريبي وضمان حقوق الدولة المالية بإعتبار أن محصلة الضرائب تعتبر جزء من الإيرادات العامة وبالتالي ضمان نجاح السياسة الضريبية.

4. مضاعف الضريبة[2]:

يعتبر مضاعف الضريبة من أدوات السياسة الضريبية وذلك لما له من تأثير على الواقع الاقتصادي من تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة التأثير السلبي للضريبة، ويمكن التعبير عن معادلة مضاعف الضرائب بالتغير في الناتج المحلي الحقيقي مقسوماً على التغير في الضرائب.

حيث يضم مضاعف الضرائب التغير في مبلغ الضريبة سواء كانت الضريبة ثابتة أو ضريبة نسبية، وإذا كانت إشارة المضاعف سالبة يكون للتغير في الضريبة أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، وإذا كانت إشارته موجبة يدل ذلك على الأثر الإيجابي الذي تحققه الضريبة في المجتمع.

---

[1] عطية، قدري نقولا: **ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها،** جامعة الإسكندرية، مطبعة معهد دون بوسكو، 1960، ص201.

[2] السوداني، عبد العزيز علي: **أسس السياسات المالية،** الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1996، ص70.

المبحث الثاني

علاقة السياسة الضريبية بالأنظمة ذات الصلة

الفرع الأول: علاقة السياسة الضريبية بالنظام الضريبي:

أولاً: مفهوم النظام الضريبي:

يقصد بالنظام بشكل عام "بأنه مشروع يخدم تحقيق فكـرة عامـة وتـدمج فيـه الفكـرة بالمشروع اندماجاً يجعل كل منها وحدة ذات سلطان وديمومة يعلوان الأفراد الذين يتصرف النظام بواسطتهم أو لصالحهم في وسط إجتماعي معين"[1].

و فيما يتعلق بالنظام الضريبي فإن له مفهومان[2]:

1. المفهوم الضيق للنظام الضريبي: وهو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكـن مـن الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل.

2. المفهوم الواسع للنظام الضريبي: وهو عبارة عن كل العناصر الموجودة في البيئة سـواء كانت أيدلوجية واقتصادية وفنية، التي يؤدي تراكبها وتفاعلها مع بعضها البعض إلى تكوين كيان ضريبي معين.

بناء على هذه التعاريف يظهر أن المفهوم الضيق للنظام الـضريبي يخـتص بالقـانون الضريبي وما يحتويه من تنظيم فني من تحديد المادة الخاضـعة للـضريبة وموعـد اسـتحقاقها وتحصيلها، أما حسب المفهوم الواسع فإنه يأخذ كافة العناصر المختلفة في البيئة، التي يمكـن أن يؤثر ويتأثر بها القانون الضريبي، مثل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة التي قد يؤثر عليها النظام الضريبي وقد تؤثر على النظام الضريبي في البيئة المحلية، إذاً يمكن اعتبار أن القانون هو نظام ضريبي وضعي والمقصود به "مجموعة الضرائب التي يفرضـها القـانون المالي في دولة معينة في فترة زمنية معينة من تاريخ اقتصادها الوطني"[3].

---

[1] السوداني، عبد العزيز علي: **البناء الضريبي**، الدار الجامعية، 1996، ص21.

[2] الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبي (بين النظرية والتطبيق)**، المرجع السابق، ص6.

[3] دويدار، محمد: **نظرية الضريبة والنظام الضريبي**، الدار الجامعية، ص113.

ثانياً: أهداف النظام الضريبي:

يسعى النظام الضريبي في أي دولة معينة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والمتنوعة ضمن ظروف زمنية معينة تخدم قطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية، والتي تقوم الدولة بوضعها ضمن خططها العامة، من أهم هذه الأهداف[1]:

1. أهداف مالية: وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق إيراد مالي وذلك لمواجهة النفقات العامة التقليدية وفي تخصيص هذه الإيرادات في المشاريع التطويرية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

2. أهداف تصحيحية: يمكن استخدام النظام الضريبي كأداة تصحيحية لبعض الاختلالات التي يمكن أن تحصل في الدول والتي تؤثر على الاقتصاد الوطني، مثل الاختلالات التي تحدث نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد ويتم معالجتها من خلال النظام الضريبي عن طريق الشرائح الضريبية، وكذلك المشاكل المتعلقة باستخدام السلع المضرة بالصحة العامة كالتدخين والخمر، حيث يمكن معالجتها بفرض ضرائب مرتفعة عند استيرادها من الخارج وكذلك عند بيعها.

3. أهداف تنموية: حيث تعتبر هذه الوظيفة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي، من خلال التشجيع على الاستثمار والادخار بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: المشاكل التي يتعرض لها النظام الضريبي:

قد يتعرض النظام الضريبي في أي مجتمع إلى العديد من المشاكل التي قد تؤدي إلى تحقيق نتائج سلبية في المجتمع، ونوجزها بالآتي:

1. مشكلة الضريبة الموحدة أو تعدد الضرائب:[2]

تتعلق هذه المشكلة بمدى خضوع الأفراد في المجتمع لضريبة واحدة أو لضرائب متعددة

---

[1] دويدار، محمد: **نظرية الضريبة والنظام الضريبي،** المرجع السابق، ص123 وما بعدها.

[2] شامية، أحمد زهير: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص152 وما بعدها.

على الدخل، حيث قد يكون هناك أفراد لديهم العديد من مصادر الدخل كالدخل الناجم من العمل ورأس المال معاً، حيث ظهرت العديد من النظريات ومنها النظرية الفيزيوقراطية التي نادت بفرض ضريبة واحدة على الأفراد على وعاء ضريبي واحد وهو القطاع الزراعي باعتباره مصدراً للثروة، إلا أنه مع التطور الصناعي الذي نعيشه في عصرنا الحاضر أدى إلى انخفاض الاعتماد على الناتج الزراعي، أما فرض نظام الضرائب المتعددة قد يؤدي إلى ظهور عدة مشكلات مختلفة تتعلق في آلية احتساب الضريبة على كل دخل وتؤدي إلى الحاجة إلى موظفين ضريبيين متميزين مما يؤدي إلى زيادة نفقات التحصيل.

وحسب خصائص قانون ضريبة الدخل في فلسطين فإنه يعتمد على نظام الضريبة الواحدة، من خلال جمع الدخول التي يحصل عليها الفرد المكلف الضريبي من مصادر مختلفة وفرض الضريبة عليها وفقاً للضرائب النسبية الثابتة إذا كان شخص معنوي، أو عن طريق الشرائح الضريبية إذا كان المكلف الضريبي شخص طبيعي[1].

2. مشكلة الازدواج الضريبي:

"تتحقق ظاهرة الازدواج الضريبي عندما يحدث أن تفرض على مكلف معين ضريبة أو ضريبتان متشابهتان على نفس المادة الخاضعة للضريبة عن نفس الفترة الضريبية"[2].

حيث قد يكون الازدواج الضريبي داخلي عن طريق أن يخضع المكلف الضريبي المقيم إلى ضريبتين على نفس المادة الخاضعة للضريبة إذا كانت هناك أكثر من سلطة أو مديرية تفرض الضرائب وتقوم بتحصيلها، وقد يكون الازدواج الضريبي خارجياً(دولي) مثل أن يخضع الفرد المقيم بالدولة وله أعمال وممتلكات في الحدود الخارجية للدولة للضريبة من قبل الدولة المقيم فيها والدولة الموجود بها ممتلكاته وأعماله المختلفة، ويمكن معالجة ظاهرة الإزدواج الدولي من خلال عقد الاتفاقيات مثل الاتفاقية التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن منع الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

---

[1] أنظر فيما سبق صفحة 25 الخاصة بقانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 وصفحة 27 الخاص بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني المقر من المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2004/11/24.

[2] الحاج، طارق: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص84.

3. التهرب الضريبي:

يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه " التخلص من الالتزام بدفع الضريبة وينقسم إلى التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع"[1].

فالتهرب الضريبي المشروع يكون مثلاً كاستغلال الثغرات الموجودة في القانون الضريبي، أما التهرب الضريبي غير المشروع يكون عند مخالفة القانون الضريبي مخالفة صريحة.

حيث يوجد هناك العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى التهرب الضريبي وذلك مثلاً كعدم وجود كفاءة إدارية في العاملين بالدوائر الضريبية، وقد يكون السبب من دفع الأفراد إلى التهرب من الضريبة عدم تحقيق العدالة الضريبية من خلال القانون، وعدم وجود الثقة بالحكومة من قبل المكلفين.

ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال التشديد في العقوبات الضريبية المفروضة على الأفراد وحجز الضريبة من المنبع مما لا يتيح للأفراد أي فرصة للتهرب من دفع الضريبة، كما يمكن معالجتها من خلال الاستفادة من خدمة مدققي الحسابات العاملين لحساب ضريبة الدخل الذين يقومون بأعمال تدقيق حسابات الشركات المختلفة مما يقلل من فرصة التهرب الضريبي.

رابعاً: ارتباط السياسة الضريبية بالنظام الضريبي:[2]

1. المفهوم الواسع للنظام الضريبي يتعلق بمدى تأثير وتأثر القانون الضريبي بالظروف المحيطة به، وهذا مرتبط بالسياسة الضريبية.

2. إن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها هي نفس أهداف السياسة الضريبية.

3. يمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة مهمة لمعالجة المشاكل التي قد يتعرض لها النظام الضريبي في أي دولة معينة.

---

[1] الحاج، طارق: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص84.

[2] دراز، حامد عبد المجيد وآخرون: **النظم الضريبية (دراسة مقارنة تطبيقية)**، الدار الجامعية، 2004، ص58 وما بعدها.

4. تعتبر السياسة الضريبية جزء مهم من السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة وتنفـذها، والنظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية لتلك السياسة الضريبية.

5. إن تصميم وبناء النظام الضريبي مرتبط بالأبعاد التي تـسعى الـسياسة الـضريبية إلـى تحقيقها.

6. أهداف السياسة الضريبية تتحقق من خلال نتائج تطبيق النظام الضريبي في المجتمع.

7. إن اختلاف النظم الضريبية بين الدول لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لتلك الدول.

الفرع الثاني: علاقة السياسة الضريبية بالنظام الاقتصادي:

من خلال دراستنا للعلاقة المرتبطة بين النظام الضريبي والسياسة الضريبية يمكن استنتاج العلاقة التي تربط السياسة الضريبية بالنظام الاقتصادي من خلال علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي.

أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه "عبارة عن ذلك النظام الذي يعكس فلـسفة الدولـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[1]. إذاً إن تحديد النظام الاقتصادي يؤدي إلى معرفة السياسات التي تخططها الدولة في المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسـية، وبالتـالي فـإن النظام الضريبي يمكن تحديده من خلال تحديد النظام الاقتصادي.

ثانياً: النظام الضريبي والأنظمة الاقتصادية المختلفة:

1. النظام الرأسمالي:

هناك العديد من السمات الاقتصادية التي يتصف بها النظام الرأسمالي، كالملكية الخاصـة لوسائل الإنتاج وأن التوازن في السوق يتحقق من خلال قوى العرض والطلب دون تـدخل مـن الدولة، والأفراد هم المختصين بإدارة الاقتصاد والهدف دائماً تحقيق أقـصى قـدر ممكـن مـن

[1] عبد المولى، السيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص345.

الأرباح، وبالتالي حسب النظام الرأسمالي يتم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع وزيادة الدخل القومي [1].

ومن هنا كقاعدة عامة "أن الضرائب تلعب في النظام الرأسمالية دوراً أكبر من ذلك الـذي تلعبه في النظم الاشتراكية "[2]. بحيث يمكن للدولة من خلال النظام الـضريبي أن تعمـل علـى التشجيع على الاستثمار وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع.

2. النظام الاشتراكي:

يتصف النظام الاشتراكي بالملكية العامة لوسائل الإنتـاج وأن مـسؤولية إدارة النـشاط الاقتصادي تقع على عاتق الدولة من أجل تحقيق أهداف المجتمع.

وبالتالي يتبين أن مسؤولية الدولة عن القطاع الاقتصادي مسؤولية كبيرة بحاجة إلى نفقات متزايدة، وبالتالي يكون النظام الضريبي فيها هدفه تحقيق هدف مالي بحت لتحقيق أعلى إيـرادات ممكنة لمواجهة هذه النفقات المختلفة.

حيث "تتميز النظم الضريبية في المجتمعات الاشتراكية بفـرض الجـزء الأعظـم مـن ضرائبها على نشاطات القطاع العام، بينما تمثل الضرائب على الأفراد نسبة ضـئيلة جـداً مـن حصيلتها الضريبية"[3].

3. النظام الإسلامي:

إن الملكية في النظام الإسلامي ملكية مزدوجة، حيث أقر منذ البداية الملكية الفردية كمـا أقر الملكية الجماعية، دون أي تعارض بينهما أو تجاوز طرف على حساب الآخر، بحيث يجعـل لكل منهما مجاله الخاص الذي يعمل فيه [4].

---

[1] دراز، حامد عبد المجيد وآخرون:**النظم الضريبية (دراسة مقارنة تطبيقية)،** المرجع السابق، ص36 وما بعدها.

[2] عبد المولى، السيد: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص347.

[3] دراز، حامد عبد المجيد وآخرون: **النظم الضريبية (دراسة مقارنة تطبيقية)،** المرجع السابق، ص28.

[4] رجب، معين محمد: **الاقتصاد الإسلامي،** جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة، طبعة3، ص31.

تعتبر الزكاة المصدر المالي الأول في النظام الإسلامي، أما إذا كانت غير كافيـة فإنهـا تلجأ إلى إيرادات الضريبة [1].

ثالثاً: علاقة السياسة الضريبية بالنظام الاقتصادي:

يمكن تلخيص العلاقة بينهما من خلال ما يلي:

1. السياسة الضريبية في النظام الرأسمالي:

باعتبار أن النظام الرأسمالي للدولة يؤدي إلى تشجيع الأفراد على الاسـتثمار وتـشجيع القطاع الخاص عموماً، يقلل من النفقات العامة التي تشكل جزء مهم من موازنة الدولة، وسـبب هذا الانخفاض هو عدم تحمل الدولة مسؤولية إدارة الاقتصاد الوطني وعـدم الـتحكم بوسـائل الإنتاج، وهذا بالطبع يؤدي إلى تفعيل السياسة الضريبية في الدول الرأسمالية من خلال اسـتخدام كافة الأدوات الضريبية بحيث يكون الهدف منها ليس مالي بحت وإنما تحقيق أهـداف اقتـصادية واجتماعية وسياسية مختلفة[2].

حيث أن تشـجيع الدولة الرأسـمالية على الخصخصة وإيجاد مناخ اسـتثماري مناسـب لبناء المؤسـسـات والشـركات الاسـتثمارية يؤدي بـشـكل تلقـائي إلـى ارتفـاع حـصيلة الضرائب وبالتالي عدم تعرض الدولة للمشـاكل الماليـة لمواجهـة النفقـات التقليديـة، ممـا يعطيها المجال لاسـتخدام السـياسـة الضريبية كوسـيلة لتحقيق الأهـداف المرغوبـة فـي المجتمع.

2. السياسة الضريبية في النظام الاشتراكي:

إن هدف النظام الضريبي في الدول الاشتراكية هو هدف مالي، وذلك لتمويل الإيـرادات اللازمة لمواجهة النفقات المتزايدة، باعتبار أن إدارة الاقتصاد الوطني تقع على مسؤولية الدولـة مما يؤدي ذلك إلى زيادة نفقاتها المختلفة على القطاعات العامة.

---

[1] رجب، معين محمد: **الاقتصاد الإسلامي،** المرجع السابق، ص58.

[2] دراز، حامد عبد المجيد وآخرون: **النظم الضريبية (دراسة مقارنة تطبيقية)،** المرجع السابق، ص37.

ومن هذا المنطلق تكون السياسة الضريبية في النظم الاشتراكية غير مفعلة، وذلك لعـدم ملكية وسائل الإنتاج للأفراد، مما يؤدي إلى عدم وجود قطاع خاص في المجتمع يحرك الاقتصاد الوطني، مما قد يعرض المجتمعات الاشتراكية إلى أزمات اقتصادية مختلفة لعدم استخدام السياسة المالية ومنها السياسة الضريبية بشكل فعال، وهذا واضح من تجربة الإتحاد السوفيتي وانهياره في عام 1989، وهذا ما دفع البلدان الاشتراكية إلى تشجيع القطاع الخاص ومحاولـة بنـاء المنـاخ الاستثماري لجذب رؤوس الأموال ودفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام [1].

الفرع الثالث: علاقة السياسة الضريبية بالنظام المالي:

أولاً: مفهوم النظام المالي:

من المعروف أنه يوجد لكل دولة موازنة عامة تقوم بإعدادها بشكل سنوي، حيث توضح بند الإيرادات العامة وبند النفقات العامة، كما يوجد في كل دولة نظام مالي خاص بها وذلك بمـا يتفق مع النظام الاقتصادي.

فالنظام المالي "يبحث في القوانين المرعية للإجراءات التي تحكـم الـصعيد المـالي أو الأنظمة التي تحدد دقائق تطبيق هذه القوانين"[2].

حيث أن النظام المالي لا يوجد في المجتمع بفراغ، حيث يتكـون مـن داخـل النظـام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الموجود بالدولة ويقوم على أمرين[3]:

أ. يعتبر النظام المالي انعكاساً للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يتكون فيه.

ب. باعتبار أن النظام المالي يشكل جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي والاجتماعي والـسياسي، إذاً فهو يعتبر أداة مهمة من أدوات النظام الاقتصادي، حيث يعتبر النظام المالي الدم الذي يعطي الدولة الحياة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

---

[1] عبد المولى، السيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص351 وما بعدها.

[2] عطوي، فوزي: **الاقتصاد العام والسياسة المالية**، طبعة2، 1996، الأكاديمية اللبنانية للكتاب، بيروت، ص19.

[3] محجوب، رفعت: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، مطبعة القاهرة، 1979، ص20.

ثانياً: علاقة النظام الضريبي بالنظام المالي:

اعتبر الكثير من كتّاب المالية العامة أن " التشريع الضريبي فرع من القـانون المـالي، يتكفل بتنظيم الأسس والقواعد المتعلقة بتعزيز الإيرادات العامة السياسية وجبايتها، والعلاقـات القانونية التي تنشأ فيها بين السلطة الضريبية والممولين"[(1)].

وبالتالي نلاحظ أن النظام الضريبي هو جزء أو فرع من فروع النظـام المـالي، حيـث يختص النظام المالي بكافة القوانين والأنظمة المالية بشكلها العام، ويعتبر النظام الضريبي فـرع خاص من فروع النظام المالي.

ثالثاً: السياسة الضريبية والنظام المالي:

إن السياسة الضريبية تسعى جاهدة إلـى تحقيـق الأهـداف الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية، وبإعتبار أن الضرائب بند من الإيرادات المالية المهمة للدولة وتشكل نسبة هامة مـن الموازنة العامة وذلك لمواجهة النفقات العامة.

إذاً من أجـل تحقيق أهداف السـياسة الضريبيـة المختلفـة يمكن ذلـك مـن خـلال النظام المالي، التي تشـكل الضريبـة فيه فرعاً مهماً من فروعه، مما يمكن من خـلال النظـام المالي للدولـة بالتـأثير على معـدلات الضريبـة وتحديد بنود القـانون الضريبي وذلـك بمـا يتناسـب مع السياسـة الاقتصادية والاجتماعية والـسـياسية التـي تتبناهـا الدولـة فـي سياسـاتها العامة.

---

(1) عطوي، فوزي: **الاقتصاد العام والسياسة المالية**، المرجع السابق، ص20.

المبحث الثالث

موقع السياسة الضريبية من المالية العامة

الفرع الأول: مفهوم المالية العامة:

إن تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في الشؤون الاقتصادية أدى ذلك إلى تطور مفهوم المالية العامة[1]، وبالتالي فإن للمالية العامة مفهومان وهما:

أولاً: المفهوم التقليدي للمالية العامة:

"يعرف دالتون المالية العامة حسب هذا المفهوم بأنها كل من إيرادات ونفقات السلطات العامة وموازنة كل منها بالأخرى"[2]. حيث كان هذا المفهوم سائداً في الفترات السابقة عندما كانت فكرة الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، وإنما كانت مهمتها توفير الأمن والنظام الداخلي والحماية من أي عدوان خارجي، وبالتالي كان مفهوم المالية العامة بهذه الفترة يهتم فقط بالإيرادات اللازمة لمواجهة النفقات العامة وإشباع الحاجات المختلفة، وهذا يعني أن النفقات العامة كانت محصورة ومحدودة بالنسبة للدولة.

ومن هنا فإن مفهوم المالية العامة للدولة في هذه الفترة كان مفهوماً ضيقاً، وعلاقة الدولة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية علاقة ضعيفة، إذ إنها لا تهدف إلا إلى تحقيق التوازن الرقمي بين الإيرادات العامة والنفقات.

إلا أنه مع مرور الزمن ظهرت هناك الحاجة إلى تغيير المالية العامة وذلك للأسباب التالية[3]:

1. الأسباب السياسية:

تكمن الأسباب السياسية من خلال النظر على ما حدث من تطور في دور الدولة وأهميتها والتغيير الذي حدث في شكل الدولة ودستورها، الذي يؤدي إلى ضرورة تطوير مفهوم المالية

---

(1) أنظر فيما سبق صفحة 8 وما بعدها.

(2) اليحي، حسين ود.خريوش: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص15.

(3) القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص13 وما بعدها.

العامة وعدم اقتصارها على بند الإيرادات والنفقات العامة وتوازنهما، وإنمـا يجـب أن تـشمل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ظل وجود نظام ديمقراطي سياسي.

2. الأسباب العسكرية:

وتتمثل هذه الأسباب بالحاجة إلى زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحروب المتواصلة كفترة الحرب العالمية الأولى والثانية، مما دفع إلى عدم محدودية النفقات العامـة وزيادتهـا وبالتـالي الحاجة إلى الإيرادات اللازمة لمواجهة هذه النفقات مما يدفع الدولة إلى زيادة نشاطات تدخلها في الحياة العامة.

3. الأسباب الاقتصادية:

إن الأزمات الاقتصادية المختلفة في الفترة (1929-1934) التي تعرضت لها الدول من تضخم وبطالة و انخفاض الناتج المحلي، أدى ذلك إلى ضرورة تدخل الدولة بتطوير نظام المالية العامة الذي يتيح للدولة التدخل في الشؤون الاقتصادية اللازمة لمعالجة هذه المشاكل الاقتصادية.

كما أن التطور التكنولوجي الذي حصل على وسائل وأدوات الإنتاج دفع الدول المختلفـة إلى التسارع للحصول عليها من أجل تطوير اقتصادياتها.

4. الأسباب الاجتماعية:

هناك العديد من المظاهر الاجتماعية السلبية التي حدثت نتيجة ضـيق دور الدولـة فـي المجتمع مثل التدهور في القطاع الصحي والتعليمي، أدى ذلك إلى أن تقوم الدولة بزيادة نفقاتهـا العامة في سبيل تحقيق المصلحة الاجتماعية.

وبالتالي يمكن لنا أن نجمل خصائص المالية العامة حـسب المفهـوم التقليـدي بالنقـاط التالية[1]:

أ. أن دور الدولة في المجتمع كان دوراً محدداً بتحقيق النظام وحماية الأفراد وممتلكاتهم من أي إعتداء داخلي أو خارجي.

---

[1] القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص15.

ب. محدودية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحيث يقتصر دورها على تحقيق الهدف المالي من خلال التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

ج. عدم التوسع بفرض الضرائب في هذه المرحلة بحيث أن النفقات العامة محدودة وضيقة، فلا حاجة للدولة بأن تحمل عبء على الأفراد بفرض ضرائب ورسوم متنوعة.

ثانياً: المفهوم الحديث لعلم المالية العامة:

يمكن تعريف علم المالية العامة حسب المفهوم الحديث "بأنه العلم الذي يتناول النشاط المالي العام أو نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية من إيرادات ونفقات عامة بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع"[1].

ومن منطلقات هذا التعريف يمكن لنا أن نجمل عناصر المالية العامة حسب المفهوم الحديث:

أ. تحديد حجم الحاجات العامة واجبة الإشباع، وبالتالي يتحدد حجم النشاط العام.

ب. تحديد حجم الموارد اللازمة لإشباع الحاجات العامة.

ج. تحديد الوسائل والأدوات التي يتم استخدامها لتوفير الموارد اللازمة لإشباع الحاجات العامة.

د. تحديد تأثير النشاط العام على الاقتصاد الوطني.

إذاً يلاحظ الباحث من خلال النظر على هذه العناصر أن الدولة تقوم بتحديد حجم الحاجات العامة أي تحديد حجم النفقات العامة في الموازنة، ثم تقوم بتحديد الإيرادات اللازمة لمواجهة هذه النفقات، حيث تتكون الإيرادات من أدوات مختلفة ومنها الضرائب التي تستخدمها الدولة كأداة للحصول على الإيرادات وتحقيق سياسات مختلفة.

---

[1] اليحي، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص16.

وبالتالي يمكن عرض خصائص المالية العامة حسب المفهوم الحديث بالنقاط الآتية[1]:

1. إن هدف الدولة حسب المفهوم الحديث للمالية العامة لا يقتصر فقط على تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات العامة، وإنما يهدف أيضاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ويتم ذلك من خلال تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مستخدمة فيها أدوات مختلفة مثل الضرائب في سبيل تحقيق هذا التوازن.
2. أصبحت موازنة الدولة تظهر آلية تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بما تعرضه من تفاصيل مختلفة عن الإيرادات العامة وكيفية إنفاقها بما يخدم الصالح الوطني.
3. تعتبر الإيرادات العامة والنفقات العامة حسب المفهوم الحديث أدوات مهمة بيد الدولة للمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
4. إن حجم ميزانية الدولة حسب النظام المالي الحديث كبيرة، وذلك نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يعني زيادة نفقاتها العامة، كما أن الإيرادات العامة ازدادت وتنوعت.

الفرع الثاني: أهداف المالية العامة:

أولاً: المالية العامة والمالية الخاصة:

هناك اختلافات جوهرية بين المالية العامة التي تخص الدولة والمالية الخاصة التي يتولاها الأفراد في المجتمع، إذ ليس من المعقول أن يكون هناك توافق وتشابه بين القطاعات التي تديرها الدولة في المجتمع مع القطاعات الخاصة التي يديرها الأفراد، ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بينهما من خلال النقاط التالية:[2]

1. الهدف:

إن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه المالية العامة هو المصلحة العامة للمجتمع، وبالتالي فإن نشاطاتها وأعمالها تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة في المجتمع. أما الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه المالية الخاصة هو تحقيق مصلحة خاصة وهي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.

---

[1] القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص16 وما بعدها.
[2] القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص31 وما بعدها.

2.الإيرادات:

إن الإيرادات التي تخص المالية العامة يمكن الحصول عليها عن طريق الإجبار واستخدام كافة الطرق والوسائل القاهرة، باعتبار هذه الأموال أموال عامة تخص الدولة وسيادتها، كما أن للدولة سلطات واسعة لزيادة إيراداتها عن طريق استخدام الضرائب والرسوم. أما المالية الخاصة فلا تمتلك مثل هذه الوسائل للحصول على إيراداتها باعتبار أن هذه الأموال خاصة بالقطاع الخاص.

3. المسؤولية والرقابة:

المالية العامة تتمتع بمسؤولية ورقابة أوسع من المالية الخاصة، وبالتالي أي موظف في القطاع العام يقوم بسرقة مال حكومي يواجه أشد العقوبات وهذا بعكس موظف القطاع الخاص.

4. الإيرادات والنفقات:

في المالية العامة يتم تحديد أوجه الإنفاق المختلفة ومن ثم تتحدد قيمة الإيرادات اللازمة لمقابلة هذه النفقات، أما في المالية الخاصة فإنه يتم تحديد النفقات عن طريق الإيرادات التي يحصلون عليها.

ثانياً: أهداف المالية العامة:

لاحظنا فيما سبق أن علم المالية العامة الحديث هو مفهوم أوسع من المفهوم الضيق التقليدي للمالية العامة، بحيث أصبح هناك دوراً بارزاً وفعالاً للدولة في المجتمع.

يمكن تلخيص أهداف المالية العامة بالنقاط التالية[1]:

1. الأهداف السياسية:

وتتمثل هذه الأهداف بتوفير الأمن والحماية للأفراد في المجتمع وثرواتهم من أي اعتداء سواء كان داخلياً أو خارجياً، ويتم ذلك من خلال تنظيم قطاع عسكري خاص بالدولة للقيام بهذه

---

[1] اليحي، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص23 وما بعدها.

المهمة، ويتضح دور المالية العامة فيها من خلال الإيرادات اللازمة للإنفاق على هـذا القطـاع للقيام بمهماته الخاصة.

2. الأهداف الاقتصادية:

يتضح دور المالية العامة من أجل تحقيق هذه الأهداف من خلال توفير البنيـة التحتيـة وزيادة الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة والإهتمام بالتجارة الخارجية وحل كافة المشاكل الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع.

3. الأهداف الاجتماعية:

يمكن للمالية العامة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال توفير المؤسـسات الخدماتيـة كالتعليم والصحة، وحماية البيئة من التلوث.

الفرع الثالث: مكانة السياسة الضريبية من أدوات السياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعتبر السياسـة المالية أداة مهمة من أدوات الماليـة العامـة وذلك مـن أجـل تحقيـق أهدافها الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية، ومن خلال ما ذكر فيمـا سـبق نلاحـظ أن الدولـة في المفهوم الحديث لعلم المالية العامة أصـبحت تتـدخل فـي الـشـؤون الاقتـصادية والاجتماعية، فهدف النشاط المالي هو اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بإشـبـاع الحاجـات العامة ويتم ذلك من خلال تحديد حجمها وأولوياتها وتحديد الموارد اللازمة لتحقيقها والآليـة التي تسـتخدم في سـبيل الحصول على هذه الموارد، ومن مجموعة هذه القرارات تتكون الـسياسـة المالية.

وبالتالي يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطـاع العـام، وما سيتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختاف قطاعات الاقتصاد القومي"[1].

---

[1] فوزي، عبد المنعم: **المالية العامة والسياسة المالية،** منشأة المعارف، الإسكندرية، ص39.

ثانياً: أهداف السياسة المالية:[1]

تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الاقتصادية التي تفرضها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يستدعي ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة هذه الأزمات المختلفة، وباعتبار أن السياسة المالية تشكل جزءاً مهما من المالية العامة للدولة فإنها تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المالية العامة، إلا أن أهداف السياسة المالية تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة.

ففي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً تهدف السياسة المالية فيها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق المحافظة المستمرة على مستوى الطاقة الإنتاجية والمحافظة على توازن الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية المختلفة.

أما المجتمعات المتخلفة (النامية) فإن هدف السياسة المالية فيها هو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية المختلفة، باعتبار أن الدول النامية لا زالت تفتقر إلى مقومات الاقتصاد الحديث.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

باعتبار أن للسياسة المالية العامة دوراً مهماً في تحقيق مختلف الأهداف، فإنه يجب أن يكون لديها أدوات في سبيل تحقيق هذه الأهداف وهي:[2]

1. الإنفاق الحكومي:

ويتم ذلك من خلال دراسة التغير في الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة أو انخفاض الإنفاق الحكومي سيؤثر على التغير في الطلب الكلي للاقتصاد هذا من ناحية كمية، أما من الناحية النوعية فإن إعادة توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة فإنه سيكون هناك تأثيرات على النشاط الاقتصادي، وإن قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الاستثماري سيكون له مظاهر إيجابية على الاقتصاد الوطني.

---

[1] السوداني، عبد العزيز علي: **أسس السياسات المالية،** المرجع السابق، ص27 وما بعدها.

[2] العمر، حسين: **مبادئ المالية العامة،** مكتبة فلاح للنشر والتوزيع، طبعة1، 2002، ص145 وما بعدها.

2. الضرائب:

باعتبار أن الضريبة تمثل فريضة نقدية إجبارية يدفعها الأفراد والشركات، إذاً فهي تمثل نقصان دخولهم مما يؤثر على استهلاكهم واستثماراتهم، وبالتالي يكون للضريبة أثر سلبي على المجتمع إلا أنه يمكن من خلال السياسة الضريبية أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف المختلفة، حيث تعتبر جزءاً مهما من أدوات السياسة المالية والتي تشكل الفلسفة الاقتصادية للدولة.

رابعاً: صلة السياسة الضريبية بالسياسة المالية:

باعتبار أن الضرائب تشكل أداة من أدوات السياسة المالية، تعتبر السياسة الضريبية جزءاً من السياسة المالية وتسعى إلى تحقيق أهدافها، ويمكن معرفة ذلك من خلال تتبع الآثار الاقتصادية للضرائب، فالسياسة المالية والتي تشمل السياسة الضريبية تعتبر جزئية مهمة من السياسة الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة في المجتمع، والتي لا تعمل بشكل مستقل وإنما هناك أدوات أخرى تعمل معها كالسياسة النقدية للوصول إلى نجاحها في تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

أهمية السياسة الضريبية في الحياة الاقتصادية

المبحث الأول: الأهداف الاقتصادية

المبحث الثاني: آلية استخدام السياسة الضريبية في معالجة المشاكل الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية

المبحث الأول

الأهداف الاقتصادية

الفرع الأول: أهداف المجتمع الاقتصادية:

تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتـصادية المختلفـة والتـي تختلف من مجتمع إلى آخر حسب أهميتها وأولوياتها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالنقاط التالية:

1. الكفاءة: وتعني الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الكفـاءة، حيث يوجد هناك ما يسمى بالكفاءة الفنية والتي تعني إنتاج أكبر كميـة ممكنـة مـن الـسلع والخدمات باستخدام كافة العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى المجتمع، وهناك ما يسمى بالكفـاءة الاقتصادية أو التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع [1].

2. النمو الاقتصادي: ويعني ذلك زيادة كمية السلع والخدمات مع مرور الزمن، حيث هناك العديد من الوسائل التي تسمح بزيادة كمية الإنتاج مثل تطوير وسائل الإنتاج التقنية أو زيـادة عـدد وسائل الإنتاج مما يحقق النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن زيادة كمية الإنتاج مع عدم زيادة عدد السكان بنفس النسبة يؤدي ذلك إلى تحقيق ارتفاعاً في مستوى المعيشة، مما يزيد من نـصيب كل فرد من الدخل القومي[2].

3. الاستقرار الاقتصادي: ويتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع عن طريق تحقيق الثبات في المستوى العام للأسعار وعدم تقلبها من فترة إلى أخرى[3].

4. العدالة: والمقصود بالعدالة هنا توزيع الدخل أو الناتج القومي بين الأفراد بشكل عـادل، مـع العلم أن مفهوم العدالة يختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن كل مجتمع يهدف إلى توزيع الإنتاج أو الدخل الذي يتم تحقيقه بين أفراده بطريقة عادلة حسب الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها[4].

---

[1] اليحي، حسن ود. خريوش: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص30 وما بعدها.
[2] نصر، محمد محمود وشامية، عبد ا محمد: **مبادئ الاقتصاد الجزئي،** دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1989، ص45.
[3] الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق،** المرجع السابق، ص38 وما بعدها.
[4] نصر، محمد محمود وشامية، عبد ا محمد: **مبادئ الاقتصاد الجزئي،** دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1989، ص46.

5. تخفيض معدلات البطالة: حيث تعتبر من الأهداف المهمة للمجتمعات، وتستخدم العديد من الأدوات في سبيل تحقيق هذا الهدف، ومن هذه الأدوات السياسات المالية.

الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية للضرائب:

إن فرض الضريبة وجبايتها من قبل الدولة يؤدي إلى حدوث تأثيرات اقتصادية في المجتمع، وتعتمد هذه التأثيرات على السياسة الضريبية المتبعة من قبل الدولة مما قد تحقق أثار اقتصادية سلبية أو إيجابية.

يمكن للضريبة تحقيق أثار اقتصادية مختلفة من جانبين مختلفين، ويتمثل الجانب الأول من فرض الضريبة في المجتمع وجبايتها، أما الجانب الآخر يتمثل في إنفاق حصيلة الضريبة [1]، حيث هناك العديد من الأهداف الاقتصادية التي تحدثها الضرائب وسوف نتناولها بشيء من التفصيل.

أولاً: أثر الضرائب على الإنتاج:

1. أثر الضرائب على حجم الإنتاج:

إن فرض الضرائب في المجتمع سواء كان ذلك بمعدلات ضريبية منخفضة أو مرتفعة، سيكون لها أثر واضح على حجم الإنتاج، ويأخذ تأثير الضرائب على حجم الإنتاج شكلين مختلفين وهما:

أ. أثر الضرائب المباشر على حجم الإنتاج:

ويتم ذلك من خلال تأثير الضرائب مباشرة على العمليات الإنتاجية، حيث إن فرض الضرائب يؤثر على معدل أو مستوى الربح المطلوب للمؤسسات الإنتاجية، ويعتمد ذلك على إمكانية نقل العبء الضريبي بالنسبة للمنتج، حيث إذا كان هناك إمكانية لأصحاب رؤوس الأموال من نقل العبء الضريبي إلى الأمام أي أن يتحمل المستهلك مبلغ الضريبة المفروضة على

---

[1] عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، ط1، 1998، ص159.

المنتجات يكون للضريبة أثر إيجابي، ويترجم ذلك من خلال زيادة الإنتاج، حيث يقوم المنتجين بزيادة استثماراتهم والذي يحفزهم على ذلك ما يلي:[1]

1. ضمان حصولهم ومحافظتهم على مستوى أرباحهم.
2. إمكانية نقل عبء الضريبة إلى المستهلك.
3. المحافظة على مستوى الطلب الكلي على منتجاتهم المعروضة في الأسواق، باعتبار أن المنتوجات عديمة المرونة مثل السلع الضرورية.
4. ضمان توفر المرونة العالية والكافية في عرض منتجاتهم لمقابلة الطلب المرتفع عليها.

وإذا لم يكن هناك إمكانية لنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، سيكون فرض الضريبة له تأثير سلبي على حجم الإنتاج، والسبب يعود إلى التخفيض من حجم استثماراتهم وبالتالي التقليل من عدد خطوط الإنتاج مما يؤدي ذلك إلى تقليل حجم الإنتاج.

إن عملية نقل العبء الضريبي إلى الأمام تعتمد بالدرجة الأولى على مرونة الطلب على السلعة المنتجة، فكلما كانت مرونة الطلب منخفضة كان هناك إمكانية لنقل العبء الضريبي مما يؤدي ذلك إلى حدوث أثر إيجابي على حجم الإنتاج، فإذا كانت نوعية السلعة المنتجة من السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فإن ارتفاع أثمانها نتيجة فرض الضريبة عليها سيؤدي إلى عدم اختلاف مستوى الطلب عليها، أما السلع الكمالية مثل السيارات تمتاز مرونة الطلب عليها بأنها مرتفعة، حيث إن ارتفاع أسعارها سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي يكون لها أثر سلبي على حجم الإنتاج، إن مرونة الطلب على السلع تختلف من فرد إلى أخر وذلك تبعاً لحجم الدخل، فالسلع التي تعتبر كمالية لفرد دخله محدود قد تكون سلعة أساسية لفرد دخله مرتفع.

ب. أثر الضرائب غير المباشرة على حجم الإنتاج:

تؤثر الضرائب بشكل غير مباشر على حجم الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على حجم الاستهلاك، حيث إن فرض الضرائب يؤثر بشكل سلبي على حجم الإنتاج، حيث يؤدي إلى

[1] عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص160.

انخفاض الطلب على المنتجات في السوق، مما يعطي دافعاً لأصحاب رؤوس الأموال من تقليـل استثماراتهم الإنتاجية وبالتالي تقليل حجم الإنتاج.

2. أثر الضرائب على عوامل الإنتاج:

أ. أثر الضرائب على رأس المال:

يمكن توضيح أثر الضرائب على رأس المال من خلال ما يلي:[1]

1. الأثر الإيجابي: إذا ترتب فرض ضرائب مرتفعه علـى رؤوس الأمـوال غيـر المنتجـة وانخفاض الضرائب المفروضة على رؤوس الأموال المنتجة، فإنها سـوف تعمـل علـى تشجيع أصحاب الأموال غير المنتجة للاستفادة منها، وهذا يـؤدي بالتـالي إلـى زيـادة الاستثمار في المجتمع.

2. الأثر السلبي: وهي على عكس مما ذكر، حيث أن فرض ضرائب مرتفعـه علـى رؤوس الأموال المنتجة وانخفاضها على رؤوس الأموال غير المنتجة، يؤدي إلى عـدم اسـتثمار وتشغيل رؤوس الأموال، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج الكلي.

ب. أثر الضرائب على عنصر العمل:

يمكن توضيح أثر الضرائب على العمال من خلال إمكانية التأثير على اختيار العمال بين ساعات العمل وساعات الراحة وذلك كما يلي:

1. الأثر الإيجابي:

تؤثر الضرائب إيجابياً على قدرة العمل حيث تعطي حافزاً للعمال على زيـادة سـاعات عملهم للمحافظة على مستوى دخولهم وهذا يؤدي إلى زيادة حجم إنتاجهم، ويتحقق الأثر الإيجابي من خلال الحوافز المختلفة المقدمة للعمال من زيادة أجورهم وحصولهم على مكافـآت نقديـة أو عينية أو من خلال توفير الرعاية الصحية، وهذا يختلف من عمل إلى آخر.

---

[1] اليحي، حسين و د.خريوش: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص 70 وما بعدها.

2. الأثر السلبي:[1]

يمكن أن تؤدي الضرائب إلى إنقاص قدرة الأفراد على العمل، وبالتالي يقل إنتاجهم وهذا بالتالي يؤثر بشكل سلبي على حجم استهلاكهم، حيث يتجه العمال إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة ساعات الراحة، مما يقلل الإنتاج وبالتالي التأثير سلباً على الاقتصاد الوطني.

3. أثر الضرائب على الاستثمار: [2]

يعتمد حجم الاستثمار في المجتمع على عنصرين أساسيين وهما سعر الفائدة السائد في السوق وعلى الأرباح التي يمكن تحقيقها من الاستثمار، تعتبر الضريبة مؤثراً مهماً على حجم الاستثمار من خلال تأثيرها على حجم الأرباح، حيث يوجد هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار وحجم الأرباح حيث ارتفاعها يؤدي إلى خفض الاستثمارات بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لأرباح المنظمين، كما أن للضريبة أثراً واضحاً على حجم الاستثمار وذلك من خلال سعر الفائدة السائد في السوق، حيث إن فرض الضريبة يؤثر على حجم الأرباح (نسبة الربح)، فإذا كانت نسبة سعر الفائدة السائد في السوق أكبر من نسبة الأرباح سيؤدي ذلك إلى اتجاه أصحاب رؤوس الأموال نحو الادخار مما يقلل من حجم الاستثمار والعكس بالعكس.

ثانياً: أثر الضرائب على الدخل:

يتم تحديد الأثر الاقتصادي الذي تحدثه الضريبة على الدخل من خلال نوعية الضريبة سواء كانت ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة ويتم ذلك كالتالي:

1. أثر الضرائب المباشرة على توزيع الدخول:

يتم فرض الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل بنوعين من الضرائب وهما:[3]

أ. الضرائب النسبية: من المتعارف عليه أن فرض الضرائب النسبية لا يأخذ بعناصر الشخصية ولا تراعي التفريق بين حجم الدخل سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً، حيث تفرض

---

[1] عبد المولى، السيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص311.
[2] عبد المولى، السيد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص116.
[3] عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**، المرجع السابق، ص162.

بنفس السعر مهما تغيرت قيمة الدخول، وبالتالي فإن فرض الضرائب النسبية يكون لها سلبية على المموّلين الصغار.

ب. الضرائب التصاعدية: يأخذ هذا النوع من الضرائب بعين الاعتبار القدرات الحقيقية للمموّلين، حيث أن الضرائب التصاعدية تتصاعد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه، مما يعني ذلك أن الأثر الاقتصادي الذي تحدثه الضريبة التصاعدية يكون أثراً بسيطاً على أصحاب الدخول المتدنية، وأثراً أكبر على أصحاب الدخول المرتفعة.

2. أثر الضرائب غير المباشرة على توزيع الدخل:

يؤدي فرض الضرائب غير المباشرة غالباً إلى توزيع الدخول لصالح الفئات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، حيث إن الأفراد ذوي الدخول المتدنية يتجهون نحو الاستهلاك أكثر من الادخار، مما يؤدي ذلك إلى تحمل عبء الضرائب غير المباشرة، وبالتالي التأثير سلبياً على دخولهم وانخفاضها.

ثالثاً: الضرائب على الأسعار:

1. أثر الضرائب المباشرة على الأسعار:

في الغالب يؤدي فرض الضرائب المباشرة على الأفراد إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، "حيث من الواضح أن ضرائب الدخل خاصة بالنسبة لشرائح الدخل الدنيا تعمل على امتصاص جانب من الطاقة الشرائية المخصصة للإنفاق الاستهلاكي"[1].

حيث من المعروف أن دخول الأفراد تتجه نحو الاستهلاك والادخار ويعتمد حجم كل منهما على حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد، وإن فرض ضرائب مباشرة كالضريبة على الدخل يؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل المتجه نحو الاستهلاك، وبالتالي التقليل من القوة الشرائية مما يعمل ذلك على انخفاض الطلب الكلي على المنتجات، وانخفاض الطلب يؤدي إلى تكدس البضائع والمنتجات مما يعمل بدوره إلى انخفاض أسعارها.

---

[1] فوزي، عبد المنعم: **المالية العامة والسياسة المالية**، المرجع السابق، ص236 وما بعدها.

2. أثر الضرائب غير المباشرة على الأسعار:

إن فرض ضرائب غير مباشرة كضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية التي يستهلكها الأفراد تؤدي إلى ارتفاع أسعارها وهذا يعتمد على الطلب المرتفع عليها، ففرض ضرائب غير مباشرة على السلعة ذات الطلب المرتفع يؤدي إلى تقليل عرضها في السوق وبالتالي ارتفاع أسعارها.

رابعاً: أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار:

"من المتعارف عليه أن الدخل الفردي يوزع بين الاستهلاك والادخار ويعتمد حجم كل منهما على الميل الحدي للاستهلاك وعلى حجم الدخل"[1].

وبالتالي يمكن معرفة أثر الضرائب الاقتصادية على الاستهلاك والادخار كما يلي:

1. أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار تبعاً لحجم الدخل:[2]

أ. أصحاب الدخول المتدنية: إن فرض الضرائب على أصحاب الدخول المتدنية حساس جداً، حيث غالباً ما يخفض أصحاب الدخول المتدنية نصيب الاستهلاك من دخولهم، وبالتالي فإن فرض الضرائب يؤدي إلى التقليل من الادخار للمحافظة على مستوى الاستهلاك مع العلم إن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعاً لديهم.

ب. أصحاب الدخول المرتفعة: إن فرض الضرائب على أصحاب الدخول العالية يكون له تأثير سلبي أيضاً، حيث أنهم يسعون للمحافظة على مستوى استهلاكهم مما يدفعهم إلى تقليل من مدخراتهم، وهذا له أثر اقتصادي مهم على المدى البعيد ويتمثل بتقليل حجم الاستثمارات.

---

[1] عبد المولى، السيد: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص314.

[2] عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص164 وما بعدها.

2. أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار تبعاً لنوعية الوعاء:

يوجد هناك ثلاثة أنواع من الضرائب المفروضة تبعاً لنوعية الوعاء وهي:[1]

أ. الضرائب الترفيهية: وهي عبارة عن الضرائب المفروضة على السلع الكمالية، حيث يكون فرض الضرائب عليها له أثر سلبي على حجم استهلاكها، بسبب ارتفاع أثمانها وأنها سلعة غير ضرورية.

ب. الضرائب على الأرباح الرأسمالية: وهي عبارة عن الضرائب التي تفرض على رؤوس الأموال والاستثمارات والمدخرات، حيث إن فرض الضرائب على المدخرات يؤدي إلى الاتجاه نحو تخفيضها وزيادة استهلاكهم، كما أن فرض الضرائب على رؤوس الأموال يؤدي إلى تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك نظراً لعدم تحقق المنفعة من احتفاظهم برؤوس أموالهم.

إذاً لاحظنا أن للضريبة أثاراً اقتصادية مهمة يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار، وأن تقوم بتخطيط سياسة ضريبية ناجحة متفاعلة مع غيرها في سبيل تحقيق الآثار الاقتصادية المرغوبة وتجنب الآثار الاقتصادية السلبية في المجتمعات المعاصرة، وهناك علاقة مرتبطة مع كافة المتغيرات الاقتصادية تؤثر على بعضها البعض، ويمكن إجمال الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضرائب بما يلي[2]:

1. **انتعاشية**: إن فرض الضرائب في المجتمع يؤدي إلى إعطاء حافزاً للعمال لزيادة ساعات عملهم ومن ثم زيادة إنتاجيتهم، لتغطية مبلغ الضريبة الذي يخصم من دخولهم وذلك للمحافظة على مستوى معيشتهم، وكذلك أصحاب رؤوس الأموال الذين يزيدون من إنتاجهم لتغطية أعباء الضريبة للمحافظة على مستوى أرباحهم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة استثماراتهم وزيادة رؤوس أموالهم مما يؤثر على مجرى الحياة الاقتصادية.

---

[1] عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي،** المرجع السابق، ص165 وما بعدها.

[2] الحاج، طارق: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص98.

2. **انكماشية**: حيث يرى البعض أن فرض ضرائب جديدة يـؤدي إلـى انخفـاض مـستوى الاستهلاك وبالتالي انخفاض إنتاج السلع الاستهلاكية مما يعني تقليل إنتاج السلع الاستثمارية وتخفيض ساعات العمل، وهذا يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل سلبي.

الفرع الثالث: دور قانون ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية

أولاً: تحديد المعدل الضريبي:

1. مفهوم المعدل الضريبي:

يقصد بالمعدل الضريبي أو ما يعرف بسعر الضريبة بأنه مبلغ من المال يدفعه المكلـف إما بنسبة معينة من قيمة المادة الخاضعة للضريبة أو بسعر ثابت لا يتغير بتغير الوعاء الضريبي كما إنها تفرض بسعر يتغير مع تغير المادة الخاضعة للضريبة [1].

يقوم المشرعين الضريبيين بتحديد معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى وذلـك نتيجـة التغيرات الاقتصادية المختلفة التي تتغير مع مرور الفترة الزمنية، بحيث تعكس معدلات الضريبة خطة الدولة الاقتصادية والمالية ومستوى معيشة الأفراد، كما أن تحديد معدلات الـضريبة يتـأثر بموازنة الدولة.

حيث يوجد هناك العديد من أنواع المعدلات الضريبية التي يمكن فرضها وهي كالتالي:

أ. حسب طريقة حسابها وتطبيقها:يوجد هناك العديد من أنواع المعدلات الضريبية التي تختلف وفقا لاختلاف طريقة حسابها فهناك معدلات ضريبة نسبية ويتم احتسابها من خلال فـرض ضريبة نسبية مئوية على الدخل الخاضع للضريبة، وتعتبر هذه الطريقة من أسهل الطـرق لاحتساب مبلغ الضريبة، بحيث يدفع المكلفين نسبة متساوية من دخولهم بغض النظر عـن قيمة دخله، إلا أنه من سيئاتها بأنها لا تحقق العدالة بين الأفراد فـي المجتمـع وذلـك لأن المكلف الضريبي الفقير يخضع لنفس النسبة التي يخضع لها المكلف الغني[2].

---

[1] شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص169.

[2] صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل**، المرجع السابق، ص278 وما بعدها.

وهناك معدلات الضريبة التصاعدية والتي تتم من خلال تقسيم الدخل الخاضع للـضريبة إلى عدة شرائح، بحيث تخضع كل شريحة بمعدل ضريبي مختلف عن الشرائح الأخرى ويكـون ذلك بشكل تصاعدي، وهناك نوعين من أنواع التصاعد وهما: [1]

1. التصاعد بالطبقات: يقسم المكلفون إلى عدد معين من الطبقات وتدفع كل طبقة سعر ضـريبي معين.

2. التصاعد بالشرائح: تنقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى شرائح ويوجد لكـل شـريحة سـعر ضريبي معين يرتفع تدريجياً بالانتقال من شريحة إلى أخرى.

وتعتبر هذه الطريقة أفضل لتحقيق العدالة بين الأفراد في المجتمع وذلك كما هو واضـح في الجـدول رقم (6)، حيث تخضع الشـريحة الأولى لـ 8% إذا كان دخل الفرد يقـع ما بين (1 - 10000) دولار أمريكي، أما الشريحة الثانية تفرض عليها ضريبة بنـسبة 12% إذا كـان دخل الفرد يقع ما بين (10001 - 16000**)**، وبالتالي فإن معدل الضريبة يكون أكبر في الشريحة الثانية من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني،مما يحقق العدالة والمساواة بين الأفراد فـي المجتمـع ومحاولة تقليل المساحة الواسعة بين الفقراء والأغنياء.

كما يمكن أيضاً فرض معدل ضريبي تنازلي وهو عكس معدل الضريبة التصاعدي، حيث يقل معدل الضريبة كلما انتقلنا من فئة إلى أخرى إلا أنه لا يستخدم هذا المعدل إلا فـي حـالات خاصة.

كما يمكن أيضاً أن يجمع المشرع الضريبي بين معدلات الضريبة التصاعدية والتنازليـة، حيث يفرض معدلات تصاعدية حتى قيمة معينة من الدخل الخاضع للضريبة ثم يخفـض معـدل الضريبة بعد ذلك الدخل.

ولبيان آلية احتساب معدل الضريبة على الأنواع المختلفة نأخذ المثال التالي:

مثال: لنفرض أن الدخل الخاضع للضريبة (30000**)** دينار أردني، فيمكن احتساب الضريبة على هذا الدخل وفقا للأنواع المختلفة لطريقة حسابها ، مع العلم أنه يتم احتساب مبلغ الـضريبة

---

[1] الحاج، طارق: **المالية العامة**، المرجع السابق، ص80 وما بعدها.

بالنسبة للشرائح الضريبية عن طريق أخذ كل مبلغ يقع ضمن الشريحة الضريبية ثم يضرب بالنسبة الضريبية المحددة لهذه الشريحة ويتم ذلك بالتسلسل حتى الوصول إلى مجموع الدخل الخاضع للضريبة والذي قيمته بهذا المثال (**30000**) دينار، ثم نقوم بجمع ناتج كل شريحة ضريبية مع النتائج الأخرى حسب المبلغ الخاضع للضريبة فيظهر لنا في النهاية مبلغ الضريبة المستحق على المكلف الضريبي، وذلك كما هو واضح في الجدول التالي مع العلم أن الشرائح الواردة في الجدول افتراضية من قبل الباحث:

جدول رقم (9) أنواع معدلات الضريبة حسب طريقة حسابها.

أنواع المعدلات	طريقة حسابها	قيمة الضريبة
نسبية	15% * 30000	4500
تصاعدية	(1 ـ 10000)*10%=1000 (10000 ـ 20000) *20%=2000 (20000) فأعلى *30%=3000	6000
تنازلية	(1 ـ 10000) * 20%=2000 (10001 ـ 20000) * 10%=1000 (20000) فأعلى * 5%=500	3500
تصاعدية تنازلية	(1 ـ 10000) * 10% = 1000 (10001 ـ 20000) * 20%=2000 (20000) فأعلى *15% =1500	4500

ب. حسب شخصية المكلف: بحيث يتم فرض المعدلات الضريبية بناء على شخصية المكلف، بحيث تطبق المعدلات الضريبية التصاعدية على المكلف الطبيعي، أما المكلف المعنوي مثل الشركات المساهمة تطبق عليه الضرائب النسبية وقد تكون متنوعة حسب نوع العمل الذي تختص به الشركة المساهمة العامة بحيث تكون غير شخصية مما يعني عدم تمتعها بالإعفاءات الشخصية والعائلية التي يحصل عليها المكلف الطبيعي [1].

ج. حسب تعددها: وهو إما أن يتم بفرض معدل واحد لكافة الدخول الخاضعة للضريبة أو فرض معدلات مختلفة بالتمييز بين هذه الدخول ومصادرها، مثل التمييز بين الدخل الذي مصدره من

[1] صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل،** المرجع السابق، ص281 وما بعدها.

قطاع العقارات عن الدخل الذي مصدره رواتب الحكومة، ويمكن التمييز في معدلات الضريبة على نفس الدخل مثل الضريبة المفروضة على القطاعات الاستثمارية، فقد يتم فرض معدلات ضريبية مرتفعة على دخول البنوك وتخفيضها على الدخول الناتجة من قطاع الإسكان، وهـذا مرتبط بالسياسة الضريبية والأهداف التي يمكن أن تسعى إلى تحقيقها من خلال تعدد معدلات الضريبية (المعدلات التميزية) [1].

بحيث يمكن التمييز بين معدلات الضريبة على الشركات الاسـتثمارية حـسب النـشاط الاقتصادي الذي تزاوله وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، وبالتالي تعتبر المعدلات الضريبية أداة مهمة من الأدوات التي تستخدمها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها.

2. معدلات الضريبة في قوانين ضريبة الدخل:[2]

1. قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964:

طبق هذا القانون في الفترة التي تقع ما بين عام 1964 وحتى عام 1997، حيث بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أقر مجلس الوزراء في عام 1995 مجموعة من التسهيلات وكـذلك مجموعة من التعديلات على الشرائح الضريبية[3].

وقد تم تحديد معدلات ضريبة الدخل على أساس نوعين من المعدلات وهما:

أ. معدلات ضريبة تصاعدية شخصية (التصاعد بالشرائح):

- عدد الشرائح الضريبية: تم تقسيم الشرائح الضريبية في عام 1997 إلى ثمانية شرائح كمـا هو مبين في الجدول رقم (10).

---

(1) صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل،** المرجع السابق، ص282 .

(2) أنظر فيما سبق ص21 وما بعدها.

(3) **دليل ضريبة الدخل،** مديرية ضريبة الدخل، وزارة المالية، الإصدار الأول، 1997، ص7.

جدول رقم (10) الشرائح الضريبية المعدلة كما هي في عام 1997.

الدخل الخاضع للضريبة (بالشيكل)		**نسبة الضريبة**
من 1	إلى 4200	%5
4201	10500	%10
10501	16800	%15
16801	29400	%20
29401	50400	%30
50401	84000	%35
84001	147000	%40
147001	فأعلى	%48

المصدر: دليل ضريبة الدخل، مديرية ضريبة الدخل، وزارة المالية، الإصدار الأول، 1997.

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ الباحث أن عدد الشرائح كبير عند مقارنتها بالدول الأخرى بحيث يؤدي ذلك إلى وجود صعوبة في تحديد واحتساب مبلغ الضريبة، وسبب ارتفاع عدد الشرائح الضريبية هو استخدام عملة الشيكل التي تعتبر قيمتها الشرائية منخفضة، نتيجة لذلك تم تقليص عدد الشرائح في عام 1999 إلى أربعة شرائح كما هو مبين في الجدول السابق رقم (5) وتم استعمال عملة الدينار الأردني بدل الشيكل.

- قيمة كل شريحة: يوجد هناك العديد من المعايير المختلفة التي تستخدم في تحديد الحد الأدنى والأعلى للشرائح الضريبية، بحيث تتأثر قيمة الشرائح بقيمة العملة وقوتها الشرائية ومعدلات التضخم السائدة والوضع الاقتصادي، كما أن الخطة الاقتصادية المتبعة لها تأثير واضح في تحديد قيمة كل شريحة.

ب. ضريبة نسبية: حسب المادة (25) من قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964 تم فرض ضرائب نسبية مختلفة على الشركات وفقاً لأعمالها، حيث تم فرض ضريبة على الشركات المساهمة بنسبة 38.5% من دخلها الخاضع للضريبة أما الشركات التي تتعاطى أعمال استخراج المواد النفطية أو الهيدروكربونية تم فرض عليها ضريبة بنسبة 50% من دخلها الخاضع للضريبة.

2. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004:

أ. معدلات ضريبية تصاعدية بالشرائح: تم تقسيم عدد الشرائح الضريبية إلى ثلاثة شرائح واستعملت عملة الدولار الأمريكي في تحديد قيمة الدخول الخاضعة للضريبة، ومن خلال النظر للجدول السابق رقم (6) يلاحظ الباحث أن نسبة هذه الشرائح لها سلبية على أصحاب الدخل المحدود، حيث إن الفرد الذي دخله السنوي مثلا3000 دولار يخضع لنفس نسبة الضريبة التي يدفعها فرد دخله 10000 دولار.

ب. الضريبة النسبية: حسب المادة 14 من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني تم تحديد مبلغ الضريبة بنسبة 15% من الدخل الخاضع للضريبة للشخص المعنوي المقيم و 16% من الدخل المتحقق للشخص المعنوي غير المقيم، أما شركات التأمين على الحياة تم تحديد نسبة 5% من دخلها المتحقق.

3. الأهداف الاقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل:

يعتبر المعدل الضريبي أداة مهمة من أدوات السياسة الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية إيجابية وتجنب أهداف اقتصادية سلبية على المجتمع، ومن خلال ما تم دراسته في السابق فيما يتعلق بالتعرف على الآثار الاقتصادية للضرائب[1]، يتبين أن هناك دوراً مهماً للمعدل الضريبي لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة.

يمكن توضيح آلية تحقيق الآثار الاقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل كالتالي:

أ. فرض معدلات ضريبية تميزيه تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب الاهتمام بما يلي[2]:

1. العمل على تصميم هيكل للتمييز في معدلات ضريبة الدخل باعتبارها أداة مهمة في تنشيط الاستثمارات الخاصة والأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

---

(1) أنظر فيما سبق صفحة 64 وما بعدها.

(2) عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية**، المرجع السابق، ص80 وما بعدها.

2. يجب أن لا يقتصر التمييز في سعر الضريبة بين الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة وإنما يجب أن يمتد هذا التمييز داخل الأنشطة الاقتصادية المرغوبة أيضاً وذلك من أجل زيـادة فاعلية الضريبة لتحقيق أهدافها.

3. يجب أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة.

ب. استخدام الحصيلة الضريبية في دعم الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الاقتصادية: إن تحديد معدلات الضريبة يساهم في تحقيق أهداف مالية للدولة باعتبار أن الضريبة بنـد مهـم مـن الإيرادات العامة وتستخدم الدولة هذه الإيرادات بتخصيص نسبة منها لدعم وتطوير المشاريع الاقتصادية المهمة، حيث أن هناك علاقة ما بين تحديد معدل الضريبة والحصيلة الـضريبية وقام الاقتصادي "آرثر لافر" بتوضيح هذه العلاقة كما في الشكل رقم(1)، حيـث إن زيـادة معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية حتى حد معين ثم تبدأ بالتناقص، وسـبب هذا التناقص هو عدم ملاءمتها للوضع الاقتصادي مما يدفع الأفراد إلى التهرب من دفعها.

شكل رقم (1) منحنى لافر[1].

[1] الحبيب، فايز بن إبراهيم: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المرجع السابق، ص398.

إن تخفيض معدل ضريبة الدخل له إيجابية على الاقتصاد الوطني بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد نتيجة زيادة دخولهم بعد خصم الضريبة، كما تؤدي إلى اتجاه المستثمرين لزيـادة استثماراتهم نتيجة ارتفاع أرباحهم مما يخلق فرص عمل ويحل مشكلة البطالة.

ج. استخدام المعدلات الضريبية كأداة لحماية وتشجيع الصناعة الوطنية ويتم ذلك من خلال فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الأرباح التي تحققها الـشركات الأجنبيـة المنافـسة للـصناعة الوطنية والعمل على تخفيض هذه المعدلات على أرباح الشركات الوطنية.

ثانياً: الإعفاءات الضريبية:

1. مفهوم الإعفاءات الضريبية وأسبابها:

إن فرض الضريبة في القانون الضريبي يأخذ بقاعدة الشمولية وهذا بالتالي يـؤدي إلـى تحمل جميع الأشخاص عبء الضريبة، إلا أن هناك اعتبارات خاصـة اقتـصادية واجتماعيـة وسياسية تجعل مشرعي الضرائب والسلطات العامة إلى عدم التقيد بهذه القاعدة، بحيث تقرر عدم إخضاع عدد من القطاعات للضريبة.

"والمقصود بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين وإن كـان هـذا الدخل من حيث المبدأ خاضعاً للضريبة" [1].

ويتجه المشرعين الضريبيين لمنح إعفاءات ضريبية لأسباب عديـدة ومختلفـة لتحقيـق أهداف السياسة الضريبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتلخص هذه الأسباب بما يلي[2]:

1. أسباب اقتصادية: تلجأ العديد من التشريعات الضريبية إلى منح إعفاءات جزئيـة أو كليـة لتشجع قطاع اقتصادي معين مما يحقق التنمية الاقتصادية في المجتمع، فـإذا كـان هنـاك قطاع اقتصادي معين يتميز بالضعف وقلة الاستثمارات الخاصة بـه فـإن الدولـة تعمـل باستخدام السياسة الضريبية بمنح إعفاءات ضريبية خاصة لهذا القطاع.

---

(1) شامية، أحمد زهير: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص183.

(2) الحاج، طارق: **المالية العامة،** المرجع السابق، ص88 وما بعدها.

2. أسباب اجتماعية: هناك العديد من الأسباب الاجتماعية التي تبرر منح الإعفاءات الضريبية للأفراد، حيث هناك بعض الأفراد يعيلون أسرة كبيرة أو معاقين أو دارسين، فتلجأ الدولة بمنحهم إعفاءات ضريبية للمحافظة على مستوى معيشتهم وعلى وضعهم الاجتماعي.

3. أسباب تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي: هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي لا تستهدف الربح بل يكون هدفها تحقيق منفعة عامة أو خاصة لأفراد المجتمع، كالجمعيات الخيرية والمرافق العامة التي تملكها الدولة مما تقرر الدولة منحها إعفاءات ضريبية مختلفة.

2. الإعفاءات الضريبية الواردة في قوانين ضريبة الدخل:

1. قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964:

أ. إعفاءات كلية وشاملة: المقصود بهذا النوع من الإعفاءات أن دخل المكلف كله معفي من ضريبة الدخل، وحسب المادة (8) من هذا القانون وردت هناك العديد من الإعفاءات الكلية كالإعفاء الوارد على السلطات المحلية ودخل الجمعيات الخيرية.

ب. إعفاءات جزئية: والمقصود بها أن جزءاً من دخل المكلف الضريبي معفي من الضريبة كالإعفاءات الشخصية والعائلية التي تمنح للمكلف الضريبي وهي مبينة في الجدول التالي.

جدول رقم (11) الإعفاءات الشخصية والعائلية في قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964.

المبلغ بالشيكل	بيان الإعفاءات
4200	عن الإقامة
2520	عن الزوجة التي لا تعمل وتقيم مع المكلف ويتولى إعالتها
840	عن كل ولد معال دون العشرين لغاية 5 أولاد
1260	عن كل معال يعيله المكلف شرعاً
%20	من الدخل الإجمالي من الرواتب الخاصة بالمكلف
%50	من مبلغ إيجار السكن أن كان المكلف مستأجراً لغاية 8000 شيكل
%25	من مبلغ إيجار السكن لما يزيد عن 8000 شيكل
4200	عن كل طالب جامعي ينفق عليه المكلف

المصدر: دليل ضريبة الدخل، مديرية ضريبة الدخل، وزارة المالية، الإصدار الأول، 1997.

2. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004:

أ. إعفاءات كلية وشاملة: حيث ورد في المادة (6) من هذا القانون نفس الإعفاءات التي نـص عليها قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964، إلا أنه ورد في المادة (7) مـن قـانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) على منح إعفاءات ضريبية شاملة ولكن بشروط وهـي كالتالي:

- الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع عقارات أو أوراق مالية بشرط أن لا يكـون ذلـك بصورة دورية ومنتظمة وأن لا يكون بطبيعة عمله التجارة بذلك.
- الرواتب والمخصصات التي تدفع للموظفين الدبلوماسيين غير الفلـسطينيين الممثلـين للبلدان الأخرى بشرط المعاملة بالمثل.
- الإرث ولا يعفى بعد ذلك الإيراد السنوي للممتلكات الموروثة.
- الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بمعاملاتها مع أعضائها.

ب. الإعفاءات الجزئية: ورد في المادة (10) من هذا القانون إعفاءا ت شخصية وعائلية وهي كالتالي:

1. الشخص الطبيعي المقيم: يحصل على إعفاء إقامة بقيمة 3000 دولار أمريكي وعلى إعفاء إعالة بالإضافة إلى الزوجة التي لا تعمل بقيمة 500 دولار أمريكي عن كل فرد، وإعفـاء لغرض التعليم العالي بقيمة 2500 دولار لكل فرد معال باستثناء من حصل على منحة، كما يحصل الفرد المقيم على إعفاء إيجار المسكن بحد أقصى 2000 دولار، أمـا الإعفـاءات المتعلقة بشراء المسكن فيحصل على إعفاء بقيمة 5000 دولار لمرة واحدة فقط.
2. الشخص الطبيعي غير المقيم: يحصل على كافة الإعفاءات المقررة سابقاً إذا كانت أسـرته مقيمة في فلسطين.

يلاحظ الباحث أنه تم إلغاء الإعفاء المقرر عن الرواتب والأجور والذي كان قيمته 20% من الدخل في القانون السابق.

3. آلية استخدام إعفاءات ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية:

1. إعفاءات تشجيع الاستثمار (الإجازة الضريبية): تتجه العديد من التشريعات الضريبية إلى منح إعفاءات لغرض تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو في مناطق جغرافية محددة أو في ظروف معينة تقع ضمن أولويات الدولة الاقتصادية، ويتم إصدار هذه الإعفاءات في قوانين خاصة تعرف بقوانين تشجيع الاستثمار، حيث اتجهت السلطة الفلسطينية بإصدار أول قانون لتشجيع الاستثمار وذلك في عام 1995، كما تم إصدار قانون لتشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 والذي تضمن في المادة (23) منه على إعفاءات من ضريبة الدخل للمشاريع التي تقررها الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وهي على النحو التالي:[1]

- أي استثمار قيمته (100.000 – مليون) دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج و تخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة 8 سنوات إضافية.

- أي استثمار قيمته (1 – 5) ملايين دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج و تخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة 12سنة إضافية.

- أي استثمار قيمته (5 – فأعلى) مليون دولار أمريكي يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من بداية الإنتاج و تخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة 16 سنة إضافية.

- المشاريع الخاصة نوعياً ورأسمالياً والتي يصدر بتحديدها قراراً من مجلس الوزراء يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات وتخضع لضريبة الدخل بمعدل 10% لمدة 20 سنة.

---

[1] مادة رقم (23)، قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998.

إلا أنه تعتبر هذه الإعفاءات من ضريبة الدخل مبالغ فيها وقد تؤدي إلى ظهور ردود سلبية بدلاً من إيجاد مناخ استثماري ملائم.

2. الإعفاءات الضريبية الكلية والشاملة على قطاعات اقتصادية معينة، حيث ورد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004 في المادة (6/ 14) منه على منح إعفاءات على دخل الشخص الطبيعي من المزارعين، وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط قطاع الزراعة واستغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة.

3. إن الإعفاءات الشخصية والعائلية لها دور فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بعد خصم الضريبة عليه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة ما يتم تخصيصه للاستهلاك والادخار والتي تعتبر من المقومات الاقتصادية الهامة.

ثالثاً: التنزيلات المسوح بها في قانون ضريبة الدخل:

1. التنزيلات في قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964:

للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص تنزل المصاريف والنفقات التي تحملها ذلك الشخص كلياً في سبيل إنتاج الدخل، وحسب المواد (9،10،11) من هذا القانون التي نصت على البنود التي يتم تنزيلها من وعاء الضريبة وهي كما يلي:

1. الفوائد التي يدفعها الشخص على أموال اقترضها وساهمت في إنتاج الدخل.

2. بدلات الإيجار التي يدفعها المستأجر عن أرض أو أبنية يشغلها من أجل إنتاج الدخل.

3. المبالغ المنفقة على استبدال الآلات والماكنات التي بطل استعمالها.

4. المبالغ المنفقة على ترميم العقارات وإصلاح الآلات والماكنات .

5. الديون الهالكة والمشكوك فيها.

6. مساهمة المستخدم في الصناديق الموافق عليها كصناديق الادخار والتقاعد.

7. المبالغ التي يسمح بتنزيلها لقاء استهلاك الأبنية التي تحتوي على ماكنـات شـغالة وعـن استهلاك وتلف الماكنات، وإذا لم يتم إجراء التنزيل بكامله في أي سنة نتيجة عـدم وجـود أرباح في هذه السنة فإنه يتم تدوير المبلغ الناقص إلى السنة التالية.

8. المبالغ التي تدفعها الجمعية للأعضاء باعتبارها حصص سنوية مخصصة لهم.

9. الضرائب والرخص والرسوم المدفوعة والتي لها علاقة بإنتاج الدخل.

10. تنزيل التبرعات المدفوعة من الشخص على أن لا تتجاوز ربع الدخل الخاضع للضريبة.

11. تنزيلات الخسائر وإذا لم يتم تنزيلها بالكامل فإنها تنزل من الـسنوات القادمـة حتـى 5 سنوات. ويشترط للموافقة على هذه التنزيلات وجود حسابات ودفاتر دقيقة.

كما ورد في المادة (12) من هذا القانون مجموعة من البنود التي لا يجوز تنزيلهـا مـن وعاء الضريبة وهي:

1. النفقات المنزلية أو الخاصة.

2. أية مصاريف أو نفقات ليس لها علاقة بإنتاج الدخل.

3. كلفة أي عمران أو تحسينات تزيد من قيمة رأس المال.

4. أي رأسمال سحب أو أي مبلغ أستعمل أو يراد استغلاله كرأسمال.

5. الخسائر التي يمكن استردادها.

6. بدل الإيجار أو تكاليف إصلاحية ليس لها علاقة بإنتاج الدخل.

7. الخسائر الرأسمالية والمبالغ الاحتياطية.

8. أية مبالغ دفعت أو يجب دفعها كضريبة الدخل أو ضريبة الخدمات الاجتماعية.

2. التنزيلات الواردة في قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004:

نصت المادة (1 – تعريفات) من هذا القانون على أن التنزيلات هي التكلفة والمصروف والخسارة التي تخصم من إجمالي الدخل لغرض تحديد صافي الدخل.

وورد في المادة (8) منه على بنود التنزيلات من الدخل وهي كالتالي:

1. المصروفات البيعية والتسويقية والنقل والتوزيع.
2. المصروفات الإدارية والرسوم القانونية والإيجارات.
3. فوائد القروض المستعملة بإنتاج الدخل.
4. ضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور والأرباح في المؤسسات المالية.
5. الرواتب والأجور المدفوعة.
6. بدلات الخلو والمفتاحية والشهرة المتحققة شريطة توزيعها على خمسة سنوات.
7. مكافأة نهاية الخدمة.
8. التعويضات المدفوعة بدل إصابة العمل أو الوفاة ونفقات معالجة المكلفين بدفع الضريبة.
9. المبالغ التي تدفع في الصناديق الموافق عليها.
10. نفقات تدريب الموظفين بنسبة 1% من الدخل الإجمالي أو (30000) دولار أمريكي أيهما أقل.
11. تنزل كافة المصاريف التي تخص أي نشاط أو دخل معفي من الضريبة.
12. فروقات العملة المدينة على أن يكون لها صلة بإنتاج الدخل.

كما ورد في المادة (9) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بنود يتم تنزيلها من الدخل بشروط مختلفة ومن أهمها:

1. التبرعات المدفوعة لصناديق الزكاة أو الجمعيات الخيرية يجب أن لا تتجاوز 20% من صافي الدخل.

2. يتم ترحيل الخسائر حتى خمسة سنوات.

3. نفقات الضيافة الموثقة يجب أن لا تزيد عن 3% من مبلغ الربح أو (15000) دولار سنوياً أيهما أقل.

4. الديون المعدومة ويعتبر الدين معدوماً في وجود الحالات التالية:

أ. صدور قرار من محكمة مختصة.

ب. إفلاس المدين أو إعساره أو وفاة المدين دون وجود تركه تكفي لسداد الدين كلياً أو جزئياً.

ج. اختفاء المدين أو سفره بمدة لا تقل عن خمسة سنوات.

د. في حالة عدم مقدرة المدين على السداد بمرور ثلاثة سنوات بحيث يجب أن لا تتجاوز قيمة الدين 2% من الدخل الإجمالي أو (30000) دولار أيهما أقل هذا بالنسبة للشخص الطبيعي أما الشركات المساهمة والخصوصية يجب أن لا تتجاوز قيمة الدين 2% أو (150000) دولار أيهما أقل.

هـ. تقادم الدين وفق أحكام القانون.

5. الخسائر الناجمة عن استبدال الماكينات والمعدات، وتحسب على أساس تكلفة الماكينات مطروحاً منها ما حصل عليه المكلف من ثمن الماكينات المستبدلة وما سبق تنزيله عن استهلاكها.

6. حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي الموجود خارج فلسطين بنسبة لا تتجاوز 5% من الدخل الخاضع أو (30000) أيهما أقل.

3. الأهمية الاقتصادية للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل:

1. تعتبر التنزيلات المسموح بها من العوامل المهمة اللازمة الاستثمار والحد من الآثار السلبية للضريبة، ويتضح ذلك من خلال المعاملة الضريبية للخسائر وهناك نوعين من ترحيل الخسائر وهما[1]:

أ. ترحيل الخسائر إلى الخلف: ومن خلال هذه الطريقة تقوم مصلحة الضرائب في السنة التي تحققت فيها خسائر برد ما حصلته من ضريبة في السنوات السابقة على ما يعادل مقدار الخسارة وهذا بدوره يقلل من حجم المخاطرة التي تواجه المستثمر وتعمل على تحفيز القدرة على الاستثمار، إلا أنها تعتبر إيجابية بالنسبة للشركات الاستثمارية القديمة التي مارست نشاطها من فترة زمنية معينة، ألا أنها سلبية بالنسبة للشركات الجديدة التي قد تحقق خسائر في مراحل إنتاجها الأول، كما أن هذا النوع من الترحيل صعب أن يطبق في الدول النامية لقلة إيراداتها.

ب. ترحيل الخسائر إلى الأمام: تعتبر هذه الطريقة أفضل بالنسبة للدول النامية كما أنه يمكن تطبيقها لجميع المشاريع القديمة والجديدة مما تعطي حافزاً قوياً للاستثمار.

والمشرع الضريبي الفلسطيني اتجه إلى النوع الثاني من ترحيل الخسائر المتعلقة بالمشروع (الترحيل إلى الأمام) بحيث يتم ترحيلها إلى مدة 5 سنوات، وهذه المدة تعتبر طويلة بالنسبة لمتخذي القرار للاستثمار وكلما زادت فترتها زادت فعالية هذا الحافز لاتخاذ قرار الاستثمار.

2. إن منح هذه التنزيلات يؤدي إلى تعزيز الرضا لدى الأفراد من دفع الضريبة مما يكون له أثر إيجابي على خزانة الدولة، وكما أنها تساهم في زيادة دخلهم بعد خصم الضريبة بالإضافة إلى الإعفاءات التي يكون لهما دور بارز في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تحقيق أهداف مالية وأخرى اقتصادية في المجتمع.

---

[1] عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية،** المرجع السابق، ص92 وما بعدها.

المبحث الثاني

آلية استخدام سياسة ضريبة الدخل في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة

الفرع الأول: استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة التخلف الاقتصادي:

إن للدولة دور مهم في معالجة مشكلة التخلف الاقتصادي، ويتم ذلك من خـلال وضـع خطة اقتصادية شاملة بحيث تستخدم فيها أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة، ومـن الأدوات التي تستخدمها الدولة السياسة الضريبية التي تعتبر جزءاً مهماً مـن الـسياسة الماليـة العامة، حيث من المعروف أن الهيكل الضريبي يتأثر بالبنية الاقتصادية للدولة وخصوصا بأسلوب التنمية المتبع، إلا أن الضريبة يمكن أن تؤثر أيضاً على الهيكل الاقتـصادي باسـتخدام سياسـة ضريبية ناجحة متعاونة مع كافة الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية ودفع العجلة الاقتصادية إلـى الأمام.

كان ينظر إلى الضريبة في الماضي بأنها محايدة بحيث لا يكون لها أي تأثيرات اقتصادية في المجتمع، وبعد عام 1929 ونظراً للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول العالم أصـبحت الدولة تتدخل في الشؤون الاقتصادية، ومن الوسائل التي تضمن تدخل الدولة استخدام الضريبة لما لها من اقتصادية مختلفة في المجتمع، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة تستخدم الضريبة كأداة مهمـة لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة [1].

ويتم استخدام الضريبة كأداة لتحقيق التنمية من خلال ما يلي[2]:

1. استخدام السياسة الضريبية للتأثير الإيجابي على الاستهلاك وزيادته وتحويل موارده إلـى الاستثمار.
2. اسـتخدام الضريبـة كأداة محفزة على الادخار والـذي بـدوره يـؤدي إلـى زيـادة الاسـتثمار.

---

(1) أنظر فيما سبق ص8 وما بعدها.

(2) سلام، أمين عبد الفتاح: **السياسة الضريبية للدول المتخلفة**، المرجع السابق، ص55 وما بعدها.

3. العمل على تحويل الموارد من أيدي المواطنين إلى يد الدولة وذلـك لتـشجيع وتمويـل الاستثمار العام.

4. استخدام السياسة الضريبية كأداة موجهة للاستثمار، بحيث الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية والمتخصصة بالاعتماد على خطوط إنتاجية متنوعة.

5. العمل على تقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع وإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد.

الفرع الثاني: استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة التضخم:

وجدت هناك العديد من الجهات المختلفـة التي قدمت تعاريف متباينـة لمفهوم التضخم، وتـم ترجيح التعـريف الذي قدمـه "إيمايـل جيمـس" والـذي عـرف التضخم بأنـه "حركة صعوديـة للأسـعار تتصف بالاسـتمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائـد عـن قـدرة العرض"[1].

"يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانيهـا الاقتـصاديات النامية في علاقاتهـا التبعية للاقتصاديات المتقدمة باعتبار أن التضخم أحد الظـواهر اللـصيقة بها"[2].

يمكن أن تقوم الدولة من خلال استخدام السياسة الضريبية بمعالجة مشكلة التضخم، حيث تتم هذه الآلية من خلال استخدام السياسة المالية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

ويتم ذلك من خلال أن تقوم الحكومة بزيادة مبلغ الضريبة وذلـك لامتـصاص القـوة الشرائية لدى الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتوجات.

---

(1) الروبي، نبيل: **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، (بدون سنة نشر)،ص19.

(2) عناية، غازي: **تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي**، بيروت، دار الجيل، طبعة1، 1991، ص22.

الفرع الثالث: استخدام السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها "الفرق بين حجم القوى العاملة المعروضة وحجم القوى العاملة المطلوبة عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل"[1].

تسعى جميع الدول لمحاولة معالجة مشكلة البطالة باستخدام وسائل متعددة منها السياسات الاقتصادية، إلا أن الدولة لا تسعى إلى الوصول إلى نسبة بطالة 0% وذلك لأن الوصول إلى هذه النسبة يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية أخرى.

ويمكن استخدام السياسة الضريبية باعتبارها جزء مهم من السياسة الاقتـصادية للدولـة لمعالجة مشكلة البطالة، ويتم ذلك من خلال ما يلي:[2]

1. اختيار رقم مستهدف للبطالة:

يوجد هناك العديد من المعايير التي تستخدم في تحديد رقم البطالة المستهدف والمرغوب في المجتمع، منها معرفة التكلفة الاجتماعية للبطالة وعلاقة البطالة بمعدل التضخم بحيث يكـون معدل البطالة الأدنى المرغوب فيه يتساوى مع معدل البطالة الاحتكاكية .

2. حساب الناتج القومي الممكن:

ويمثل الناتج القومي أقصى إنتاج يمكن الوصول إليه عند الاسـتغلال الكامـل لمـوارد المجتمع الطبيعية والبشرية، ومن خلال معرفته يساعد على توفير وظائف كافية لأفراد قوة العمل لتحقيق معدل البطالة المستهدف.

3. تحديد الناتج القومي الفعلي:

ويعد ذلك خطوة أساسية في وضع السياسات المالية، حيث إن تحديد الناتج المحلي الفعلي ومقارنته بالناتج المحلي الممكن يساعدنا في معرفة الفجوة بينهما.

---

[1] أبو شكر، عبد الفتاح: **إستراتيجية التشغيل متوسطة المدى في فلـسطين،** وزارة العمـل، رام ا - فلـسطين، 1999، ص39.

[2] الحجازي، مرسي السيد: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق،** المرجع السابق، ص40 وما بعدها.

4. إغلاق الفجوة باستخدام السياسة الضريبية:

يبدأ هنا دور السياسة الضريبية بالتعاون مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى بـإغلاق الفجوة بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي دون وجود أية مؤثرات اقتـصادية قويـة مصاحبة نتيجة مضاعف الضرائب، حيث إذا كان الفرق بين الناتج المحلي الممكن والناتج المحلي الفعلي موجباً فهذا يدل على وجود فجوة انكماشية تحتاج إلى سياسة ضريبية توسعية عن طريـق تخفيض معدل الضرائب، أما إذا كان الفرق سالباً يدل ذلك على وجود فجوة تضخمية تحتاج إلـى سياسة ضريبية مشددة تتمثل بزيادة معدل الضرائب.

هناك العديد من المشاكل التي تواجهها السياسة الضريبية في سبيل معالجة مشكلة البطالة وهي:[1]

أ. مدى إمكانية تقبل الأفراد لرفع معدلات الضريبة لمعالجة مشكلة الفجوة التضخمية، باعتبار أن ذلك له تأثير على مستويات المعيشة لدى الأفراد.

ب. ضرورة الربط بين جانب الإنفاق بجانب الضرائب باعتبار أن لكل منهـا تـأثيراً علـى الآخر.

---

[1] الحجازي، مرسي السيد: **النظام الضريبية بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص48.

المبحث الثالث

الدراسات الإحصائية

الفرع الأول: وصف الدراسة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج ومجتمـع وعينـة وأداة ودلالات الـصدق والثبـات المسـتخدمة في هذه الدراسـة ومتغيرات وإجراءات الدراسـة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك:

منهجية الدراسة:

اسـتخدم الباحث المنهج الـوصفي الميـداني وهـذا الأسـلوب يناسـب أغـراض الدراسـة.

مجتمع الدراسة:

تكـون مجتمع الدراسـة من مجتمعين (المجتمع الأول ويتمثل بالقطاعات الاقتـصاديـة في الضفة الغربيـة أما المجتمع الثاني فيشـمل موظفي القطاعـات الحكوميـة فـي الـضفة الغربيـة).

عينة الدراسة:

تكـونت عينـة الدراسـة الحاليـة من (1253) فـردا من إدارة القطـاع الاقتصـادي و(2895) فـردا من المكلفين الضـريبيين من أصـل (30029) مـوظفـاً أي بنسـبـة 0.96 الـذي يمثـل حجـم مجتمـع الدراسـة[1]، وتـم اختيـارهـم بالطريقـة الطبقيـة العشـوائيـة.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير المساكن**، 1999.

أولاً: توزيع عينة الدراسة لإدارة القطاع الاقتصادي:

جدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب متغير موقع العمل.

موقع العمل	**العدد**	**حجم المجتمع**	**النسبة المئوية حجم المجتمع**	**النسبة المئوية% حجم العينة**
نابلس	644	6415	%10	51.4
جنين	233	2306	%10	18.6
طولكرم	189	1868	%10	15
رام ا	158	1542	%10.2	12.6
طوباس	29	263	%11	2.4
المجموع	1253	12394	%10.2	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية**، 2000.

جدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع القطاع الاقتصادي.

نوع القطاع الاقتصادي	**العدد**	**النسبة المئوية%**
صناعة	306	24.4
إنشاءات	16	1.3
الوساطة المالية	60	4.8
النقل والتخزين والاتصالات	22	1.8
التجارة الداخلية	849	67.7
المجموع	1253	100

جدول رقم (14) توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم رأس مال القطاع الاقتصادي.

رأس المال	**العدد**	**النسبة المئوية%**
1000-100000دولار	86	6.9
100001-500000دولار	190	15.2
500001-1000000دولار	566	45.2
ما يزيد عن ذلك	372	29.7
لم يجب	39	3
المجموع	1253	100

ثانيا: توزيع عينة الدراسة للمكلفين الضريبيين:-

جدول رقم (15) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
دبلوم فادني	342	11.8
بكالوريوس	1944	67.2
ماجستير فأكثر	609	21.0
المجموع	2895	100

جدول رقم (16) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشريحة الضريبية

الشريحة	العدد	النسبة المئوية%
1-10000دولار	2818	97.3
10001-16000دولار	77	2.7
المجموع	2895	100

جدول رقم (17) توزيع عينة الدراسة حسب متغير معدل الضريبة.

معدل الضريبة	العدد	النسبة المئوية%
%8	2802	96.8
%12	28	1.0
لم يجب	65	2.2
المجموع	2895	100

جدول رقم (18) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأفراد المعالين.

عدد الأفراد المعالين	العدد	النسبة المئوية%
3فما دون	880	30.4
4-7	1677	57.9
8 أفراد فما فوق	318	11.1
لم يجب	20	0.6
المجموع	2895	100

جدول رقم (19) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
اقل من5	376	13.0
من6-10	1775	61.3
11فما فوق	682	23.6
لم يجب	62	2.1
المجموع	2895	100

جدول رقم (20) توزيع عينة الدراسة حسب متغير السلم الوظيفي.

السلم الوظيفي	العدد	النسبة المئوية%
مدير	77	2.7
رئيس قسم	1086	37.5
موظف	1732	59.8
المجموع	2895	100

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة بعد الإطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة.

صدق الأداة:

تأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص وأشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة.

ثبات الأداة:

لقد تم استخدام معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Chronbach Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لاستبانة إدارة القطاع الاقتصادي (0.84.) ولاستبانة المكاف الضريبي (0.92) وهما معاملي ثبات جيد يفي بأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية:-

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- توزيع الاستبانه.
- تجميع الاستبانه من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتهـا إحـصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).
- تفريغ إجابات أفراد العينة.
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

تصميم الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

1- المتغيرات المستقلة:

أ. استبانة إدارة القطاع الاقتصادي

- موقع العمل: وله خمس مستويات: (رام ا ، نابلس، جنين، طولكرم، طوباس).
- نوع القطاع الاقتصادي: وله خمس مستويات: (صناعة، إنشاءات، الوساطة المالية، النقل والتخزين والاتصالات، التجارة الداخلية).
- حجم رأس المال: وله أربع مستويات: (10000 - 100000 دولار، من 10001 - 500000، من 500001 - 1000000).

ب. استبانة المكلف الضريبي:

- المستوى التعليمي: وله ثلاث مستويات: (دبلوم فاقل، بكالوريوس، ماجستير فأكثر).
- الشريحة الضريبية: ولها مستويان: (1 – 1000 دولار، 10001 - 16000 دولار).
- معدل الضريبة: ولها مستويان: (8%، 12%)
- عدد الأفراد المعالين: وله ثلاث مستويات: (3 فما دون، من 4 - 7، 8 فما فوق).
- سنوات الخبرة: ولها ثلاث مستويات: (أقل من 5، من 6 - 10، 11 فما فوق).
- السلم الوظيفي: وله ثلاث مستويات: (مدير، رئيس قسم، موظف).

2- المتغيرات التابعة:

وتشتمل على المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانه المتعلقة بالتعرف على دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين على صعيد إدارة القطاع الاقتصادي وكذلك المكلف الضريبي.

الأسئلة التي تم منافشتها في الفرضيات:

استبانة إدارة القطاع الاقتصادي:

- معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في استمرارية القطاع الاقتصادي (سؤال رقم 4).
- إن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له الأثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل (سؤال رقم 15).
- إن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي (سؤال رقم 19).

وفيما يلي جداول تبين التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الفرضيات:

جدول رقم (21) التكرارات والنسب المئوية لسؤال الفرضية الرابع.

معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل جدا	12	1
اثر قليل	63	5
اثر متوسط	249	19.8
اثر كبير	619	49.3
اثر كبير جدا	297	23.7
المجموع	1240	98.8
لم يجب	13	1.2
المجموع	1253	100.0

جدول رقم (22) التكرارات والنسب المئوية لسؤال الفقرة الخامسة عشر.

إن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له اثر في زيادة الإنتاجية و توفير فرص العمل		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل جدا	35	2.8
اثر قليل	233	18.6
اثر متوسط	565	45
اثر كبير	282	22.5
اثر كبير جدا	138	11.2
المجموع	1253	100

جدول رقم (23) التكرارات والنسب المئوية لسؤال الفقرة التاسعة عشر.

إن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له اثر في استمرارية القطاع الاقتصادي		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل	77	6.1
اثر متوسط	290	23.3
اثر كبير	680	54.2
اثر كبير جدا	206	16.4
المجموع	1253	100

إستبانة المكلف ضريبيا:-

- معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير على تحديد حجم الدخل (س1).

- يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد حجم الاستهلاك (س11).

- إن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية (س17).

وفيما يلي جداول توضح التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الدراسة:

جدول رقم (24) التكرارات والنسب المئوية للسؤال الأول.

معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير على تحديد حجم الدخل		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل جدا	119	4.1
اثر قليل	1001	34.6
اثر متوسط	1019	35.2
اثر كبير	347	12.0
اثر كبير جدا	409	14.1
المجموع	2895	100.0

جدول رقم (25) التكرارات والنسب المئوية للسؤال الحادي عشر.

يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد حجم الاستهلاك		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل جدا	458	15.8
اثر قليل	1267	43.8
اثر متوسط	420	14.5
اثر كبير	322	11.1
اثر كبير جدا	423	14.6
لم يجب	5	0.2
المجموع	2895	100.0

جدول رقم (26) التكرارات والنسب المئوية للسؤال السابع عشر.

إن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات اثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل		
المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية%**
اثر قليل جدا	81	2.8
اثر قليل	692	23.9
اثر متوسط	1206	41.7
اثر كبير	486	16.8
اثر كبير جدا	430	14.9
المجموع	2895	100.0

المعالجات الإحصائية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار ت لمجموعتين مستقلتين Independent T- test.
3. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Anova.
4. اختبار كاي تربيع.
5. معادلة كرونباخ الفا.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج التحليل الإحصائي:

نتائج اسئلة الدراسة الميدانية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير إستبانتين: استبانة خاصة بالمكلف الضريبي وأخرى بموظفي إدارة القطاع الاقتصادي في الضفة الغربية وتم التأكد من صدقهما ومعامل ثباتهما، وبعد عملية جمع

الاستبيانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتهما إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها وفرضياتها.

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الميدانية:

وهي التعرف على دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين وفقاً لإستبانة إدارة القطاع الاقتصادي؟

وللإجابة على سؤال الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الدراسة ومن ثم ترتيبها تنازليا وفق المتوسط الحسابي ،واعتمد الباحث المستويات الآتية للموافقة:-

(100%-80%) أثر كبير جدا.

(79.9%-60%) أثر كبير.

(59.9%-40%) أثر متوسط.

(39.9%-20%) أثر قليل.

(أقل من 20%) أثر قليل جدا

والجداول التالية تبين هذه النتائج:-

أ. استبانة إدارة القطاع الاقتصادي: وتم تقسيم الإستبانه إلى ثلاث مجالات:

المجال الأول: بيان الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل.

المجال الثاني: بيان الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار.

المجال الثالث: بيان الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل.

الأوساط الحسابية لعلامات بنود الإستبانه:

جدول رقم (27) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات القسم الأول من استبانة إدارة القطاع الاقتصادي مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	رقم بالإستبانه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	11	تؤثر معدلات ضريبة الـدخل على تشجيع الصناعة الوطنية	4.1022	0.70650	82%	كبيرة جدا
2	8	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل لها دور أساسي فـي ارتفـاع أسعار المنتوجات	3.9521	0.71560	79%	كبيرة
3	1	يؤثر المعدل الـضريبي فـي اتخاذ قـرار إنـشاء القطـاع الاقتصادي	3.9370	0.70599	79%	كبيرة
4	5	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد حجم الادخار	3.9317	0.78755	79%	كبيرة
5	4	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير على استمرارية القطـاع الاقتصادي	3.9081	0.85016	%78	كبيرة
6	2	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد حجم الإنتاج	3.1774	1.01282	64%	كبيرة
7	6	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير على توفير فرص العمل	3.0311	1.00945	61%	كبيرة
8	3	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد عدد خطـوط الإنتاج	2.9888	1.04448	60%	كبيرة
9	10	تؤثر معدلات ضريبة الـدخل في تحديـد طبيعـة رواتـب العاملين والخدمات المقدمة لهم	2.8456	1.03714	57%	متوسطة
10	7	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير على حجم إنتاجية العمل	2.6065	1.02642	52%	متوسطة
11	9	تؤثر معدلات ضريبة الـدخل المفروضة على الأفراد بتحديد حجم الكمية المطلوبة من قبلهم	2.5760	1.07720	52%	متوسطة
الوسط الحسابي للقسم الأول من الإستبانه			3.3687	0.9066	67%	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (27) السابق:

- إن الأثر الاقتصادي لمعدل ضريبة الدخل الإجمالي بلغ (67%) وهي نسبة كبيرة.
- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا هي بالترتيب (11، 8).
- والفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي (1، 5، 4، 2، 6، 3).
- والفقرات التي حصلت على موافقة متوسطة هي بالترتيب (10، 7، 9).

جدول رقم (28) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات القسم الثاني من إستبانة إدارة القطاع الاقتصادي مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	رقم بالإستبانه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
12	12	تعتبر الإجازة الـضريبية ذات تأثير على اتخاذ قرار إنـشاء القطاع الاقتصادي	4.2650	0.6114	85%	كبيرة جدا
13	13	إن إعفاءات ضـريبة الـدخل الواردة فـي قـانون تـشجيع الاستثمار ذات أثر في زيـادة حجم رأس المال.	3.9840	0.6553	80%	كبيرة جدا
14	15	إن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له أثره في زيادة الإنتاجيـة وتـوفير فرص العمل	3.2035	0.9605	64%	كبيرة
15	14	تؤثر الإعفـاءات الشخـصية والعائلية في تحديد حجم الإنتاج	2.8859	0.9486	58%	متوسطة
الوسط العام لإعفاءات الواردة في قانون ضـريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار			3.5846	.7939	72%	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (28) السابق:

- أن الأثر الاقتصادي للإعفاءات وقانون تشجيع الاستثمار بلغت (71%) وهي نسبة كبيرة.
- أن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا هي بالترتيب (13، 12).
- والفقرة التي حصلت على موافقة كبيرة هي (15).
- والفقرة التي حصلت على موافقة متوسطة هي (14).

جدول رقم (29) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات القسم الثالث من استبانة إدارة القطاع الاقتصادي مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	رقم بالإستبانه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
16	17	إن تنزيـل الـديون الهالكـة والمتعثرة لها اثر فـي تحديـد المركز المالي للقطاع	4.1305	0.6042	83%	كبيرة جدا
17	16	تساهم التنزيلات المسموح بها في القانون على تخفيف حجـم التكاليف	3.9984	0.67474	80%	كبيرة جدا
18	19	ان معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له اثر في استمرارية القطاع الاقتصادي	3.8101	0.77850	76%	كبيرة
19	18	إن تنزيل تكـاليف اسـتبدال الآلات والأصول له اثر فـي تطـوير عناصـر الإنتـاج الرأسمالية	3.6728	1.08866	73%	كبيرة
20	20	إن تنزيل الرواتـب والأجـور المدفوعة للعاملين تساهم فـي توظيف عمال جدد و توسـيع حقل الإنتاج	3.2187	0.84977	64%	كبيرة
الوسط العام الثالث للأثـر الاقتـصادي للتنـزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل			3.766	0.7991	75%	كبيرة
الوسط الحسابي العام			3.5731	0.8332	%70	كبيرة

يتبين من الجدول رقم (29) السابق:

- ان دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين من وجهة نظر إدارة القطاع الاقتصادي بلغت (70%) وهي نسبة كبيرة أيضاً.
- وان الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها بلغت (75%) وهي نسبة كبيرة.
- إن الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة جدا هي بالترتيب (17، 16).
- والفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي (19، 18، 20).

ب. **إستبانة المكاف ضريبيا:** وتم تقسيم الإستبانه إلى ثلاث مجالات:

أولا: بيان الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل على المكاف الضريبي.

ثانيا: بيان الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل على المكلف الضريبي.

ثالثا: بيان الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل على المكلف الضريبي.

جدول رقم (30) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الأول من استبانة المكاف ضريبيا مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	رقم بالإستبانه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	9	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات	3.7364	1.06199	76%	كبيرة
2	10	ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع	3.3499	1.25478	67%	كبيرة
3	1	معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديد حجم الدخل	2.9744	1.09313	58%	متوسطة
4	6	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على الرغبة بالعمل	2.8837	0.94078	57%	متوسطة
5	2	معدلات الشرائح الضريبية لها تأثير في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع	2.8290	1.00592	56%	متوسطة
6	7	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على حجم إنتاجية العمل	2.7909	0.89181	54%	متوسطة
7	8	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحقيق الاستقرار الوظيفي	2.7665	0.88685	54%	متوسطة

متوسطة	53%	1.28313	2.6488	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد حجم الاستهلاك	3	8
متوسطة	51%	1.21547	2.5955	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد حجم الادخار	5	9
متوسطة	48%	1.19241	2.3782	معدلات ضريبة الـدخل لهـا تأثير في تحديد نمط الاستهلاك	4	10
متوسطة	57%	1.0261	2.8953	الوسط الحسابي للقسم الأول		

يتبين من الجدول رقم (30) السابق:

- ان الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل من وجهة نظـر المكلـف ضـريبيا بلغـت (57%) وهي نسبة متوسطة.

- الفقرات التي حصلت على موافقة كبيرة هي (9، 10) .

- والفقرات التي حصلت على موافقة متوسطة هي (1، 6، 2، 7، 8، 3، 5، 4).

جدول رقم (31) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقـرات المجـال الثاني من استبانة المكلف ضريبيا مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم بالإستبانه	الرقم
متوسطة	56%	0.97550	2.8406	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية الخاصة بالإعالة لها تأثير فـي تحديد حجم الأسرة	14	1
متوسطة	54%	1.09468	2.7520	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد حجم الاستهلاك	11	2
متوسطة	52%	1.13246	2.5838	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد نمط الاستهلاك	12	3
متوسطة	47%	1.33835	2.3337	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية في تحديد حجم الادخار	13	4
متوسطة	53%	1.0902	2.6275	الوسط الحسابي للمجال الثاني		

يتبين من الجدول رقم (31) السابق:

- أن الأثر الاقتصادي للإعفاءات بلغت (53%) وهي نسبة متوسطة.

- والفقرات التي حصلت على موافقة متوسطة هي بالترتيب (14، 11، 12، 13).

جدول رقم (32) الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث من استبانة المكلف ضريبيا مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي.

الرقم	رقم بالإستبانه	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	17	إن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات اثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل	3.1699	1.0413	62%	متوسطة
2	16	تعتبر هذه التنزيلات ذات اثر على تحديد حجم الدخل	2.7154	1.0498	54%	متوسطة
3	15	إن التنزيلات المسموح بها في القانون كتنزيل المبالغ الخاصة بصندوق التقاعد و الضمان الصحي لها اثر في تحديد حجم الاستهلاك	2.6086	0.9029	53%	متوسطة
الوسط للمجال الثالث			2.8307	0.998	55%	متوسطة
الوسط الحسابي العام لجميع المجالات			2.7845	1.038	54%	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (32) السابق:

- إن دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين من وجهة نظر المكلف ضريبيا بلغت (54%) وهي نسبة متوسطة.

- والأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل بلغت (55%) وهي نسبة متوسطة.

- والفقرات التي حصلت على موافقة متوسطة في المجال الثالث هي (17، 16، 15).

الفرضيات

الفرضيات المتعلقة بإستبانة إدارة القطاع الاقتصادي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير موقع العمل.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير حجم رأس مال القطاع الاقتصادي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الأقتصادي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي للأعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي.

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي.

الفرضيات المتعلقة بإستبانة المكلف ضريبيا:

10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير الشريحة الضريبية.

12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير معدل الضريبة.

13. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير عدد الأفراد المعالين

14. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير السلم الوظيفي.

16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث ان معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديد حجم الدخل.

17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك.

18. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث أن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الأستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية.

مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير موقع العمل "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير موقع العمل وهي: نابلس (العدد = 644)، جنين (العدد = 233)، طولكرم (العدد = 189)، رام ا (العدد = 158)، طوباس (العدد = 29) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (29) التالي:

جدول رقم (33) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير موقع العمل من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	27.637	4	6.909	42.848	0.000
المربعات الداخلية	201.237	1248	0.161		
المجموع الكلي	228.874	1252			

يتبين من الجدول رقم (33) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة اصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 42.848 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير موقع العمل".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (3.5116) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (34) الأوساط الحسابية لمتغيرات موقع العمل.

المتغير	الوسط الحسابي
رام ا	3.3534
نابلس	3.6554
طولكرم	3.3352
جنين	3.3834
طوباس	3.3603

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة نابلس(3.6554) وهي تميل إلـى الإجابـة بالموافقة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الثانية:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية فـي فلسطين تعزى إلى متغير حجم رأس مال القطاع الاقتصادي "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير رأس المال وهي: مـن10000- 100000 (العـدد = 86)، مـن 100001- 500000 (العـدد = 190)، مـن 500001 - 1000000 (العدد = 566)، أكثر من ذلك (العدد = 372) وكانت النتائج كما هـو مبـين فـي الجدول رقم (35) التالي.

جدول رقم (35) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تـأثير متغيـر رأس مـال القطـاع الاقتصادي من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	9.20	3	3.068	17.272	0.00
المربعات الداخلية	214.904	1210	0.178		
المجموع الكلي	224.107	1213			

يتبين من الجدول رقم (35) إن قيمة مستوى المعنوية =0.150 وهذه القيمة اكبـر مـن القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.6 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 17.272 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنـه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير رأس مال القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (3.5158) وتدل هذه القيمة على وجـود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (36) الأوساط الحسابية لمتغيرات رأس المال.

المتغير	الوسط الحسابي
من10000- 100000 دولار	3.6500
من100001- 500000 دولار	3.3313
من500001 - 1000000	3.5204
أكثر من ذلك	3.5720

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة أكثر من ذلك (3.6500) وهي تميـل إلـى الإجابة بالموافقة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الثالثة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية فـي فلسطين تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي"قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير نوع القطاع الاقتصادي وهي: صناعة (العـدد = 306)، إنـشاءات (العـدد = 16)، الوسـاطة الماليـة (العـدد = 60)، النقـل والتخـزين والاتصالات(العدد = 22)، التجارة الداخلية (العدد = 849) وكانت النتائج كما هـو مبـين فـي الجدول رقم (37) التالي:

جدول رقم (37) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير نوع القطاع الاقتـصادي من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	15.439	4	3.860	22.569	0.000
المربعات الداخلية	213.435	1248	0.171		
المجموع الكلي	228.874	1252			

يتبين من الجدول رقم (37) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة اصغر مـن القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أصغر من قيمـة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 22.569 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (3.5116) وتدل هذه القيمة على وجـود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (38) الأوساط الحسابية لمتغيرات نوع القطاع الاقتصادي لمعرفة دور سياسة ضـريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

المتغير	الوسط الحسابي
صناعة	3.5558
إنشاءات	3.5994
الوساطة المالية	3.4106
النقل و التخزين و الاتصالات	3.2397
التجارة الداخلية	3.2977

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة الإنشاءات (3.5994) وهـي تميـل إلـى الإجابة بالموافقة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الرابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي"قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير نوع القطاع الاقتصادي وهي: صناعة (العدد = 306)، إنشاءات (العدد = 16)، الوساطة المالية (العدد = 60)، النقل والتخزين والاتصالات (العدد = 22)، التجارة الداخلية (العدد = 849) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (39) التالي.

جدول رقم (39) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير نوع القطاع الاقتصادي من حيث الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	16.311	4	4.078	16.201	0.000
المربعات الداخلية	314.121	1248	0.252		
المجموع الكلي	330.432	1252			

يتبين من الجدول رقم (39) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة اصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 16.201 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي لأسئلة هذا القسم (3.3690) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذا القسم من الدراسة.

جدول رقم (40) الأوساط الحسابية لمتغيرات نوع القطاع الاقتصادي حسب التـأثير الاقتـصادي لمعدلات ضريبة الدخل.

المتغير	الوسط الحسابي
صناعة	3.8023
إنشاءات	3.5937
الوساطة المالية	3.4250
النقل والتخزين والاتصالات	3.6705
التجارة الداخلية	3.5150

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة صناعة(3.8023) وهي تميل إلى الإجابـة بالموافقة نحو أسئلة هذا القسم من الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الخامسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضـريبة الـدخل وقانون تشجيع الاستثمار تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي "قمنا بتطبيق اختبـار التبـاين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير نوع القطاع الاقتـصادي وهي:صناعة (العدد = 306)، إنشاءات (العدد = 16)، الوساطة المالية (العـدد = 60)، النقـل والتخزين والاتصالات (العدد = 22)، التجارة الداخلية (العدد = 849) وكانت النتائج كمـا هـو مبين في الجدول رقم (41) التالي:

جدول رقم (41) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير نوع القطاع الاقتصادي من حيث الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	20.303	4	5.076	22.595	0.000
المربعات الداخلية	280.355	1248	0.252		
المجموع الكلي	300.658	1252			

يتبين من الجدول رقم (41) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة اصغر مـن القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أصغر من قيمـة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 22.595 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضـية ونقـول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيـث الأثـر الاقتـصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار تعزى إلـى متغيـر نـوع القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي لأسئلة هذا القسم (3.5846) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذا القسم من الدراسة.

جدول رقم (42) الأوساط الحسابية لمتغيرات نوع القطاع الاقتصادي.

المتغير	الوسط الحسابي
صناعة	3.8023
إنشاءات	3.5937
الوساطة المالية	3.4250
النقل والتخزين والاتصالات	3.6705
التجارة الداخلية	3.5150

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة صناعة (3.8023) وهي تميل إلى الإجابـة بالموافقة نحو أسئلة هذا القسم من الإستبانه بوجه عام.

الفرضية السادسة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها فـي قـانون ضـريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي" قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير نوع القطاع الاقتصادي وهي: صناعة (العـدد = 306)، إنشاءات (العدد = 16)، الوساطة المالية (العدد = 60)، النقل والتخزين والاتـصالات (العدد=22)، التجارة الداخلية (العدد = 849) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقـم (43) التالي.

جدول رقم (43) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير نوع القطاع الاقتصادي من حيث الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	12.787	4	3.197	13.166	0.000
المربعات الداخلية	313.026	1248	0.243		
المجموع الكلي	315.813	1252			

يتبين من الجدول رقم (43) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة اصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 13.166 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل تعزى إلى متغير نوع القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي لأسئلة هذا القسم (3.7652) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذا القسم من الدراسة.

جدول رقم (44) الأوساط الحسابية لمتغيرات نوع القطاع الاقتصادي.

المتغير	الوسط الحسابي
صناعة	3.9301
إنشاءات	4.0250
الوساطة المالية	3.6567
النقل والتخزين والاتصالات	3.7455
التجارة الداخلية	3.7091

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة الصناعة حيث بلغت (3.9301) وهي تميل إلى الإجابة بالموافقة نحو أسئلة هذا القسم من الإستبانه بوجه عام.

الفرضية السابعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: أثر كبير جدا (العدد = 268)، أثر كبير (العدد = 623)، أثر متوسط (العدد = 286)، أثر قليل (العدد = 60)، أثر قليل جدا (العدد = 8) والنتائج كما هو مبين في الجدول رقم (45) التالي:

جدول رقم (45) اختبار كاي تربيع من حيث أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	927.274
مستوى المعنوية	0.00
درجات الحرية	4

يتبين من الجدول رقم (45) السابق أن قيمة كاي تربيع المحسوبة = 927.274 ومستوى المعنوية = 0.000 وهي أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05 وكانت قيمة كاي تربيع الجدولية = 9.48 وهي اصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة؛ لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي".

وتجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (619) هو للفئة أثر كبير وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند وهي أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على استمرارية القطاع الاقتصادي بشكل كبير.

الفرضية الثامنة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على

التوزيع التكراري لفئات الإجابة: أثر كبير جدا (العدد = 113)، أثر كبير (العدد = 224)، أثـر متوسط (العدد = 493)، أثر قليل (العدد = 363)، أثر قليل جدا (العدد = 60) والنتائج كما هـو مبين في الجدول رقم (46) التالي:

جدول رقم (46) اختبار كاي تربيع من حيث أن خضوع القطـاع الاقتـصادي لقـانون تـشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	635.695
مستوى المعنوية	0.00
درجات الحرية	4

يتبين من الجدول رقم (46) السابق أن قيمة كاي تربيع المحسوبة = 635.695 ومستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كمـا أن قيمـة كاي تربيع الجدولية = 9.48 وهي اصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة؛ لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية. ونقول بأنه "توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مـن حيث أن خضوع القطاع الاقتصادي لقانون تشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجيـة وتـوفير فرص العمل".

وتجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (565) هو للفئة أثر متوسط وكذلك أثر قليـل (363) وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند وهي أن خضوع القطـاع الاقتـصادي لقـانون تشجيع الاستثمار له أثر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل بشكل متوسط.

الفرضية التاسعة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فـروق ذات دالـة إحـصائية عنـد مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثـر فـي استمرارية القطاع الاقتصادي"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على التوزيـع التكـراري لفئـات الإجابة: أثر كبير جدا (العدد = 165)، أثر كبير (العدد = 674)، أثر متوسط (العـدد = 328)، أثر قليل (العدد = 86)، والنتائج كما هو مبين في الجدول رقم (47) التالي:

جدول رقم (47) اختبار كاي تربيع من حيث أن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	646.010
مستوى المعنوية	0.00
درجات الحرية	3

يتبين من الجدول رقم (47) السابق أن قيمة كاي تربيع المحسوبة = 646.010 ومستوى المعنوية = 0.000 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، وكانت قيمة كاي تربيع المجدولة = 7.814 وهي اصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة المحددة؛ لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية،. ونقول بأنه "توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي".

تجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (680) هو للفئة أثر كبير وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند وهي أن معاملة قانون ضريبة الدخل للخسائر له أثر في استمرارية القطاع الاقتصادي بشكل كبير.

فرضيات استبانة المكاف ضريبيا:

الفرضية العاشرة:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي للمكاف الضريبي "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير المستوى التعليمي وهي: دبلوم فاقل (العدد = 342)، بكالوريوس (العدد = 1944)، ماجستير فأعلى (العدد = 609) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (48) التالي:

جدول رقم (48) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير المستوى التعليمي للمكلف الضريبي من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	75.461	2	37.730	73.172	0.00
المربعات الداخلية	1491.236	2892	0.516		
المجموع الكلي	1566.696	2894			

يتبين من الجدول رقم (48) إن قيمة مستوى المعنوية =0.00 وهذه القيمة اصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي اصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 73.172، ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير المستوى التعليمي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (2.8228) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة المتوسطة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (49) الأوساط الحسابية لمتغيرات المستوى التعليمي.

المتغير	الوسط الحسابي
دبلوم فاقل	3.2429
بكالوريوس	2.7958
ماجستير	2.6729

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة دبلوم فأقل (3.2429) وهي تميل إلى الإجابة بالموافقة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الحادية عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير الشريحة الضريبية من وجه نظر المكلف الضريبي"، قمنا بتطبيق اختبار t-test على علامات الإستبانه، لفئتي المتغير وهما: من1 - 10000 دولار (العدد = 2818) ومن 10001 - 16000 (العدد = 77) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (50) التالي:

جدول رقم (50) اختبارT-test لمتغير الشريحة الضريبية من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

الشريحة الضريبية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	مستوى المعنوية
من1 - 10000	2818	2.8212	0.74238	2893	0.711-	0.477
من10001 - 16000	77	2.8816	0.42744			

يتبين من الجدول رقم (50) السابق، أن مستوى المعنوية يساوي0.477 وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أن قيمة (ت) الجدولية والتي تساوي 1.64 أكبر من قيمة ت المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول -0.711 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية، ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير الشريحة الضريبية".

ويتبين من الجدول أيضا أن الوسط الحسابي لعلامات فئة من1-10000 يساوي (2.8212) ولفئة من10001-16000 يساوي (2.8816) تدل هاتان القيمتان إلى ميل عينة الدراسة نحو الإجابة بالموافقة المتوسطة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام

الفرضية الثانية عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية فـي فلسطين تعزى إلى متغير معدل الضريبة"، قمنا بتطبيق اختبار t-test على علامـات الإسـتبانه، لفئتي المتغير وهما: 8% (العدد = 2802)، 12% (العدد = 28) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (51) التالي:-

جدول رقم (51) اختبارT-test لمتغير معدل الضريبة من حيث دور سياسة ضريبة الـدخل فـي تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

معدل الضريبة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	T المحسوبة	مستوى المعنوية
%8	2802	2.8387	0.73735	2828	0.753	0.451
%12	28	2.7332	0.76353			

يتبين من الجدول رقم (51) السابق، أن مستوى المعنوية يساوي 0.451 وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أن قيمة ت الجدولية تساوي 1.64 وهي أكبر من قيمة ت المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 0.753 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضـية، ونقـول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير معدل الضريبة".

ويتبين من الجدول أيضا أن الوسط الحسابي لعلامات فئة 8% يساوي (2.8387) ولفئـة 12% يساوي (2.7332) تدل هاتان القيمتان إلى ميل عينة الدراسـة نحـو الإجابـة بالموافقـة المتوسطة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الثالثة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية فـي

فلسطين تعزى إلى متغير عدد الأفراد المعالين "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحـادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير عدد الأفراد المعالين وهي: مـن 3 فمـا دون (العدد = 880)، من 4 - 7 (العدد = 167)، من 8 فأكثر (العدد = 318)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (52) التالي:

جدول رقم (52) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير عدد الأفراد المعالين مـن حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	66.718	2	33.359	64.449	0.00
المربعات الداخلية	1486.556	2872	0.518		
المجموع الكلي	1553.275	2874			

يتبين من الجدول رقم (52) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.00 وهذه القيمة أصـغر مـن القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 64.449 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضـية و نقـول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائيـة عند مسـتوى معنوية 0.05، من حيـث دور سـياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسـطين تعزى إلـى متغيـر عـدد الأفـراد المعالين".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (2.8213) وتدل هذه القيمة على وجـود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة المتوسطة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (53) الأوساط الحسابية لمتغيرات عدد الأفراد المعالين.

المتغير	الوسط الحسابي
3 فاقل	2.8103
من4-7	2.7465
8 فأكثر	3.2456

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة 8 فأكثر (3.2456) وهي تميل إلى الإجابة بالموافقة المتوسطة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الرابعة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير سنوات الخبرة "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير سنوات الخبرة وهي: اقل من 5 (العدد = 376)، من6-10 (العدد = 1775)، من11 فأكثر (العدد = 682)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (54) التالي.

جدول رقم (54) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير الخبرة من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين**.**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	40.675	2	20.338	37.866	0.00
المربعات الداخلية	1519.960	2830	0.537		
المجموع الكلي	1560.636	2832			

يتبين من الجدول رقم (50) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.00 وهذه القيمة أصغر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي أصغر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 37.866 ولذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير سنوات الخبرة".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (2.8237) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة المتوسطة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (55) الأوساط الحسابية لمتغيرات الخبرة.

المتغير	الوسط الحسابي
5فاقل	2.5200
من6-10	2.8805
11فأكثر	2.8431

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة من 6-10 (2.8805) وهـي تميـل إلـى الإجابة بالموافقة المتوسطة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية الخامسة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتـصادية فـي فلسطين تعزى إلى متغير السلم الوظيفي "قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي One way Anova على علامات بنود الإستبانه لفئات متغير السلم الوظيفي وهي: مدير (العدد = 77)، رئيس قـسم (العدد = 1086)، موظف (العدد = 1732)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقـم (56) التالي:

جدول رقم (56) اختبار التباين الأحادي ANOVA لدراسة تأثير متغير السلم الوظيفي من حيـث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	2.775	2	1.388	2.566	0.00
المربعات الداخلية	1563.921	2892	0.541		
المجموع الكلي	1566.696	2894			

يتبين من الجدول رقم (56) إن قيمة مستوى المعنوية = 0.00 وهذه القيمة أصـغر مـن القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي أكبر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 2.566 و لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنـه "لا

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين تعزى إلى متغير السلم الوظيفي".

وتجدر الإشارة إلى أن الوسط الحسابي للأسئلة (2.8228) وتدل هذه القيمة على وجـود اتجاه نحو الإجابة بالموافقة المتوسطة لعينة الدراسة نحو اتجاهات أسئلة هذه الدراسة.

جدول رقم (57) الأوساط الحسابية لمتغيرات السلم الوظيفي.

المتغير	الوسط الحسابي
مدير	2.6478
رئيس قسم	2.8135
موظف	2.8364

نلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية كانت لفئة موظف (3.8235) وهي تميل إلى الإجابـة بالموافقة الكبيرة نحو أسئلة الإستبانه بوجه عام.

الفرضية السادسة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فـروق ذات دالـة إحـصائية عنـد مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير فـي تحديـد حجم الدخل"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: أثر كبير جدا (العدد = 409)، أثر كبير (العدد = 347)، أثر متوسـط (العدد = 1019)، أثر قليل (العـدد = 1001)، أثر قليل جدا (العدد = 119) والنتائج كما هو مبين في الجدول رقم (58) التالي:

جدول رقـم (58) اختبار كاي تربيع من حيث أن معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديـد حجم الدخل.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	1150.273
مستوى المعنوية	0.000
درجات الحرية	4

يتبين من الجدول رقم (58) السابق أن قيمة كاي تربيع = 1150.273 ومستوى المعنوية = 0.000 وهي اصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05؛ وكانـت قيمـة كـاي تربيـع

الجدولية والتي تساوي 9.49 وهي أصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي تـساوي حـسب الجدول 1150.273 لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه "توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث ان معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديد حجم الدخل".

وتجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (1019) هو للفئة أثر متوسط وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند وهي ان معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير في تحديد حجم الدخل بشكل متوسط.

الفرضية السابعة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد فـروق ذات دالـة إحـصائية عنـد مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجـم الاستهلاك"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: أثر كبير جـدا (العدد = 423)، أثر كبير (العدد = 322)، أثر متوسط (العدد = 420)، أثـر قليـل (العـدد = 1267)، أثر قليل جدا (العدد = 458) والنتائج كما هو مبين في الجدول رقم (59) التالي:

جدول رقم (59) اختبار كاي تربيع من حيث أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجـم الاستهلاك.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	1514.656
مستوى المعنوية	0.000
درجات الحرية	4

يتبين من الجدول رقم (59) السابق أن قيمة كاي تربيع = 1514.656 ومستوى المعنوية = 0.000 وهي اصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05؛ وكانـت قيمـة كـاي تربيـع الجدولية والتي تساوي 9.49 وهي أصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي تـساوي حـسب الجدول 1514.656، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه "توجـد فـروق ذات دالـة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك".

وتجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (1267) هو للفئة أثر قليل وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند وهي أن حجم الإعفاءات الضريبية تؤثر على تحديد حجم الاستهلاك بشكل قليل.

الفرضية الثامنة عشر:

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه"لا توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية"، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على التوزيع التكراري لفئات الإجابة: أثر كبير جدا (العدد = 430)، أثر كبير (العدد = 486)، أثر متوسط (العدد = 1206)، أثر قليل (العدد = 692)، أثر قليل جدا (العدد = 81) والنتائج كما هو مبين في الجدول رقم (60) التالي:

جدول رقم (60) اختبار كاي تربيع من حيث أن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية.

قيمة كاي تربيع المحسوبة	1182.646
مستوى المعنوية	0.000
درجات الحرية	4

يتبين من الجدول رقم (60) السابق أن قيمة كاي تربيع المحسوبة = 1182.646 ومستوى المعنوية = 0.000 وهي اصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05؛ وكانت قيمة كاي تربيع الجدولية والتي تساوي 9.49 وهي أصغر من قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 1182.646 لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية، ونقول بأنه "توجد فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، من حيث أن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية".

وتجدر الإشارة بأن التكرار الأكبر (1206) هو للفئة أثر متوسط وهذا يعني الموافقة على الاتجاه المحدد في البند بشكل متوسط.

النتائج والتوصيات

النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية:

1. تعتبر سياسة ضريبة الدخل فعالة وقوية في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث تشكل إيرادات ضريبة الدخل نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية وهذا واضح من خلال النظر إلى بنيتها الاقتصادية بخلاف الدول النامية، حيث تعتبر سياسة ضريبة الدخل ضعيفة فيها، وبالتالي كلما تقدمت الدولة اقتصادياً زادت فعالية سياسة ضريبة الدخل.

2. مر قانون ضريبة الدخل في فلسطين بمراحل مختلفة جسدها الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان يطبق قانون لضريبة الدخل في الضفة الغربية يختلف عن ما هو مطبق في قطاع غزة حتى ظهور قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 الموحد في فلسطين.

3. تشكل إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية نسبة تتراوح ما بين (8 - 10%) من الإيرادات الضريبية للسلطة، وهي نسبة منخفضة بخلاف أنواع الضرائب الأخرى كضريبة الجمارك والمكوس والتي تشكل نسبة (30 - 35%) من إيرادات الضريبة للسلطة الفلسطينية، وهذا يدل على قلة اعتماد موازنة السلطة على إيرادات ضريبة الدخل وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضعف سياسة ضريبة الدخل فيها.

4. من خلال النظر إلى الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية يتبين أن معظم إيرادات ضريبة الدخل يتم الحصول عليها من موظفي الوزارات الحكومية التي يتم اقتطاعها من المصدر، وهذا يدل على ضعف إدارة ضريبة الدخل وضعف البنية الاقتصادية.

5. إن نسبة ضريبة الدخل الواردة في القانون الجديدة (15%) والمفروضة على الشخص المعنوي المقيم تشجع على الاستثمار.

6. يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ضعيف إذا ما قورن باقتصاد الدول الأخرى حتى الدول النامية، ويعود السبب في ذلك ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه بالمعابر والحدود التي تربط فلسطين بالعالم الخارجي ومحاولته عرقلة تحقيق التنمية الاقتصادية.

7. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل اقتصادية مختلفة كمشكلة التضخم والبطالة، حيث وصلت إلى معدلات مرتفعة فاقت المعدلات المتحققة في الدول النامية وخصوصا في مرحلة انتفاضة الأقصى، ويعود السبب إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

8. إن عدم تحقيق الاستقرار السياسي واليقين بوجود حل دائم يعتبر السبب الرئيسي لعدم نجاح سياسة ضريبة الدخل في قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية:

نتيجة القسم الأول (استمارة موظفي إدارة القطاع الاقتصادي):

1. النتيجة العامة:

تبين أن الوسط العام لموظفي إدارة القطاع الاقتصادي من وجهة نظرهم من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين قد بلغ 70%، وهي نسبة كبيرة وتشير إلى أهمية الأثر المباشر لسياسة ضريبة الدخل على الأهداف الاقتصادية في فلسطين.

2. ترتيب مجالات الآثار لقانون ضريبة الدخل على القطاعات الاقتصادية المختلفة وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (61) الأثر النسبي لقانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004على القطاعات الاقتصادية.

المجال	قوة تأثيره النسبية
الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل.	%75
الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار.	%72
الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل	%67

يتبين من خلال الجدول السابق أن التنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل كتنزيل الخسارة الناجمة في إحدى السنوات لها أثر كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث وصلت إلى 78% وهي نسبة كبيرة وكذلك الأمر بالنسبة للمجالات الأخرى.

3. الفقرات والأسئلة التي حازت على أعلى درجات الأهمية والتأثير:

تعتبر الإجازة الضريبية ذات تأثير على إتخاذ قرار إنشاء القطاع الاقتصادي، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة بلغت 85%، وهي نسبة كبيرة جداً تشير إلى أهمية ودور الإجازة المباشر على متخذي القرارات بإنشاء القطاع الاقتصادي.

تعتبر معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على تشجيع الصناعة الوطنية، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة بلغت 82% وهي نسبة كبيرة جداً.

إن تنزيل الديون الهالكة والمتعثرة لها أثر في تحديد المركز المالي للقطاع، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة 83% وهي نسبة كبيرة جداً.

4. الفقرات التي حازت على أقل درجات الموافقة والأهمية والتأثير:

رفض أفراد العينة بشدة اعتبار أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير مباشر على حجم إنتاجية العمل، حيث بلغت نسبة الموافقة فقط 52% وهي نسبة متوسطة إلى قليلة تؤكد على عدم التأثير المباشر لضريبة الدخل على هذا الاتجاه.

رفض أفراد العينة بشدة اعتبار أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على الأفراد بتحديد حجم الكمية المطلوبة من السلع والخدمات، حيث حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة 52% وهي نسبة متوسطة إلى قليلة.

نتيجة القسم الثاني (الاستمارة الخاصة بموظفي الوزارات الحكومية):

1. النتيجة العامة:

تبين أن الوسط العام لموظفي الوزارات الحكومية من وجهة نظرهم من حيث دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين قد بلغ 54% وهي نسبة متوسطة إلى قليلة، وهي تدل على أن ضريبة الدخل المقتطعة من دخولهم قليلة التأثير على العوامل الاقتصادية المختلفة كتأثيرها على حجم الاستهلاك والاستثمار.

2. ترتيب مجالات الآثار لقانون ضريبة الدخل على أفراد العينة الثانية:

يبين الجدول التالي قوة الأثر الاقتصادي لقانون ضريبة الدخل على موظفي القطاعات الحكومية.

جدول رقم (62) الأثر النسبي لقانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004على موظفي القطاعات الحكومية.

المجال	قوة تأثيره النسبية
الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل	%57
الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل.	%55
الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار.	%53

يتبين من الجدول السابق أن قوة تأثير قانون ضريبة الدخل الاقتصادية كانت ما بين متوسطة إلى قليلة وذلك لانخفاض قيمة ضريبة الدخل المقتطعة من دخول موظفي القطاعات الحكومية.

3. الفقرات والأسئلة التي حصلت على أعلى درجات الأهمية والتأثير:

أ. يعتبر ارتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، حيث حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة بلغت 76%، وهي نسبة كبيرة.

ب. إن حجم الإعفاءات الضريبية الخاصة بالإعالة لها تأثير في تحديد حجم الأسرة، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة 56%، وهي نسبة متوسطة إلى قليلة.

4. الفقرات والأسئلة التي حصلت على أقل درجات الموافقة:

أ. رفض أفراد العينة بشدة اعتبار أن معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد نمط الاستهلاك، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة 48% فقط، وهي نسبة متوسطة إلى قليلة.

ب. رفض أفراد العينة اعتبار أن حجم الإعفاءات الضريبية له تأثير في تحديد حجم الادخار، وقد حصلت هذه الفقرة على نسبة 47%وهي نسبة متوسطة إلى قليلة.

ج. رفض أفراد العينة اعتبار أن إن التنزيلات المسموح بها في القـانون كتنزيـل المبـالغ الخاصة بصندوق التقاعد و الضمان الصحي لها اثر في تحديد حجم الاسـتهلاك، حيـث حصلت هذه الفقرة على نسبة موافقة بلغت 53% وهي نسبة متوسطة إلى قليلة.

ملخص نتائج الدراسة الميدانية:

1. إن تأثير قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 على القطاعات الاقتـصادية تـأثير كبير، حيث تشير إلى أهمية سياسة ضريبة الدخل المتبعة في تحقيق الأهداف الاقتـصادية في فلسطين.

2. إن تأثير قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 على موظفي القطاعـات الحكوميـة ذات تأثير متوسط إلى قليل، وهذا يدل على انخفاض أهمية إتباع سياسة ضـريبة الـدخل على هذه الفئة من المجتمع، كما تعتبر هذه الفئة قليلة الوعي الضريبي من حيث إطلاعهم على قانون ضريبة الدخل وكيفية احتساب مبلغ الضريبة المفروض عليهم .

التوصيات:

من خلال النتائج المتحققة من الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة بتحديد معدلات ضريبة الدخل:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية يجب تحديد معدلات الضريبة بشكل يتناسب مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني والموازنة العامة، كما يجب السعي من قبل السلطة الضريبية إلى منح معدلات تميزيه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. بالنسبة لموظفي الوزارات الحكومية المختلفة وموظفي القطاع الخاص يجب إعادة النظر فيما يتعلق بالشرائح الضريبية الواردة في قانون ضريبة الدخل، بحيث يجب تخفيض حجم كل شريحة من أجل تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على أفراد المجتمع.

ثانياً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة ببند الإعفاءات الضريبية:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية هناك ضرورة أن تسعى الجهات القانونية إلى تسهيل الحصول على الإجازات الضريبية وذلك لما لها من تأثير هام على القطاع الاقتصادي، والعمل على إعادة النظر لقانون تشجيع الاستثمار بحيث يتم منح إعفاءات من ضريبة الدخل للقطاعات الاقتصادية التي يكون حجم رأسمالها أقل مما هو مذكور في القانون مما يؤدي ذلك إلى تحقيق البناء الاقتصادي في المجتمع.

2. بالنسبة للأفراد يجب على السلطات المختصة إعادة النظر فيما يتعلق بمنح إعفاء الراتب الذي يحصل عليه المكلف وذلك كما كان مقرر في القانون السابق، والعمل على زيادة الإعفاءات العائلية وذلك لما لها من آثار اقتصادية حتى لو كانت طبيعة هذا الأثر متوسط إلى قليل.

ثالثاً: بخصوص سياسة ضريبة الدخل المتعلقة ببند التنزيلات:

1. بالنسبة للقطاعات الاقتصادية يجب العمل على توضيح قيمة أو نسبة التنزيلات المرتبطة بنظام يصدره الوزير كما هو وارد في القانون فيما يتعلق باستهلاك أو اندثار الآلات والمعدات والأثاث.

2. بالنسبة للأفراد يجب اعتماد نظام وقوانين فعالة في تقييم الوضع الاقتصادي للمكلف وتبني تنزيلات تتناسب مع الوضع الخاص لكل مكلف.

قائمة المراجع

المراجع

المراجع العربية:

أبو شكر، عبد الفتاح: **إستراتيجية التشغيل متوسطة المدى في فلسطين**. وزارة العمـل. رام ا . فلسطين.1999.

أديب، عبد السلام: **السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية**. أفريقيا الشرق. ط1. 1998.

الحاج، طارق: **المالية العامة**. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع. 1998.

الحاج موسى، حسن فلاح: **قرار تقدير ضريبة الدخل في الأردن وطرق الطعن فيه إداريا**، عمان، نقابة المحاميين، 1998.

الحبيب، فايز بن إبراهيم: **مبادئ الاقتصاد الكلي**. ط3، 1994.

الحجازي، مرسي السيد: **النظام الضريبية (بين النظرية والتطبيق)**. الدار الجامعية. 1998.

الحياري، عادل: **الضريبة على الدخل**. القاهرة. مطابع مؤسسة الأهرام. 1968.

الخطيب، خالد: **الضريبة على الدخل (أصول محاسبتها في الأردن)**. دار زهران للنشر والتوزيع. (بدون سنة نشر).

الدقر، رشيد: **علم المالية العامة**. ج2. مطبعة الجامعة السورية. 1963.

الروبي، نبيل: **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**. مؤسسة الثقافة الجامعية. (بدون سنة نشر).

دراز، حامد عبد المجيد: **السياسات المالية**. الدار الجامعية. (بدون سنة نشر).

دراز، حامد عبد المجيد وآخرون: **النظام الضريبية (دراسة مقارنة تطبيقية)**. الـدار الجامعيـة. 2004.

دويدار، محمد: **نظرية الضريبة والنظام الضريبي**. الدار الجامعية. (بدون سنة نشر).

رجب، معين محمد: **الاقتصاد الإسلامي،** جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين بقطاع غزة، ط3.

سرور، أحمد فتحي: **الجرائم الضريبية والنقدية**. ط1. مكتبة النهضة المصرية. 1960.

سلام، أمين عبد الفتاح: **السياسة الضريبية للدول المتخلفة**. دار النهضة العربية. 1970.

السوداني، عبد العزيز علي: **البناء الضريبي**. الدار الجامعية للطباعة والنشر. 1996.

السوداني، عبد العزيز علي: **أسس السياسات المالية**. الدار الجامعية للطباعة والنشر. 1996.

شامية، أحمد زهير والخطيب، خالد: **المالية العامة**. دار زهران للنشر والتوزيع. 1997.

صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل**. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحة. 1998.

العبد، جورج، وآخرون: **الاقتصاد الفلسطيني**. مركز دراسات الوحدة العربيـة. بيـروت. ط1. 1997.

عبد المولى، السيد: **المالية العامة**. دار الفكر العربي. (بدون سنة نشر).

عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**. الدار الجامعية. 2000.

عطوي، فوزي: **الاقتصاد العام والسياسة المالية**. بيروت. الأكاديميـة اللبنانيـة للكتـاب. ط2. 1996.

عطية، قدري نقولا: **ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها**. جامعة الإسكندرية. مطبعـة معهـد دون بوسكو. 1960.

علاونه، عاطف: **الأمر العسكري 1342 بين تشجيع الاستثمارات والمتطلبات الأمنية**. مؤسـسة الأفق للنشر. نابلس. 1992.

علاونه، عاطف: **شرعية الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. رام ا . 1992.

العمر، حسين: **مبادئ المالية العامة**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. ط1 . 2002.

عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. دار البيارق. ط1. 1998.

عناية، غازي: **تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي**. بيروت. دار الجيل. ط1. 1991.

فوزي، عبد المنعم: **المالية العامة والسياسة المالية**. الإسكندرية. منشأة معارف. (بـدون سـنة نشر).

القيسي، أعاد حمود: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. مكتبة دار الثقافـة للنـشر والتوزيـع. 1997.

محجوب، رفعت: **المالية العامة**. دار النهضة العربية. مطبعة القاهرة. 1979.

نصر، محمد محمود وشامية، عبد ا محمد: **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. دار الأمل للنشر والتوزيع. ط1. 1989.

الهزايمة، رفاعي عوض محمد: **الإعفاءات من الضريبة على الدخل فـي الأردن ودورهـا فـي السياسة الضريبية للدولة،** (رسالة ماجستير غير منشوره)، الجامعـة الأردنيـة، 1983، ص21 وما بعدها.

اليحي، حسين ود. خريوش، حسين: **المالية العامة**. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحـة. 1996.

الدوريات والمنشورات:

الجامعة العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1998.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير المساكن،** 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية،** 2000.

السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، مديرية ضريبة الدخل، **دليل ضريبة الدخل (اعـرف حقوقـك وواجباتك)**، الإصدار الأول، 1997.

السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة ضريبة الدخل، **الشريحة الضريبية لسنة 1999**، 1999.

الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 1965 رقم (16).

مجلة نقابة المحامين التي تصدرها نقابة المحاميين الأردنيين، عمان، الملحق الأول، 1995.

القوانين:

قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 1964.

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لسنة 2004.

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998.

المراجع الأجنبية:

C prest, AR & others, **Public Finance,** Faken ham, Nor folk, Six edition.

D. Horowitz and R. Hinden, **Economic Survey of Palestine,** Economic Research Institute**,** 1938

D.myles, Gareth, **Public Economics**, CAMBRIDGE (University press).

Nidal Sabri, **Public Finance in West Bank and Gaza Strip**, UNCTAD, Geneva, 1994.

R. Nathan and others, **Palestine Problem and Promise,** American Council on Public Affairs, 1949.

S.B Himadeh, **Economic Organization of Palestine,** Beirut American University of Beirut, 1938.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) **نموذج إستبانه (1)**

إدارة القطاع الاقتصادي،،

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث (مؤيد ساطي جودت حمدا) وهو طالب في جامعة النجـاح الوطنيـة فـي كليـة الدراسات العليا تخصص المنازعات الضريبية بإجراء دراسة حول **(دور سياسة ضريبة الـدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين)**، ومن أهداف هذه الدراسة معرفة دور قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المفروض على القطاعات الاقتصادية في تحقيق الأهداف والآثار الاقتصادية في فلسطين.

لذا نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الأسـئلة التي تتضمنها الإستبانة المرفقة، مؤكدين لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولن يتم إطلاع أي طرف خلاف الباحث عليها وسوف تستخدم لغاية البحث العلمي.

إرشادات عامة لتعبئة الإستبانه

1. يرجى التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة المطروحة وذلك في المكان المخصص لذلك.
2. الإعتماد على الشرائح والمعدلات الضريبية والإعفاءات الضريبية والتنزيلات المسموح بهـا حسب قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد رقم (17) لسنة 2004، وإعفاءات ضريبة الدخل الواردة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998.
3. التنزيلات الواردة في قانون ضريبة الدخل متعددة كتنزيل الخسائر وترحيلها لمدة 5 سـنوات وتنزيل الديون المعدومة وتنزيل الرواتب المدفوعة للعاملين ونفقات استبدال الآلات والمعدات، بحيث جميعها لا تخضع للضريبة على الدخل.

أولاً: معلومات عامة:

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان الصحيح.

1. موقع العمل

❑ رام ا .

نابلس.

❑ جنين.

❑ طولكرم.

❑ طوباس.

2. نوع القطاع الاقتصادي:

صناعة.

- ❑ إنشاءات.
- ❑ الوساطة المالية.
- ❑ النقل والتخزين والاتصالات.
- ❑ التجارة الداخلية.

3.حجم رأس مال القطاع الاقتصادي:

- ❑ 10000 – 100000 دولار أمريكي.
- ❑ 100001 – 500000 دولار أمريكي.
- ❑ 500001 – 1000000 دولار أمريكي.
- ❑ ما يزيد عن ذلك.

ثانياً: يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان المناسب:

أ. بيان الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً	أثر كبير	أثر متوسط	أثر قليل	أثر قليل جداً
1	**يؤثر المعدل الضريبي في إتخاذ قرار إنشاء القطاع الإقتصادي.**	☐	☐	☐	☐	☐
2	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الإنتاج.**	☐	☐	☐	☐	☐
3	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد عدد خطوط الإنتاج.**	☐	☐	☐	☐	☐
4	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على إستمرارية القطاع الإقتصادي.**	☐	☐	☐	☐	☐
5	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الإدخار.**	☐	☐	☐	☐	☐
6	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على توفير فرص العمل.**	☐	☐	☐	☐	☐
7	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على حجم إنتاجية العمل.**	☐	☐	☐	☐	☐
8	**إرتفاع معدلات ضريبة الدخل لها دور أساسي في إرتفاع أسعار المنتوجات.**	☐	☐	☐	☐	☐

9	تؤثر معـدلات ضـريبة الـدخل المفروضة على الأفراد بتحديـد حجم الكمية المطلوبة من قبلهم.	☐	☐	☐	☐	☐
10	تؤثر معدلات ضريبة الدخل فـي تحديد طبيعة رواتـب العـاملين والخدمات المقدمة لهم.	☐	☐	☐	☐	☐
11	تؤثر معدلات ضريبة الدخل على تشجيع الصناعة الوطنية.	☐	☐	☐	☐	☐

ب. بيان الأثر الإقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الإستثمار:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً - أثر كبير- أثر متوسط – أثر قليل – أثر قليل جداً				
12	تعتبر الإجازة الضريبية ذات تأثير على إتخاذ قرار إنشاء القطـاع الإقتصادي	☐	☐	☐	☐	☐
13	إن إعفــاءات ضــريبة الــدخل الــواردة فــي قــانون تــشجيع الإستثمار ذات أثر في زيادة حجم رأس المال.	☐	☐	☐	☐	☐
14	تــؤثر الإعفــاءات الشخــصية والعائلية في تحديد حجم الإنتاج.	☐	☐	☐	☐	☐
15	إن خضوع القطـاع الإقتـصادي لقانون تشجيع الإستثمار له أثـر في زيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل.	☐	☐	☐	☐	☐

جـ. بيان الأثر الإقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً - أثر كبير- أثر متوسط – أثر قليل – أثر قليل جداً				
16	تساهم التنزيلات المسموح بهـا في القانون على تخفيـف حجـم التكاليف.	☐	☐	☐	☐	☐
17	إن تنزيــل الــديون الهالكــة والمتعثرة لها أثـر فـي تحديـد المركز المالي للقطاع.	☐	☐	☐	☐	☐

18	إن تنزيل تكاليف إستبدال الآلات والأصول له إثـر فـي تطـوير عناصر الإنتاج الرأسمالية.	☐	☐	☐	☐	☐
19	إن معاملة قانون ضريبة الـدخل للخسائر له أثر في إسـتمرارية القطاع الإقتصادي.	☐	☐	☐	☐	☐
20	إن تنزيـل الرواتـب والأجـور المدفوعة للعاملين تـساهم فـي توظيف عمال جدد وتوسيع حقل لإنتاج.	☐	☐	☐	☐	☐

ملحق رقم (2) **نموذج إستبانه (2)**

عزيزي المكلف الضريبي،،

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث (مؤيد ساطي جودت حمدا) وهو طالب في جامعة النجـاح الوطنيـة فـي كليـة الدراسات العليا تخصص المنازعات الضريبية بإجراء دراسة حول **(دور سياسة ضريبة الـدخل في تحقيق الأهداف الإقتصادية في فلسطين)**، ومن أهداف هذه الدراسة معرفة دور قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المفروض على الأفراد في تحقيق الأهداف والآثار الاقتصادية في فلسطين.

لذا نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الأسـئلة التي تتضمنها الإستبانة المرفقة، مؤكدين لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة ولن يتم إطلاع أي طرف خلاف الباحث عليها وسوف تستخدم لغاية البحث العلمي.

إرشادات عامة لتعبئة الإستبانه

1. يرجى التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة المطروحة وذلك في المكان المخصص لذلك.
2. الإعتماد على الشرائح والإعفاءات الضريبية والتنزيلات المسموح بها حسب قانون ضـريبة الدخل الفلسطيني الجديد رقم (17) لسنة 2004.
3. المقصود بالإعالة إعالة الوالدين والزوجة التي لا تعمل والأبناء والمعالين من الدرجة الأولـى والثانية حيث يحصل كل منهم على إعفاء سنوي بقيمة 500 دولار أمريكي حسب القانون.
4. التنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل متعددة كتنزيل التعويضات المدفوعـة بـدل إصابة العمل والمبالغ المدفوعة في الصناديق الموافق عليهـا كـصندوق التقاعـد والـضمان الصحي وتنزيل الديون المعدومة وتنزيل مصاريف المواصلات المدفوعة للوصول إلى مكـان العمل.

أولاً: معلومات عامة:

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان الصحيح.

1. المستوى التعليمي:
   - ☐ دبلوم (كلية مجتمع) فأدنى.
   - ☐ بكالوريوس (جامعة).
   - ☐ ماجستير فأكثر.
2. الشريحة الضريبية التي تنتمي إليها (تمثل الدخل الصافي السنوي بعد خصم كافة الإعفـاءات والتنزيلات المسموح بها قي قانون ضريبة الدخل):
   - ☐ 1 - 10000 دولار أمريكي.
   - ☐ 10001 – 16000 دولار أمريكي.

- ❑ ما زاد عن ذلك.

3. معدل الضريبة الذي يخضع له دخلك الصافي السنوي:
- ❑ 8%.
- ❑ 12%.
- ❑ 16%.

4. عدد الأفراد المعالين:
- ❑ 3 فما دون.
- ❑ 4 – 7 أفراد.
- ❑ 8 أفراد فما فوق.

5. عدد سنوات الخبرة:
- ❑ أقل من 5 سنوات.
- ❑ 6 – 10 سنوات.
- ❑ 11 سنة فما فوق.

6. السلم الوظيفي:
- ❑ مدير.
- ❑ رئيس قسم.
- ❑ موظف.

ثانياً: يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان المناسب:

أ. بيان الأثر الاقتصادي لمعدلات ضريبة الدخل:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً	أثر كبير	أثر متوسط	أثر قليل	أثر قليل جداً
1	**معدلات الشريحة الضريبية لها تأثير على تحديد حجم الدخل.**	☐	☐	☐	☐	☐
2	**معدلات الشرائح الضريبية لهـا تأثير في إعادة توزيـع الـدخل بين طبقات المجتمع.**	☐	☐	☐	☐	☐
3	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الإستهلاك.**	☐	☐	☐	☐	☐
4	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد نمط الإستهلاك.**	☐	☐	☐	☐	☐
5	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحديد حجم الإدخار.**	☐	☐	☐	☐	☐
6	**معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على الرغبة بالعمل.**	☐	☐	☐	☐	☐

7	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير على حجم إنتاجية العمل.	☐	☐	☐	☐	☐
8	معدلات ضريبة الدخل لها تأثير في تحقيق الإستقرار الوظيفي.	☐	☐	☐	☐	☐
9	إرتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات.	☐	☐	☐	☐	☐
10	إرتفاع معدلات ضريبة الدخل يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة في المجتمع.	☐	☐	☐	☐	☐

ب. بيان الأثر الاقتصادي للإعفاءات الواردة في قانون ضريبة الدخل:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً - أثر كبير- أثر متوسط – أثر قليل – أثر قليل جداً				
11	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد حجم الإستهلاك.	☐	☐	☐	☐	☐
12	يؤثر حجم الإعفاءات الضريبية على تحديد نمط الإستهلاك	☐	☐	☐	☐	☐
13	يؤثر حجم الإعفاءات على تحديد حجم الإدخار.	☐	☐	☐	☐	☐
14	الإعفاءات الضريبية الخاصة بالإعالة لها تأثير في تحديد حجم الأسرة.	☐	☐	☐	☐	☐

جـ. بيان الأثر الاقتصادي للتنزيلات المسموح بها في قانون ضريبة الدخل:

الرقم	البيان	أثر كبير جداً - أثر كبير- أثر متوسط – أثر قليل – أثر قليل جداً				
15	إن التنزيلات المسموح بها في القانون كتنزيل المبالغ الخاصة بصندوق التقاعد والضمان الصحي لها أثر في تحديد حجم الإستهلاك.	☐	☐	☐	☐	☐
16	تعتبر هذه التنزيلات ذات أثر على تحديد حجم الدخل.	☐	☐	☐	☐	☐
17	إن زيادة قيمة التنزيلات في القانون الضريبي ذات أثر على توفير الاستقرار الوظيفي ورغبة الاستمرارية بالعمل وزيادة الإنتاجية.	☐	☐	☐	☐	☐

An-Najah National University
Faculty of Graduate Students

Role of Income Tax Policy in Realizing the Economic Goals in Palestine

By
Moayyed Sati Jawdat Hamdallah

Advisor
Dr. Mohammed Sharaqah

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2005

Role of Income Tax Policy in Realizing
the Economic Goals in Palestine
By
Moayyed Sati Jawdat Hamdallah
Advisor
Dr Mohammed Sharaqah

Abstract

This study aimed at identifying the meaning and nature of the economic goal realized by the income tax in Palestine. The study sought to examine the economic indicators and their relation with the income tax and the nature of the different economic problems which plague Palestine.

The searcher divided his study into three chapters. In the introductory chapter, he examined the circumstance, which tax has experienced, and the mechanism of its development over time. In addition, the researcher introduced the different types of taxes and income tax in particular. He also studied the history of the Income Tax Law in Palestine. In chapter one, the researcher dwelt on the general context of tax policy in terms of definition and its relationship with the different system and its place in the governments general financial policy.

Chapter two was devoted to the relationship of the tax policy with the economic aspects. The researcher examined the economic goals, the Income Tax Law in Palestine and the various economic goals which the law is expected to realize. The chapter ended with an identification of the different economic problems, and the mechanisms needed to solve them by using the tax policy. Section three of chapter two was devoted to the failed study. The failed study sought to identify the reality of the economic goals realized by the income tax in Palestine. To this end, the researcher conducted a failed survey on a stratified random sample. The sample of the study consisted of two populations. The first included the various economic sectors: industry,

financial brokerage, internet trade, transportation, storage, telecoms and building.

The second population included employees in the government sectors. A questionnaire, developed by the researcher, was distributed in the West Bank only, because the researcher was unable to distribute the questionnaire in the Gaza Strip given the Israeli measures on the ground. To check its reliability and the purpose of the study objectives, the researcher presented the questionnaire to a group of referees who suggested some modifications on some of its items. The researcher managed to collect 1,253 copies of the questionnaire from the first population. From the second population of the study, the researcher collected 2,895 copies, mostly from government ministries employees. After collection, the data were coded, fed into the computer and statistically processed by using SPSS.

To test the hypotheses of the study, the researcher used Independent T-test, One Way Anova, Chi-square and Chronbach-alpha.

After data analysis, it was found that the income tax policy had an important impact on the various economic sectors and the industrial sector in particular. However, the income tax policy had a lower impact on the government sectors employees as well as the private sector (individuals) due to the decrease of the value of tax imposed on them. It was also found that the Income Tax Law in Palestine was slow and unable to respond to and keep abreast of the economic changes in the world.

In the light of the study findings, the researcher would like to offer the following recommendations:

I. Pertaining to the income tax policy and determination of income tax rates, the latter, for economic sectors, should be set in a way that takes into consideration the economic situation and the public budget. In

addition, the tax authority should grant comparative rates to the various economic sectors.

II. Concerning the government ministries employees as well as the private sectors employees, the researcher recommends a reconsideration of the tax categories cited in the Income Tax Law. In this context, the researcher recommends decreasing the size of each category in order to achieve fair distribution of tax burden on all individuals of the society.

III. Concerning the tax exemptions, the researcher recommends that the judiciary authorities facilitate obtaining tax holidays given their important impact on the economic sector and reconsider the Investment Promotion law to allow granting income tax exemptions to the economic sectors whose capital volume is less than that stated in the law. Thus achieving building of the country. Regarding the individuals, the researcher recommends that the concerned authority reconsider the tax exemption of salary granted to the taxpayer as approved by the previous law. Further, tax exemptions for families should be increased because of their relative economic significance.

IV. Pertaining to reductions for the economic sectors, the researcher recommends that the value or percentage of reductions be increased, related to the tax regime issued by the minister as cited in the law, pertaining to depreciation or disuse of equipment, machinery and furniture. Concerning the individuals, a system and effective laws should be adopted in assessment of the economic situation of the taxpayers and adopt reduction in proportion with the special circumstances of each taxpayer.